وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في الحد من أزمات السيولة - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد:
- بوالكرطوس إيمان
- بياض ريمة

تحت إشراف الأستاذ (ة):
- د. قصاص شريفة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. شرقرق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
د. قصاص شريفة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
د. لعور سطايحي إلهام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques ,commerciales
et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا الممضي أسفله الأستاذ/ الدكتور: ..... فصاحن نتن يفة .....

المشرف على الطلبة الآتية اسمائهم:

1- ...بوالكرطوس نسليمان.....

2- ...بيساحن ...يسمينة.....

تخصص: ...اقتصاد تقدي وبنكي

أقر بأن مذكرة الماستر التي أشرف عليها والموسومة بـ:

...وسائل الدفع الإلكتروني ودورها في الحد من أزمات السيولة...دراسة حالة الجزائر...

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، وأجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم:

توقيع الطالب الاول	توقيع الطالب الثاني	توقيع المشرف
2022/06/27	2022/06/27	2022/06/27

UNIVERSITE 20 AOUT 55
SKIKDA

Scanné avec CamScanner

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): بوالكرطوس ايمان

تاريخ الميلاد 02/02/1990 بصالح بوالشعور/ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: المفرزة رقم 01 أولاد الدشيش

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم التسجيل: 200716006844

وفي يوم: ~~2020~~/ 2022/06/26

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

وسائل الدفع الالكتروني ودورها في الحد من أزمات السيولة

السنة الجامعية: 2021 - 2022

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: قصاص تشريفة

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة، وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد أنني التزمت فيها بالمعايير التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل التبعيات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

بوالكرطوس ايمان

المصادقة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بلدية الدشيش
مفرزة الدشيش
الرقم: 116307708 رقم 19 60
الصادرة بتاريخ: 29/01/2019
رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
عون الإدارة الاقليمية
لدى حكيم عامر

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
مكتب الضبط
الموضوع: وصل الإيداع
مجاز الدشيش
رئيس المجلس الشعبي البلدي
26 جوان 2022

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955- سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

فريق ميدان تكوين العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): بياض ريمة

تاريخ الميلاد 1993/04/22 بـ عزابة /ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حي جواد الطاهر عمارة 3 رقم الباب 07 عزابة .

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير/ قسم: العلوم الاقتصادية .

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

رقم التسجيل: 6003884

وفي يوم: 2026/06/26

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

وسائل الدفع الالكتروني ودورها في الحد من أزمات السيولة - دراسة حالة الجزائر .

السنة الجامعية:

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: قصاص شريفة .

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها، وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

بياض ريمة

المصادقة

2022 جوان 26

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية.

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله ورعاهما

إلى كل العائلة الكريمة

إلى كل زميلاتنا وزملائنا في الدراسة والحياة

إلى كل دفعة 2022 نقود مالية وبنوك

نهدي هذا العمل المتواضع

ريمة وإيمان

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم" لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"

ابراهيم الآية 7

الحمد والشكر لله الذي أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع، نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "قصاص شريفة" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا العمل، ولا ننسى شكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية.

الملخص

الملخـــــــــص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الفعال الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة في الجزائر، بإبراز العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة، وكيف تؤثر هذه الوسائل على تطور الاقتصاد، وكذا واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وأزمات السيولة، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع، والمنهج التحليلي لتحليل الاحصائيات المتعلقة بأزمات السيولة، وتطور وسائل الدفع في الجزائر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن لوسائل الدفع الإلكتروني أهمية بالغة في القضاء على الكثير من المشاكل خاصة أزمات السيولة، حيث عاشت الجزائر مؤخرا أزمة عميقة تطلبت حلولا جذرية واستراتيجية تواكب التطورات الحاصلة في العالم، فتم الاعتماد على الدفع الإلكتروني لأنه يساهم في التقليل من الطلب على النقود الملموسة، وبالتالي يقل الإصدار النقدي، لأن الدفع يتم إلكترونيا، ورغم الجهود والمساعي المبذولة من طرف الدولة الجزائرية في تطبيق الدفع الإلكتروني إلا أنه مازال محتشما نوعا ما، وهذا راجع لضعف المنظومة المصرفية الجزائرية، وغياب ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

وسائل الدفع الإلكتروني، أزمة السيولة، البطاقة الذهبية، التجارة الإلكترونية.

Abstract

This study aims to learn about the effective role that electronic means of payment played by electronic means of payment in reducing the liquidity crises in algeria, by highlighting the relationship between electronic means of payment and liquidity crises, and how they affect the development of the economy, as well as the reality of electronic payment in algeria and liquidity crises, the descriptive approach was used to identify various concepts on the subject, the analytical approach to analyse statistics on liquidity crises and the evolution of algeria's means of payement, this study found that electronic means of payment are extremely important in eliminating many problems, especially liquidity crisis, algeria has recently experienced a profound crisis that has required radical solutions and a strategy to keep pace with developments in the world, electronic payment has been relied upon because it contributes to reducing the demand for tangible money and consequently, less cash issuance, beacause payement is made electronically, and despite the efforts and endeavours of the algerian state to apply electronic payement, it is still somewhat modest, owing to the weakness of the algerian banking system and the lack of an electronic payement culture in algerian society.

Key words :

Electronic payment methods, Liquidity crisis, Gold card, E-commerce

الفـــهـــرس

✓ فـــهـــــرس المحتويات

العنـــاويـــــن	رقم الصفحة
الإهداء.....	-
الشكر.....	-
الملخص.....	-
الفهرس.....	-
قائمة الجداول.....	-
قائمة الأشكال.....	-
قائمة الملاحق.....	-
قائمة الاختصارات والرموز.....	-
المقدمة.....	أ
توطئة.....	أ
إشكالية البحث.....	ب
فرضيات البحث.....	ب
مبررات اختيار الموضوع البحث.....	ب
أهداف البحث وأهميته.....	ت
حدود البحث.....	ت
منهج البحث.....	ت
صعوبات البحث.....	ت
هيكل البحث.....	ث
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لوسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة.....	5
تمهيد.....	6
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة.....	7
المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني.....	7
الفرع الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وخصائصها.....	8-7
الفرع الثاني: العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الالكتروني.....	9
الفرع الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكتروني.....	12-10
الفرع الرابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني.....	13

الفـــهـــــرس

المطلب الثاني: ماهية أزمات السيولة.....	13
الفرع الأول: مفهوم أزمة السيولة.....	14-13
الفرع الثاني: خصائص وأنواع أزمات السيولة.....	15
الفرع الثالث: أسباب أزمات السيولة.....	16
الفرع الرابع: طرق الحد من أزمات السيولة.....	17
المبحث الثاني: العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة.....	18
المطلب الأول: فعالية وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة.....	18
الفرع الأول: تأثير وسائل الدفع الالكتروني على السيولة النقدية.....	18
الفرع الثاني: أهمية وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة.....	19-18
المطلب الثاني: دور وسائل الدفع الالكتروني في تطوير الاقتصاد.....	19
الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني.....	20
الفرع الثاني:-تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على تطور الاقتصاد.....	21-20
المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تربط بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة	22
المطلب الأول: الدراسات المحلية.....	24-22
المطلب الثاني: الدراسات العربية	26-25
المطلب الثالث: واقع دراستنا من الدراسات السابقة.....	26
خلاصة الفصل الأول.....	27
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة	28
تمهيد.....	29
المبحث الأول: وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.....	30
المطلب الأول: واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر.....	31-30
المطلب الثاني: تطور عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر.....	32
الفرع الأول: تطور عدد الصراف الآلي وعمليات السحب منه.....	34-32
الفرع الثاني: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر.....	37-34
الفرع الثالث: تطور عمليات الدفع عبر الانترنيت في الجزائر.....	39-38
المطلب الثالث: بطاقات الدفع الإلكتروني المستخدمة في الجزائر.....	39
الفرع الأول: بطاقات الدفع لمؤسسة بريد الجزائر.....	40-39

الفرع الثاني: البطاقات البنكية المحلية والدولية في الجزائر.....	42-40
المطلب الرابع: كيفية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية كنموذج).....	42
الفرع الأول: مفاهيم عامة حول بطاقة الذهبية.....	44-42
الفرع الثاني: عمليات، رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية.....	47-45
الفرع الثالث: مثال عن طريقة استخدام البطاقة الذهبية	49-47
المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني كحل للحد من أزمات السيولة في الجزائر.....	50
المطلب الأول: أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها.....	50
الفرع الأول: أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني.....	51-50
الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن نقص السيولة في الاقتصاد الوطني.....	51
المطلب الثاني: أسباب ومظاهر أزمة السيولة النقدية في الجزائر.....	51
الفرع الأول: أسباب أزمة السيولة النقدية في الجزائر.....	53-51
الفرع الثاني: مظاهر أزمة السيولة النقدية في الجزائر.....	53
المطلب الثالث: واقع أزمات السيولة في الجزائر.....	53
الفرع الأول: تطور وضعية الكتلة النقدية من 2011 إلى 2021 في الجزائر.....	56-54
الفرع الثاني: حساب نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021.....	58-56
الفرع الثالث: حساب نسبة التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة للكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021 بالجزائر.....	59-58
الفرع الرابع: الفرع الرابع: حجم تطور السيولة النقدية والمصرفية، لدى كل من بريد الجزائر والخزينة العمومية وبنك الجزائر خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021.....	63-59
المطلب الرابع: وسائل الدفع الالكتروني كآلية للتقليل من أزمة السيولة في الجزائر.....	63
الفرع الأول: الإجراءات والحلول المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للتقليل من أزمات السيولة.....	64-63
الفرع الثاني: دور وسائل الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمات السيولة.....	65-64
خلاصة الفصل الثاني.....	66
الخاتمة.....	68
المراجع	72
الملاحق.....	78

✓ قائمـــــــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021	32
02	تطور عمليات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021	33
03	تطور عمليات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى أفريل 2022	34
04	تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى2021	35
05	تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني (جهازTPE) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021	36
06	تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى أفريل 2022	37
07	تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنيت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021	38
08	تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنيت خلال الفترة جانفي، فيفري، مارس، أفريل 2022	39
09	يمثل أنواع بطاقات الدفع ضمن البطاقة البنكية CIB على مستوى بنك التنمية المحلية BDL	41
10	رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية	45
11	رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية	46
12	الحد من قيمة العمليات المالية المنجزة بواسطة البطاقة الذهبية	47
13	تطور وضعية الكتلة النقدية للفترة 2011-2020 بالجزائر	54
14	تطور وضعية الكتلة النقدية للفترة من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021 بالجزائر	54
15	نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-2020 بالجزائر	56
16	نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021 في الجزائر	57
17	نسبة التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة للكتلة النقدية خلال الفترة من 2011 إلى سبتمبر 2021 في الجزائر	58

18	تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	59
19	تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021	60
20	تطور السيولة لدى الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021	61
21	تطور السيولة لدى الخزينة العمومية في الجزائر من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021	61
22	تطور السيولة لدى بريد الجزائر خلال الفترة 2011-2021	62
23	تطور السيولة لدى بريد الجزائر خلال الفترة من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021	62

✓ قائمـــــة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عدد أجهزة الصراف الآلي حيز الخدمة من 2016 إلى 2021	32
02	العدد الإجمالي لمعاملات السحب من الصراف الآلي	33
03	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب من الصراف الآلي	33
04	عدد أجهزة الدفع TPE من 2016 إلى مارس 2022	35
05	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني من 2016 إلى 2021	36
06	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني من 2016 إلى 2021	36
07	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني من جانفي إلى افريل 2022	37
08	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني من جانفي إلى أفريل 2022	37
09	تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 2011 إلى 2020	55
10	تطور الكتلة النقدية في الجزائر من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021	55
11	نسبة تغير M2 من 2011 إلى 2020	57

12	نسبة تغيرM2 من جانفي إلى سبتمبر 2021	57
13	نسبة التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة للكتلة النقدية من 2011 إلى سبتمبر 2021	59
14	تطور السيولة المصرفية في الجزائر من 2011 إلى 2021	60
15	تطور السيولة المصرفية في الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2021	60
16	السيولة لدى الخزينة العمومية من 2011 إلى 2020	61
17	تطور السيولة لدى الخزينة العمومية من جانفي إلى سبتمبر 2021	61
18	تطور السيولة لدى بريد الجزائر خلال الفترة 2011 إلى 2020	62
19	تطور السيولة لدى بريد الجزائر من جانفي إلى سبتمبر 2021	62

✓ **قائمـــــة الملاحق**

رقم الملحق	العناوين	الصفحة
01	مطبوع SFP01	78
02	الوضعية المفصلة لبنك الجزائر مارس 2016	79
03	الوضعية النقدية للبنك مارس 2016	80
04	الوضعية المفصلة لبنك الجزائر ديسمبر 2021	81
05	الوضعية النقدية للبنك ديسمبر 2021	82

✓ قائمـــــــة الاختصارات

الكلمة المختصرة	الاسم الكامل	المعنى باللغة العربية
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de développement local	بنك التنمية المحلية
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	البنك الخارجي الجزائري
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
CIB	Carte Interbancaire	بطاقة ما بين البنوك
CNEP	Caisse Nationale d'épargne et de Prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير وللاحتياط
CNMA	Caisse Nationale de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الجزائري
CVV	Card Verification Value	بطاقة التحقق من قيمة
DAB	Distributeur automatique de billet	موزع الصراف الآلي
EMV	Euro Pay, Master card, Visa	دفع اليورو، بطاقة ماستر، فيزا
GAB	Guichet automatique bancaire	الشباك الآلي البنكي
GIE monétique DZ	Groupement d'intérêt économique de monétique dz	مجمع الفائدة الاقتصادية للصيرفة الإلكترونية الجزائر
PIN	Personal Identification Number	رقم التعريف الشخصي
SATIM	Société Algérienne d'automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique	شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك
SPF01	Formulaire Opérations Financières Postales	نموذج العمليات المالية البريدية
TPE	Terminal de paiement électronique	نهائي الدفع الإلكتروني

المقدمة

المقدمـــــــــــة

يشهد العالم اليوم العديد من التطورات والتغيرات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهذا ما أدى إلى بروز مفهوم الاقتصاد الرقمي، حيث يعتمد هذا الأخير على الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات، ويعتبر التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة، فتطور الجهاز المصرفي يعتبر مؤشرا جيدا في اقتصاديات الدول، كما يلعب دورا فعالا في تسريع حركة المبادلات التجارية والاقتصادية، حيث نجد أن الدول تتسابق في تحديث منظومتها المصرفية وتحسين خدماتها من أجل مواكبة التطورات التكنولوجيا الحديثة؛

وفي ظل الاقتصاد الرقمي برزت تحولات هائلة في مجال العمل المصرفي، مما أدى إلى ظهور صور جديدة للعمل المصرفي، وهذا أثر بدوره على نوعية النقود ونظم الدفع التي تسوى بها المعاملات، فمع تطور الأعمال المصرفية الالكترونية، وتطور النشاط التجاري الالكتروني، واعتماده على خدمة الانترنيت والتواصل عن بعد، أصبحت وسائل الدفع التقليدية تشكل عائقا أمام مختلف المتعاملين الاقتصاديين، فالتجارة الالكترونية كانت سببا في ظهور وسائل الدفع الالكتروني، التي اتسمت بالسهولة والسرعة في تسوية العمليات التجارية الالكترونية؛

وليس هذا فحسب فكثرة الأزمات المالية التي شهدها العالم، وخاصة في الآونة الأخيرة أي منذ ظهور فيروس كورونا وانتشاره في العالم بأسره، وتراجع النشاط الاقتصادي بسبب الحجر الصحي وعدم تمكن الأفراد من التنقل والقيام بوظائفهم المختلفة، أذى إلى زيادة حدة أزمة السيولة وتفاقمها عبر دول العالم فأصبحت الحاجة إلى استخدام وسائل الدفع الالكتروني ضرورة حتمية لتسوية مختلف المعاملات الاقتصادية للتقليل من هذه الأزمات إلى حد ما؛

والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحديث نظامها المصرفي ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم، والتي مست مختلف القطاعات وبالأخص القطاع المصرفي، من خلال تحديث خدماتها المصرفية بإدخال أنظمة دفع إلكترونية وتقنيات حديثة، فمع انتشار وسائل الدفع الإلكتروني تولى بنك الجزائر التحكم في التدفق النقدي والرقابة على التمويل وبالتالي الرقابة على البنوك التجارية لما لها من حرية في إصدار النقود الإلكترونية، خاصة مع تفاقم أزمات السيولة النقدية وزيادة حدتها على غير العادة، بعدما كانت تظهر في فترات معينة تكون فيها الحاجة للسيولة مرتفعة وتعود الحالة إلى طبيعتها بعد مرور هذه الفترة، لكن ما تعيشه الجزائر في الآونة الأخيرة جعلها تبحث عن حلول وإجراءات جذرية للخروج من هذه الأزمة.

- ✓ **إشكالية البحث**

مما سبق تتجلى إشكالية البحث التالية:

ما هو دور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة في الجزائر؟

- ✓ **الأسئلة الفرعية**

للإجابة عن هذه الإشكالية، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بوسائل الدفع الإلكتروني، وأزمات السيولة؟
- ما العلاقة الموجودة بين وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة؟
- ما هي وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر؟
- ما هي أهم مظاهر وأسباب أزمات السيولة في الجزائر؟
- كيف تساهم وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة في الجزائر؟

- ✓ **فرضيات البحث**

للإجابة عن التساؤلات المطروحة يمكن وضع الفرضيات التالية:

- لوسائل الدفع الالكتروني دور مهم في التقليل من أزمات السيولة؛
- زيادة حدة أزمات السيولة في الجزائر راجع إلى عدم وجود نظام دفع الكتروني فعال؛
- النظام الالكتروني الفعال يحتاج إلى منظومة مصرفية متطورة؛
- استطاعت وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر أن تحل محل الوسائل التقليدية.

- ✓ **مبررات اختيار موضوع البحث**

وقع اختيارنا لهذا البحث لعدة أسباب نذكر منها:

- ميول ورغبة الباحث في دراسة هذا الموضوع؛
- كون موضوع البحث يندرج ضمن التخصص؛
- اهتمامنا المتزايد بمحاولة فهمنا للمصطلحات البنكية الجديدة، كالبنوك الإلكترونية، النقد الإلكتروني، الصراف الآلي، نهائي الدفع؛
- التعرف على وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر ومدى تطبيقها لها؛
- التعرف على أهمية وسائل الدفع الإلكتروني وكيف ساهمت في الحد من أزمة السيولة في الجزائر؛
- التعرف على مدى انتشار ثقافة النقد والدفع الإلكتروني لدى الجمهور الجزائري؛
- التعرف على مدى استجابة المواطن أو الجمهور الجزائري لوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة واستخدامه لها في معاملاته المصرفية؛
- حداثة الموضوع من بين الدراسات الاقتصادية السابقة.

- ✓ **أهداف البحث**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على وسائل الدفع الإلكتروني، وأزمات السيولة؛
- إبراز أهمية وسائل الدفع الإلكتروني وضرورة الاهتمام بها وتطويرها؛
- معرفة الدور الفعال الذي تلعبه وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة.

- ✓ **أهمية البحث**

تكمن أهمية البحث في التعرف على وسائل الدفع الإلكتروني ومزاياها وعيوبها والدور المهم الذي تلعبه هذه الوسائل في الحد من أزمات السيولة.

- ✓ **حدود البحث**

- **البعد المكاني:** في هذا البحث تم دراسة حالة الجزائر وتجربتها مع الدفع الإلكتروني، وأزمات السيولة؛

- **البعد الزماني:**تم التركيز على واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من 2016 إلى غاية أفريل 2022، كما تم تسليط الضوء على واقع السيولة النقدية في الجزائر من سنة 2011 إلى غاية 2021.

- ✓ **المنهج المتبع**

نظرا لطبيعة هذه الدراسة تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، حيث تم إتباع المنهج الوصفي في الفصل الأول لوصف ظاهرة أزمات السيولة ووسائل الدفع الالكتروني والعلاقة بينهما، أما في الفصل الثاني فقد تم الاعتماد بالإضافة للمنهج الوصفي، على المنهج التحليلي والذي تم من خلاله تحليل تطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية أفريل 2022، وتغير نسب السيولة وتطورها خلال الفترة من 2011 إلى غاية 2021، والذي يناسب طبيعة موضوع الدراسة، وذلك من أجل وصف الظاهرة وتحليلها للوصول إلى أسبابها واستخلاص النتائج والحلول المقترحة للخروج من هذه الظاهرة.

- ✓ **صعوبات البحث**

واجه هذا البحث صعوبات نذكر منها:

- محدودية المراجع التي تدرس هذا الموضوع، وخاصة الكتب منها حيث أن أغلبية المواضيع تناولت التجارة الإلكترونية أو الصيرفة الإلكترونية، على الأغلب في شكل مقالات، وقد يعود هذا إلى حداثة الموضوع؛
- نقص المعطيات الإحصائية المتعلقة بموضوع البحث محل الدراسة وخاصة الجديدة منها؛
- صعوبة معرفة واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر نظرا لعدم كفاية المعطيات المتعلقة بالموضوع.

✓ **هيكل البحث**

يتكون هذا البحث من فصلين، يبدأ بمقدمة وينتهي بخاتمة، حيث خصص الفصل الأول للجزء النظري التطبيقي لوسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة، أما الفصل الثاني فخصص للدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

- **الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي لوسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة**

حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث: المبحث الأول تناول الإطار النظري لكل من وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة، أما المبحث الثاني فتطرق إلى إبراز العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة، بينما المبحث الثالث فخصص لدراسة الدراسات السابقة التي تربط بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة، وواقع دراستنا الحالية بالنسبة لهذه الدراسات؛

- **الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة في الجزائر**

قسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، واقعها، وتطور عمليات الدفع الالكتروني في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة في الجزائر وكيفية استخدامها، بتقديم البطاقة الذهبية لبريد الجزائر كنموذج عن كيفية تسديد فاتورة الكهرباء والغاز، أما المبحث الثاني فتناول وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة في الجزائر، بالتطرق إلى أسباب ومظاهر أزمات السيولة في الجزائر بالإضافة إلى واقعها بدراسة تطور السيولة أو الكتلة النقدية خلال الفترة 2011-2021، على المستوى الجزئي و الكلي، مع إبراز أهمية ودور وسائل الدفع الالكتروني في التقليل من أزمات السيولة، وأهم الإجراءات والحلول التي اتخذتها السلطات الجزائرية للحد من هذه الأزمات، وهل هذه الإجراءات كانت كفيلة للخروج من هذه الأزمة أم لا.

الفصل الأول:

الإطار النظري والتطبيقي لوسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة

تمهيد

مع تطور الحياة الاقتصادية والتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال نتجت عنها وسائل دفع إلكترونية حديثة احتلت مجالا واسعا خاصة في التجارة الإلكترونية حيث ساهمت وسائل الدفع الإلكتروني في زيادة حجم أعمال البنوك وتحسين كفاءتها وبالتالي التأثير على الاقتصاد عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والتقليل من أزمات السيولة التي تؤثر على اقتصاديات البلدان.

وعلى ضوء ما سبق سيتم التعرف في هذا الفصل على وسائل الدفع الإلكتروني، من خلال عرض مفهومها، خصائصها، أنواعها، والعوامل التي ساعدت على ظهورها، بالإضافة إلى التطرق لبعض المفاهيم العامة المتعلقة بأزمات السيولة والعلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة وذلك من خلال معرفة مدى فعالية وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة، ودورها في تطوير الاقتصاد بصفة عامة، بالإضافة للتطرق إلى الدراسات السابقة التي تربط بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمة السيولة، المحلية منها أو العربية، وواقع هذه الدراسة منها، وذلك من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة**
- **المبحث الثاني: العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة**
- **المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تربط بين وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة

مع التطور الذي طرأ على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تم استحداث وسائل دفع إلكترونية تعد أكثر ملاءمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية لتسوية المعاملات التجارية والمالية بين المتعاملين، وهذه الوسائل لها تأثير في حل المشاكل المصرفية وخاصة أزمة نقص السيولة، وعليه فقد تم التطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة، وتم تقسيمه إلى مطلبين، المطلب الأول بعنوان ماهية وسائل الدفع الإلكتروني، أما المطلب الثاني فكان حول ماهية أزمات السيولة.

المطلب الأول: ماهية وسائل الدفع الإلكتروني

إن انتشار عمليات التجارة الالكترونية والتي تتضمن إجراء كافة أنواع المعاملات التجارية باستخدام الطرق الالكترونية، أدى إلى تطور وسائل الدفع الإلكتروني وتعدد أشكالها.

الفرع الأول: مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني وخصائصها

1- مفهوم وسائل الدفع الالكتروني: تعتبر وسائل الدفع الالكتروني من أهم مكونات نظام الدفع الالكتروني حيث تنفذ فيه المعاملات بواسطة وسائل دفع الكترونية، ومصطلح إلكتروني: يعني تقنية تستخدم فيها وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو إلكترو مغناطيسية، في تبادل المعلومات وتخزينها؛

وتتضمن عملية الدفع الالكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، البنك الذي أصدر وسيلة الدفع، البنك الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع) وشبكة البطاقات؛[1]

وقد تعددت وتنوعت مفاهيم وسائل الدفع الالكتروني واختلفت، حيث عرفها المشرع الجزائري حسب نص المادة 6 من قانون 05/18 للتجارة الإلكترونية: بأنها كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد عبر منظومة إلكترونية؛[2]

وعرفها البنك المركزي الأوروبي: " بأنها كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة الكترونية."[3]

وأيضا:" هي عبارة عن تحويل معاملات من خلال نقل معطيات من طرف إلى آخر أو من نظام إلى آخر وهذه المعطيات تتم معالجتها من طرف وسيط (نظام المعالجة)، وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة من الأدوات الالكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان."[4]

---

[1] زهير زواش، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010-2011، ص 17.

[2] المادة 6، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، قانون رقم 18-05 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الالكترونية.

[3] رحيم حسين، هواري معراج، **الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، المركز الجامعي برج بوعريريج، جامعة الأغواط، ص320.

[4] زهير زواش، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن وسائل الدفع الإلكتروني تعتبر وسيلة إلكترونية نستعملها في حياتنا اليومية من أجل تسوية المعاملات التجارية والمالية إلكترونيا، فالعميل مثلا يقوم بدفع قيمة فواتيره إلكترونيا دون استخدامه للورق.

2- خصائص وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الالكتروني بالخصائص التالية:

- يتسم نظام الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم؛

- يتم الدفع من خلال استخدام النقود الالكترونية: وهي عبارة عن قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تشرف على إدارة عملية التبادل؛[1]

- يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد، حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الأنترنيت بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية، ويتم إعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات الكترونية تسمح بالاتصال المباشر بين طرفي العقد.[2]

- يتم الدفع الالكتروني بأحد الأسلوبين:

***الأسلوب الأول:** من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض ومن ثم فإن الدفع لا يتم إلا بعد الخصم من هذه النقود، ولا يمكن تسوية معاملات أخرى بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون الثمن فيها مدفوعا مقدما؛

***الأسلوب الثاني:** من خلال البطاقات البنكية العادية حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملات مالية، ولا بد توافر أجهزة تتولى إدارة هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأفراد وتوفير الثقة فيما بينهم[3]، وتتولى البنوك بصفة أساسية عبء القيام بهذه المهمة بالإضافة إلى منشآت أخرى يتم إنشاؤها خصيصا لهذا الغرض.

- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات:

***النوع الأول:** شبكة خاصة يقتصر الاتصال بها على أطراف التعاقد ويفترض ذلك وجود معاملات وعلاقات تجارية ومالية مسبقة بينهم؛[4]

---

[1] ناصر صلاح الدين غربي، بومدين بوغرارة، **واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر دراسة مسحية على مستوى ولاية تلمسان**، جامعة تلمسان، ص 98.

[2] عماد الدين بركات، حورية طيبي، **وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1، العدد 02، جوان 2019، ص126.

[3] عماد الدين بركات، حورية طيبي، **مرجع سبق ذكره**، ص127.

[4] كريمة صراع، **واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013-2014، ص 59.

***النوع الثاني:** شبكة عامة بحيث يتم التعامل بين العديد من الأفراد لا توجد بينهم قبل ذلك روابط معينة.[1]

الفرع الثاني: العوامل التي ساعدت على تطور وسائل الدفع الالكتروني

من أهم العوامل التي أدت إلى تطور وسائل الدفع الالكتروني وتحولها من الشكل التقليدي إلى أشكال أخرى تؤدي نفس الوظيفة لكن بطرق أكثر تطورا نجد:

1- تراجع فعالية وسائل الدفع التقليدية: إن الإحساس بالأمان الذي ولدته وسائل الدفع التقليدية أصبح بمرور الوقت مكلفا جدا، نظرا للمشاكل الكثيرة التي اقترنت بهذه الوسائل منها: انعدام الأمن، عدم إجراء المدفوعات في الوقت الحقيقي، ارتفاع تكلفة المدفوعات، إلا أن ظهور وسائل الدفع الالكترونية الحديثة قضى على الكثير من هذه المشاكل وبشكل خاص تلك المشاكل الناتجة عن حمل النقود، كالسرقة والضياع وثقل حملها إن كانت بمبالغ كبيرة، فأصبحت بذلك بديلة عن النقود، وبالتالي سهلت الكثير من العمليات خاصة التجارية منها.[2] وخاصة مع ظهور أزمات السيولة وعدم قدرة الزبائن على أداء التزاماتهم في الوقت المحدد.

2- استخدام شبكة الإنترنيت في المجال المصرفي: تلعب شبكة الانترنيت دورا كبيرا في عالم الاتصالات في ظل القرية العالمية الجديدة، ومن المزايا الهامة التي أبرزتها هذه الشبكة بدورها هي التجارة الالكترونية كمستوى كبير من مستويات الخدمات التي تحتويها هذه الشبكة، حيث يستطيع العميل من خلالها مراجعة حساباته وفحصها وتسديد الفواتير الخاصة به في أي وقت ودون التقييد بمواعيد العمل الرسمي لموظفي البنوك، فأصبحت هناك ضرورة ملحة لتطبيق تقنيات الدفع الحديثة في المصارف من أجل:

- التعامل بكفاءة مع النمو الهائل والمتسارع لعدد حسابات العملاء بالبنوك؛

- تخفيض التكلفة الحقيقية لعمليات المدفوعات، فقد ازداد حجم استخدام الشيكات كأداة للدفع زيادة ضخمة عقب الحرب العالمية الثانية، وتقلص استخدام النقود إلى حد ما، وقد شكك الكثير من المصرفيين في مدى قدرة البنوك على التعامل مع هذا الكم الهائل من الشيكات وما يصاحبها من كم هائل أيضا من المعاملات الورقية؛

- ضرورة تحرير العملاء من قيود المكان والزمان.[3]

3- **التوجه نحو التجارة الالكترونية:** منذ تسعينات القرن الماضي تمت الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لاستعمال شبكة الانترنيت في التسويق والمعاملات التجارية على نطاق واسع، وهو ما أطلق عليه اصطلاحا بالتجارة الإلكترونية والتي يمكن تعريفها بأنها " كل معاملة تجارية تتم عن بعد، باستعمال وسيلة إلكترونية" [4]، حيث أصبحت شبكة الأنترنيت سوقا مفتوحا للبيع والشراء، فيمكن للتاجر الإعلان عن سلعته بالصوت والصورة ولديه

---

[1] عمار لوصيف، **استراتيجيات نظام المدفوعات القرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009، ص 43.

[2] محمد طاهر عبد الله، **التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014-2015، ص 56.

[3] محمد طاهر عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[4] بسام شيخ العشرة، حنان ملكية، **التجارة الإلكترونية**، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2018، ص 4.

الفرصة لإجراء مقارنة بين كل السلع المتاحة في كل أنحاء العالم، وللمشتري أن يختار ما يريده وتصله السلعة إلى منزله، وبما أن التجارة الإلكترونية تعبر عن تبادل السلع والخدمات ومعلومات ما بين أطراف متباعدة مكانيا عبر شبكة الأنترنيت، استوجب تطوير طرق وسائل الدفع وقد كان ظهور وسائل الدفع الإلكترونية من العوامل المباشرة المساعدة في نمو التجارة الإلكترونية، فالتجارة الإلكترونية تقوم على أربعة عناصر: بائعون، مشترون، شبكة الأنترنيت ووسائل الدفع الإلكترونية، وبذلك استدعت الضرورة إلى استحداث وسائل دفع تكون ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية، وقد استفادت الشركات من انخفاض التكاليف مقارنة بطريقة إرسال الفواتير الورقية ثم بعدئذ إجراء تسليم المدفوعات.[1]

الفرع الثالث: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

نتيجة التطورات التي حدثت في مجال التجارة الالكترونية، والذي نتج عنها وسائل دفع الكترونية حديثة يتم بواسطتها تسوية المدفوعات في التجارة الالكترونية بشكل عام وتسوية المعاملات المصرفية بشكل خاص والتي تتميز بطابعها الالكتروني مسايرة بذلك التطور الاقتصادي في هذا العصر الرقمي، فقد تعددت هذه الوسائل الالكترونية وأخذت أشكالا مختلفة تتلاءم مع طبيعة المعاملات وتسوية المدفوعات حيث كان أول ظهور لها في شكل بطاقات بنكية ومع التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات أخذت أشكالا جد متطورة ومتنوعة، وتتمثل هذه الوسائل في:

1- البطاقات البنكية: هي " عبارة عن بطاقة بلاستيكية مغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه للتعامل بها، بدلا من حمل النقود التي قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف، وتكون مصنوعة من مادة يصعب العبث بها، وهي بطاقة مستطيلة الشكل مدون عليها بيانات تخص اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه، وتحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، ويتم صرف الأموال عن طريق ماكينات الصرف الآلية المنتشرة. "[2]

وتنقسم البطاقات البنكية إلى ثلاث أنواع هي:

- **بطاقات الدفع:** تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناء على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له؛

عرفت المادة 543 مكرر 23 من القانون التجاري الجزائري بطاقة الدفع بأنها: كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال.[3]

---

[1] صالح إلياس، **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة**، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية، المركز الجامعي بخميس مليانة، ص ص 8-9.

[2] محمد شايب، **آليات الحماية من الغش في وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الفرنسي 2002-2016 حالة البطاقة المصرفية**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 03.

[3] المادة 543 مكرر 23 من **القانون التجاري الجزائري**، فصل خاص ببطاقات الدفع والسحب، ص 136.

- **البطاقات الائتمانية:** وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها[1]، يتم استخدامها لأغراض الشراء على أن يكون التسديد لاحقا، مع امكانية تأجيل سداد الرصيد المدين لفترة معينة مقابل فائدة[2]، على كشف الحساب بالقيمة التي تجاوزها العميل نهاية كل شهر؛

- **بطاقات الصرف الشهري:** تختلف هذه البطاقات عن البطاقات الائتمانية كونها تسدد بالكامل من قبل العميل للبنك خلال الشهر الذي تم فيه السحب (أي أن الائتمان في هذه البطاقة لا يتجاوز شهر).[3]

تصدر البطاقات البنكية من طرف مجموعة من المنظمات العالمية والمؤسسات المالية والتجارية نذكر منها:

* **فيزا visa card:** تعد منظمة فيزا العالمية هي صاحبة الترخيص للبطاقات المصرفية التي تحمل اسم visa card، وهي لا تقوم بإصدار هذه البطاقات وإنما ترخص للبنوك الراغبة في إصدار البطاقة visa، حسب الاتفاق المبرم بينها وبينهم، وتمنح منظمة الفيزا العالمية تراخيص إصدار ثلاثة أنواع من بطاقاتها وهي: بطاقة الفيزا الفضية، بطاقة الفيزا الذهبية، وبطاقة الفيزا إلكترون؛[4]

* **ماستر كاردmaster card :** هي ثاني أكبر شركة دولية في إصدار البطاقات الائتمانية، مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، بطاقاتها مقبولة لدى أكثر من 9.4 مليون محل تجاري، استخدمت لتسوية معاملات بلغت أكثر من 200 مليون دولار؛[5]

* **أمريكان إكسبرسAmerican Express :** هي من المؤسسات المالية الكبرى التي تصدر بطاقات ائتمانية مباشرة دون ترخيص إصدارها لأي مصرف، وأهم البطاقات الصادرة عنها: إكسبرس الخضراء، إكسبرس الذهبية، إكسبرس الماسية

* **دينرزكلوبDiners Club :** من مؤسسات البطاقات الائتمانية الرائدة عالميا، رغم صغر عدد حاملي بطاقاتها إلا أنها حققت أرباح وصلت إلى 16 مليون دولار، تصدر بطاقات متنوعة مثل:

- ❖ بطاقات الصرف البنكي لكافة العملاء؛
- ❖ بطاقات الأعمال التجارية لرجال الأعمال؛
- ❖ بطاقات التعاون مع الشركات الكبرى مثل شركات الطيران.[6]

2- النقود الالكترونية: بعد ظهور البطاقات البنكية ظهرت النقود الالكترونية أو النقود الرقمية وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على الهارد ديسك لجهاز الكمبيوتر

---

[1] آمنة زربوط، **دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الاشارة لتجربة الجزائر**، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، سنة 2019، ص55.

[2] علي عبد الله شاهين، **نظم الدفع الكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها**، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية 2010، المجلد 12، العدد 1، ص 520.

[3] موقع بوابة أحمر عالم المال والاقتصاد والإدارة، https://a7mar.blogspot.com، أطلع عليه بتاريخ 13 جوان 2022، على الساعة 18:85.

[4] زايد محمد، **البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية**، مجلة ضياء القانونية، المجلد 03، العدد 02، ص 68.

[5] نوال بن عمارة، **وسائل الدفع الإلكترونية آفاق وتحديات**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، مارس 2004، ص 04.

[6] مصطفى يوسف، **اقتصاديات الأعمال الالكترونية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص ص 265، 268.

الخاص بالعميل يعرف باسم المحفظة الالكترونية، ويمكن للعميل استخدام هذه المحفظة في القيام بعمليات البيع أو الشراء أو التحويل، وعلى ذلك يمكن تجسيد النقد الالكتروني في صورتين:

- حامل النقد الالكترونيLe porte-monnaie électronique : يحتوي على احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يسمح بإجراء الدفع للمشتريات الصغيرة؛

- النقد الافتراضي:La monnaie virtuelle عبارة عن برنامج يسمح بإجراء الدفع عبر شبكات الانترنت.[1]

3- الشيكات الالكترونية: وهي مثل الشيكات التقليدية أي مكافئ للشيكات الورقية التقليدية التي اعتدنا التعامل بها، وهو عبارة عن رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الأنترنيت، من خصائصه أنه يخضع للإطار القانوني نفسه المقرر في الشيكات الورقية، يعتبر أفضل من الشيك الورقي لأنه يوفر السرية ويعتبر أكثر أمانا، بالإضافة إلى أن استعمال الشيكات الورقية تقلص من تكلفة الإدارة وتحل مشكلة النقل والطبع.[2]

4- البطاقات الذكية Smartcards: هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات مواصفات ومقاييس معينة، تحتوي على رقاقة إلكترونية، حيث يمكن تخزين بعض البيانات عليها واسترجاعها،[3] إن هذا النوع من البطاقات الجديدة يسمح للعميل باختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، وهو ما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول الأوروبية والامريكية، ومن الأمثلة للبطاقات الذكية بطاقة المندكس "mondexcard" التي تم طرحها لعملاء المصارف، ويتم استخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات مختلفة منها:

- تحويلها إلى بطاقة تعريف الهوية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية؛

- تستخدم في تأمين إجراء التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات؛[4]

- إمكانية التحويل من رصيد بطاقة إلى رصيد بطاقة أخرى من خلال آلات الصرف الذاتي أو أجهزة الهاتف العادي أو المحمول؛[5]

---

[1] السعيد بريكة، **واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010-2011، ص 152.

[2] مريم ماطي، **البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي**، لأطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص 70.

[3] سمية عبابسة، **وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، ديسمبر 2016، ص 348.

[4] محمد زيدان، **دور التسويق في القطاع المصرفي**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص 85.

[5] مصطفى يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 265-268.

الفرع الرابع: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني

تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بعدة مزايا وايجابيات وبعض السلبيات التي تعيبها والمتمثلة في:

1- مزايا وسائل الدفع الالكتروني

- **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها: سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترة محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة؛

- **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة؛[1]

- **بالنسبة لمصدرها:** تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية.

2- عيوب وسائل الدفع الالكتروني:

- **بالنسبة لحاملها:** من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل زيادة الاقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية، وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع اسمه في القائمة السوداء؛[2]

- **بالنسبة للتاجر:** إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري؛

- **بالنسبة لمصدرها:** أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حاملي البطاقات للديون المستحقة عليهم وكذلك تحمل البنك المصدر نفقات ضياعها.[3]

المطلب الثاني: ماهية أزمات السيولة

تعتبر السيولة من أهم المتغيرات التي تتحكم في نشاط النظام المالي، نظرا لما تتمتع به من أهمية في الوفاء بالالتزامات لمختلف المؤسسات الاقتصادية وإشباع حاجيات المجتمع.

الفرع الأول: مفهوم أزمة السيولة

قبل التطرق إلى مفهوم أزمة السيولة بصفة عامة نتطرق أولا لمفهوم السيولة.

1- مفهوم السيولة

لغة: السيولة اسم لما هو سائل؛

أما اصطلاحا: تعني مبالغ من المال متوفرة لدى مصرف لوفاء حقوق الدائنين والمودعين؛

وسيولة رؤوس الأموال: هي مجموع رؤوس الأموال التي يمكن طرحها في التداول؛

---

[1] منصوري الزين، **وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكترونية عوامل الانتشار وشروط النجاح**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 00، ديسمبر 2009، ص 149.

[2] أحمد خليلي، المعتز بالله لخذاري، **واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية حالة القرض الشعبي الجزائري CPA**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 36(02)، ص 62.

[3] عرايبي الحاج مداح، بارك نعيمة، **أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جانفي 2010، ص 69.

أما السيولة النقدية: فتعني توفر المال اللازم لتسديد الديون.[1]

وعموما يقصد **بالسيولة** المصرفية قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية التي تتكون بشكل كبير من تلبية السحب من الودائع، وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع[2]؛

كما يقصد **بالسيولة** مقدرة البنك على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة[3]؛

تعبر **السيولة** أيضا عن قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل المتوقعة منها وغير المتوقعة، وذلك من خلال التدفق النقدي العادي الناتج عن مبيعاتها وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى "سيولة المؤسسة"، ومن خلال الحصول على النقد من المصادر الأخرى بالدرجة الثانية "سيولة الأصل"[4]؛

مما سبق يمكن القول إن السيولة هي مدى قدرة المنشأة أو المؤسسة الاقتصادية أو المالية على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل في الوقت المناسب وبأقل التكاليف الممكنة وبدون مخاطر.

وعليه فإن للسيولة أهمية بالغة بالنسبة للأفراد أو المتعاملين الاقتصاديين وحتى البنوك والمؤسسات المالية وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص، فهي وسيلة للتداول، أداة لدفع المعاملات العاجلة، مقياس للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيمة.

2- تعريف أزمة السيولة

قبل تعريف أزمة السيولة نتعرف أولا على مفهوم الأزمة، **فالأزمة لغة** جمعها أزمات، وهي عبارة عن شدة، ضيق، ضائقة، تطور فجائي وخطير، أو تغير يحدث اضطراب وبلبلة[5]؛

أما اصطلاحا: فيعتبر مفهوم الأزمة صعب التحديد نظرا لتعدد الإسهامات النظرية في تعريفها ولاختلاف وجهات نظر معظم الباحثين حول الأسباب الكامنة وراءها، وكذلك لاختلاف أبعادها وآثارها؛[6]

بينما **أزمة السيولة**: فهي وضع مالي يتسم بنقص السيولة أو الأصول القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد في العديد من الشركات أو المؤسسات المالية في وقت واحد[7]؛

---

[1] **المنجد في اللغة العربية المعاصرة**، دار المشرق، الطبعة الرابعة، بيروت، 2013.

[2] محمد خلف حمد، أحمد فريد ناجي، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة تكريت، العدد الثاني والخمسون، 2017، ص 406.

[3] عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كربلاء، 2005، ص 4.

[4] فهد محمد سعد المحجان، **تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 21.

[5] المنجد في اللغة العربية المعاصرة، **مرجع سبق ذكره**.

[6] يزن غسان حواط، **إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية**، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2013، ص 17.

[7] موقع دليل التجارة العالمية، **تعريف أزمة السيولة**، 2022، https://ar.earnmoneyfromhometoday.com بتاريخ:06 أفريل 2022، على الساعة 10:30.

كما تشير **أزمة السيولة** إلى النقص الحاد أو الجفاف في السيولة[1]؛

ويمكن أن يشير مصطلح **أزمة السيولة** أيضا إلى شعور عام من عدم الثقة في النظام المصرفي، مما يؤذي إلى اختفاء مؤقت للائتمان[2]؛

وعليه فيمكن القول ان أزمة السيولة هي النقص الحاد في السيولة مع الزيادة المستمرة في الطلب عليها عبر العديد من المؤسسات المالية وغيرها من الشركات في آن واحد، مما يسبب الشعور بعدم الثقة في النظام المالي والجهل من المستقبل.

الفرع الثاني: خصائص وأنواع أزمات السيولة

1- **خصائص أزمات السيولة:** يمكن تلخيص أهم الخصائص في النقاط التالية:

- المفاجأة العنيفة عند انفجارها؛
- نقطة تحول أساسية؛
- ينقص فيها التحكم في الأحداث؛
- تسود فيها ظروف عدم التأكد ونقص المعلومات؛
- الغموض وعدم وضوح الرؤية؛
- ضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات سريعة وفعالة وصائبة؛
- التهديد الشديد للمصالح والأهداف والافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي؛
- انهيار سمعة النظام المالي والنقدي؛
- تأثير القلق والاضطراب على قرارات المستثمرين الماليين؛
- المنازعات القانونية والمالية بين جماعات المصالح والأطراف المعنية؛
- تتسبب في وقوع خسائر مالية؛
- الدخول في دائرة من المجاهيل المستقبلية والعلاقات المعقدة التي يصعب حسابها بدقة.[3]

2- أنواع أزمات السيولة

تنقسم أزمات السيولة إلى نوعين هما:

- **أزمات طويلة الأجل:** وتحدث عندما تعجز الدولة عن تمويل نفقاتها العامة أو تكون طموحاتها ومشروعاتها أكبر من القدرة الاستعجالية على تمويل هذه الطموحات والمشروعات، وفي الغالب تضطر الدولة إلى الاقتراض من الخارج وهو ما يجعلها تقع في مصيدة الديون؛

[1] موقع ويكيبيديا، **أزمة السيولة، https://ar.m. wikipedia.org**، بتاريخ : 04 أفريل 2022، على الساعة 11:00.
[2] موقع المعرفة، **أزمة السيولة، https:// m.marefa.Org** بتاريخ: 04 أفريل 2022، على الساعة 11:15.
[3] رواني بوحفص، دحو سليمان، **المالية الدولية**، مطبوعة مقدمة لطلبة مالية المؤسسة والتجارة الدولية، جامعة غرداية، 2019-2020، ص 101.

- **أزمات مؤقتة:** وهي تحدث بسبب معدلات النمو العالية او السريعة في الاستثمارات التي تمتص السيولة من الأسواق، وخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات في مشروعات تحتاج إلى وقت طويل حتى تدر عائدا.[1]

وقد تحدث أزمة السيولة بصفة عامة بسبب سياسات اقتصادية غير ملائمة مثل السياسة الانكماشية الجائرة التي تمتص السيولة من الأسواق بحجة تحقيق التوازن المالي والنقدي، وتحقيق معدلات التضخم وعجز الموازن.

وقد تتنوع الأزمة أي أزمة السيولة باعتبارها أنها عامة أو خاصة إلى:

- **أزمة سيولة عامة (أزمة اقتصادية):** يصف نوريل روبيتي أزمة أوث 2007 على أنها أزمة ائتمان وليست مجرد أزمة سيولة؛

وأزمة الائتمان هي زيادة حادة في أسعار الفائدة وانخفاض قوي في تخصيص الاعتمادات؛

- **أزمة سيولة خاصة (في قطاع الأعمال):** تحدث أزمة السيولة في قطاع الأعمال عندما يحدث نقص في السيولة النقدية اللازمة لنمو الأعمال التجارية والدفع للمعاملات اليومية، أو الالتزام بالوفاء في مواعيد محددة، وعندما يستخدم مصطلح أزمة السيولة للحديث عن الأعمال التجارية بصفة عامة.[2]

الفرع الثالث: أسباب أزمات السيولة

هناك العديد من الأسباب لحدوث أزمات السيولة نذكر منها ما يلي:

- ارتفاع التكاليف وتضخمها، مما يقود إلى ارتفاع الأسعار فوق العادة، مما يقلل من الطلب عليها؛
- ارتفاع أسعار الضرائب، مما يسبب الانكماش؛
- صعوبة الحصول على تمويل من المؤسسات المالية إلا بشروط مجحفة نظرا لانتشار ظاهرة عدم الوفاء بالالتزامات؛
- تعسر الدولة في سداد التزاماتها تجاه الأفراد والوحدات الاقتصادية والمؤسسات وغيرها، وهذا بدوره يسبب بالتبعية عسرا لتلك الجهات في سداد التزاماتها للغير؛
- انخفاض الجودة وعدم التطوير والتحسين، مما يقلل من الطلب على السلع والخدمات؛
- صدور بعض القرارات الحكومية التي تؤثر على انسياب الأموال مثل: فرض ضرائب جديدة، وضع قيود على بعض الأنشطة، تقييد الائتمان من المؤسسات المالية، ورفع سعر الفائدة؛
- سوء التخطيط المالي، وانتهاج سياسة توسعية فوق الإمكانيات المالية؛
- التوسع في الاقتراض من المؤسسات المالية وغيرها على أمل حدوث انتعاش يمكن من سداد القروض وفوائدها، ثم يحدث انكماش فيسبب العديد من الأزمات منها أزمة السيولة؛
- هروب الأموال النقدية إلى الخارج مما يحدث قلة المعروض منها بالمقارنة على الطلب عليها؛

[1] موقع ويكيبيديا، **مرجع سبق ذكره**.
[2] موقع المعرفة، **مرجع سبق ذكره**.

- اكتناز الأموال وحجبها عن الانسياب في المعاملات.[1]

الفرع الرابع: طرق الحد من أزمات السيولة

وقعت العديد من الدول في أزمة السيولة وانعكست في الغالب في ظهور حالة ركود في الاقتصاد في بعض دول العالم، وعجز موازين المدفوعات والموازين التجارية في هذه الدول وارتفاع معدلات البطالة، هذا ما جعل البنك الدولي وبعض دول العالم تتحرك للتغلب على هذه المشكلة حتى لا تضر بالاقتصاد العالمي، وفيما يلي بعض التجارب الدولية والطرق التقليدية لحل أزمة السيولة:

- تنشيط الدورة الاقتصادية والأسواق من خلال الصادرات وفتح أسواق جديدة وتنشيط الحركة السياحية؛
- إتباع سياسة توسعية من خلال خفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض والإنفاق الحكومي؛
- وضع سياسة لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخول لمنع الازدواج في الاقتصاد وتنشيط الطلب الفعال؛
- زيادة وخلق فرص العمل للتغلب على البطالة ولتحقيق دخول للعاطلين حتى يقبلون على الاستهلاك؛
- ضبط تدفقات رأس المال بين الاقتصاد والعالم الخارجي؛[2]

كما يمكن اقتراح بعض الحلول الأخرى للحد من أزمة السيولة مثل:

- الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام المختلفة لتثقيف وطمأنة الأفراد وحثهم على إيداع أموالهم بالمصارف لمحاربة ظاهرة الاكتناز؛
- عقد مؤتمرات وملتقيات بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بأزمة السيولة؛
- استحداث وسائل دفع حديثة كالتوسع في استخدام بطاقات الائتمان لسداد المدفوعات بدلا من النقود.[3]

[1] حسين شحاتة، **أزمة السيولة والعلاج الإسلامي**، موسوعة الفكر الاقتصادي الإسلامي، ص7.
[2] موقع آراء ومشاركات أكواليد، **أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل**، المكتب الاقليمي الرياض 2008، http://www.ocolid.com بتاريخ: 06 أفريل 2022، على الساعة 11:30.
[3] عبد الله محمد شامية، **أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، العدد 06، 2016.

المبحث الثاني: العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة

في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها مختلف دول العالم، أضحت وسائل الدفع الإلكتروني ضرورة ملحة لمعالجة الكثير من الأزمات، خاصة منها أزمة نقص السيولة التي تعاني منها العديد من البلدان، وعليه تم التطرق في هذا المبحث إلى العلاقة بين وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة بتقسيمه إلى مطلبين، حيث تناول المطلب الأول فعالية وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة، والمطلب الثاني كان حول دور وسائل الدفع الإلكتروني في تطوير الاقتصاد.

المطلب الأول: فعالية وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة

تساهم وسائل الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمات السيولة، وبالتالي تقل الحاجة لطباعة الأوراق المالية والعملة المعدنية.

الفرع الأول: تأثير وسائل الدفع الالكتروني على السيولة النقدية.

تمثل الأوراق النقدية التقليدية التي يصدرها البنك المركزي لأي دولة نسبة كبيرة من كمية وسائل الدفع الجارية (السيولة النقدية) والتي تشمل النقود المتداولة خارج النظام المصرفي بالإضافة إلى الودائع الجارية بالعملة المحلية على مستوى البنوك أو الخزينة العمومية وحتى على مستوى البريد، والتي يطلق عليها بالكتلة النقدية[1]؛

ومع ظهور وسائل الدفع الالكتروني وبروز دورهاالفعال في تسوية المعاملات التجارية عبر شبكة الانترنيت، جعلها تؤثر على حجم التعامل بالنقود القانونية، حيث أثبتت هذه الوسائل الالكترونية فاعليتها وكفاءتها في توسيع نطاق التعاملات النقدية، حتى أنها من الممكن أن تحل محل النقود التقليدية الورقية أو المعدنية التي يصدرها البنك المركزي، وذلك من خلال التأثير المباشر على كمية وسائل الدفع التقليدية وتخفيض الطلب عليها، كما أنها تؤثر على رصيد الاحتياطي القانوني للبنوك التجارية لدى البنك المركزي وبالتالي سيتغير حجم الودائع الجارية الذي يغير بدوره من إجمالي كمية وسائل الدفع المتداولة، كما أن التوسع في استخدام وسائل الدفع الالكتروني قد يؤدي إلى تقليل أو اختفاء دور البنك المركزي في إصدار النقود القانونية الورقية أو المعدنية، ولكن هذا لا يعني تلاشي دوره في إدارة ورسم السياسة النقدية، والحفاظ على الاستقرار النقدي بما يتماشى والظروف الاقتصادية لكل دولة.[2]

الفرع الثاني: أهمية وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة

لوسائل الدفع الالكتروني أهمية بالغة في الحد من أزمات السيولة، وذلك لما لها من تأثير مباشر على مختلف الأنشطة الاقتصادية بشكل خاص وعلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، لاسيما فيما يلي:

[1] محمد طاهر عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.
[2] مريم ماطي، **مرجع سبق ذكره**، ص 95.

- التقليل من التسرب النقدي خارج النظام النقدي، مما يعني قدرة السلطات النقدية على التحكم بسهولة في المتغيرات النقدية التوسعية، حيث يحصل الأفراد على السيولة التي يريدونها وبالتالي زيادة النشاط الاقتصادي، والتقليل من أزمات السيولة.

- تسهيل تسويق المنتجات عبر الأنترنيت، فالدفع بوسائل الدفع الالكتروني عبر شبكة الأنترنيت يسهل انطلاقة التجارة الالكترونية التي أحدثت تحولات هامة في قواعد لعبة المنافسة واستمرارية التواجد في السوق العالمية؛

-تسويق المنتجات ذات القيمة الزهيدة، فالنقود الالكترونية تعد وسيلة دفع متطورة تلائم المدفوعات الزهيدة، إذ أن مواجهة مثل هذه المعاملات بالأدوات التقليدية للنقود الكتابية ينشأ عنه تكلفة مرتفعة جدا بالمقارنة بقيمة التعامل الأصلي، فضلا عن القضاء على مشكلة وجود وحمل القطع المعدنية، لهذا لوحظ أن وسائل الدفع الإلكترونية تستخدم في الدول المتقدمة في تسوية نسبة كبيرة من المعاملات التجارية الزهيدة.

-تفادي مخاطر التحصيل النقدي أو الدفع بالشيكات بدون رصيد، باعتبار أن وسائل الدفع الالكترونية تمثل أداة مضمونة للتحصيل وبدون أية إجراءات.

-في اقتصاد الدول الذي تسوده صفقات نقدية مرتفعة، من شأن استعمال وسائل الدفع الالكترونية أن يفيد في التوفير في تكاليف طباعة وسك فئات العملة المعدنية، ومن تقليل نفقات التداول اليدوي، والتخزين والنقل والتأمين على العملات، وهذا أيضا من شأنه تطوير الفعالية العملية للقطاع المالي كامتداد للأعمال المصرفية في المجتمعات المدنية والقروية على السواء، بالإضافة إلى تسهيل السيطرة التي تفرضها الحكومات على الأعمال الالكترونية.[1]

المطلب الثاني: دور وسائل الدفع الالكتروني في تطور الاقتصاد

تفوقت وسائل الدفع الإلكتروني على تلك الطرق التقليدية والقديمة في المعاملات التجارية، وذلك لما توفره من مميزات مثل: الكفاءة والأمان، وتقليل التكلفة وغيرها، إذ تنعكس هذه المزايا على اقتصاديات الدول المطبقة لنظام الدفع الالكتروني، حيث أن لهذه الوسائل أبعاد اقتصادية تهدف لتحقيقها، وتأثير سواء كان مباشر أو غير مباشر على تطوير اقتصاديات الدول المستخدمة لهذه الوسائل الحديثة.

[1] عبد الصمد حوالف، **النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص ص 54-55.

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية لوسائل الدفع الالكتروني

لوسائل الدفع الالكتروني أهمية بالغة في النهوض باقتصاديات الدول معتمدة على أنظمة الدفع الالكتروني، وتكمن هذه الأهمية فيمايلي:

-عدم خضوع وسائل الدفع الإلكتروني للحدود: حيث يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى آخر في العالم، وفي أي وقت كان، وذلك لاعتمادها على الانترنيت أو على الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية؛

-تعزيز التجارة الالكترونية عن طريق البطاقة الذكية فهذه الأخيرة تشكل مفتاحا في سبيل إزالة العوائق في مواجهة التجارة الالكترونية، فمسألة الأمان المتعلقة بمعرفة الشخص الآخر الذي يجري التعامل معه هي مسألة أساسية في تقرير التجارة عبر الانترنيت، والكثير من الخبراء يعتبرون أن طلب المستهلك على البطاقة الذكية أهم خطوة في سبيل الوصول إلى أداة الدفعات عبر الأنترنيت، وليس عبر القنوات التقليدية؛[1]

- اتساع التجارة الالكترونية وازدهار الدفع الالكتروني، والتقليل من دور النقود الورقية والدفع التقليدي، بعدما كانت النقود الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية؛[2]

- خفض نفقات البنك المركزي في طباعة النقود الورقية وحمايتها وصياغتها ومراقبتها من التزوير على أساس أن جانبا من نفقات مراقبة التزوير انتقل إلى الشركات المصدرة لوسائل الدفع[3]، كالبطاقات البنكية فنفقات مراقبة التزوير يقع على عاتق الشركة المصدرة لها.

الفرع الثاني: تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على تطور الاقتصاد

من أجل النهوض بالاقتصاد والتخلص من أزمة السيولة التي أثرت عليه من كل الجوانب، يجب التكيف ومواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة والاعتماد على وسائل دفع الكترونية في القيام بمختلف العمليات كالتجارة الالكترونية، فمشكلة نقص السيولة النقدية في النظام المصرفي ترجع في الأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية والبريدية، فالعمل بنظام الدفع بالبطاقات وعبر الأنترنت والأجهزة الذكية وطرق الدفع المختلفة والتعامل التجاري بها سيسمح بتقليص الحاجة إلى استخدام السيولة النقدية، ومن جهة أخرى فإن تفعيل الدفع الالكتروني لا يقف دوره في علاج أزمة السيولة فقط وإنما يتعداها لأبعد من ذلك بحيث سيضمن كذلك القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة، وحماية الزبائن من عمليات السرقة، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة.[4]

---

[1] عبد الصمد حوالف، **مرجع سبق ذكره**، ص 54.

[2] عمر عبيد الله يونس، **دور أنظمة الدفع الالكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة ببعض المصارف السودانية**، مذكرة ماجستير، جامعة السودان، 2021، ص 24.

[3] هاجر أميرة بورايو، **واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جوان 2018، ص 382.

[4] رابح شيلق، **وسائل الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 7، عدد1، 2021، ص ص 441-456.

عندما يكون استعمال البطاقة البريدية أو البنكية إجباريا يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال وبالتالي ستعود السيولة تلقائيا إلى البريد وإلى البنوك من جديد، وذلك باعتبار أن أية قناة إلكترونية حديثة لتقديم الخدمات المصرفية دون فروع بنكية عبر استخدامها ستكون دون شك الوسيلة الأكثر تفضيلا من قبل المجتمع، كما أن تشجيع التعامل بالنقد الإلكتروني عبر الدفع من خلال الهاتف النقال أو أية وسيلة دفع إلكترونية سيقلل من التداول بالعملات الورقية والمعدنية، وهو ما من شأنه تحجيم مستويات التعامل بها على المدى البعيد، وهذا بدوره يقلص الحاجة لطباعة الأوراق المالية والعملة المعدنية مما يوفر مصاريف باهظة على مؤسسة دار النقود، كما سيعود بالفائدة على البنوك التي ستدرك الانخفاض المحقق على التكلفة الناتجة عن التعاملات النقدية، إضافة إلى التكلفة المترتبة على الاستثمار في أجهزة الموزع الآلي وصيانتها، كما أن لوسائل الدفع الالكتروني دور كبير في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث وضحت بعض الدراسات الاقتصادية الحديثة أن الدفع الالكتروني يعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويكون هذا بطريقة غير مباشرة، تنتج من تأثير التجارة الإلكترونية، والدفع الالكتروني على بعض المتغيرات الاقتصادية؛ حيث قام فريق من الباحثين الاقتصاديين بعمل دراسة على خمسين دولة، شملت عددا من الدول العربية، وأخذت فترة زمنية طويلة، وتم دراسة العلاقة بين متغيرين، وهما المدفوعات الإلكترونية الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي، والناتج القومي الإجمالي، وكانت النتيجة النهائية أن استخدام 10% من الانفاق الاستهلاكي عندما يتم تسديدها بالطرق الالكترونية تؤدي إلى زيادة الناتج القومي بمعدل 1% وذلك في كافة الدول محل الدراسة؛[1]

فهذا يبين مدى التأثير الإيجابي لوسائل الدفع الالكتروني على الاقتصاد والذي يمكن تلخيصه فيما يلي:

- تخفيض تكلفة طباعة النقود، وما يتبعها من مصروفات نقل وطباعة؛
- يعمل على رفع وزيادة نسبة إيداعات الأموال لدى البنوك التجارية، وهو ما يرفع حجم السيولة لديها؛
- يعمل على إنهاء اقتصاديات الظل والتخلص منها، فهو يعمل على دمج الأفراد في النظام الرسمي، فهو بذلك يعمل على تعزيز الشفافية، كما يزيد الثقة ويدفع على المشاركة؛
- هناك علاقة طردية بين معدل الدفع الالكتروني وبين كفاءة الاقتصاد، فكلما كان معدل الدفع مرتفع، كلما كان الاقتصاد عالي الأداء، ومرتفع الكفاءة؛
- عند الدفع الالكتروني تبقى النقود داخل النظام المصرفي، وبالتالي يصبح لدى البنوك قدرة أكبر على الإقراض، وخاصة إلى المستثمرين ويكون بتكلفة منخفضة نظرا لانخفاض سعر الفائدة، وبالتالي يرتفع معدل الاستثمار في البلاد، ويزداد الإنتاج ومعدل الوظائف، وهو ما يصب في النهاية على الناتج المحلي الإجمالي، الذي يصبح أكثر نموا.[2]

---

[1] محمد شايب، **الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017، ص ص 215-220.

[2] موقع إلكتروني https://www.vapulus.com، **نظم الدفع الإلكتروني وتأثيرها على الاقتصاد القومي**، بتاريخ 20 أفريل 2022، على الساعة 20:05.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة التي تربط بين وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة

حضي موضوع وسائل الدفع الالكتروني ودورها في الحد من أزمات السيولة في الجزائر خاصة أو في العالم عامة، بأهمية كبيرة من طرف العديد من الباحثين المحليين أو الأجانب منهم، فحسب الاطلاع على الدراسات السابقة فإن هذا الموضوع المتعلق بدور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة قد تم تداوله كمقالات وأطروحات، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1- دراسة زهير زواش (2011)، بعنوان **دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية،** مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استجابة البنوك التجارية للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي، وأهم العراقيل التي تواجهها، مع محاولة رصد التجربة الجزائرية في مجال وسائل الدفع الالكترونية ومقارنتها بوسائل الدفع التقليدية، والنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هي أنه لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر، وذلك نظرا للبنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري لارتفاع التكاليف وعدم وجود ثقافة مصرفية لدى الجمهور في استخدام وسائل الدفع الحديثة، وأن تحديث النظام المصرفي في الجزائر ليس مرهونا فقط بتغير وتحديث الثقافة المصرفية لدى الجمهور، بل وأيضا بضرورة القضاء على السوق الموازية، وكذلك على مدى جدية القائمين على مشروع تحديث وسائل الدفع.

2- دراسة حوالف عبد الصمد (2015) بعنوان **النظام القانوني لوسائل الدفع الالكتروني،** أطروحة دكتوراه بجامعة أبوبكر بالقايد، تلمسان، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الجهود والإجراءات لتحديد الوسائل المساعدة على استعمال وسائل الدفع الالكتروني، وكذا السبل الكفيلة لمواجهة المخاطر المصاحبة للتطورات التقنية والفنية في هذه الوسائل، وخلصت إلى أن المشكلة الحقيقية لدى المتعاملين بالوسائل الحديثة للدفع الالكتروني للأداء والوفاء والدفع، تكمن في عدم قدرة القانون على مسايرة ما تشهده التكنولوجيا المتقدمة من تطورات، ذلك أن القانون لا يتطور بنفس السرعة التي تتطور بها التكنولوجيا الحديثة.

3- دراسة محمد شايب (2017) بعنوان **الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري،** مجلة اقتصاديات المال والأعمال، هدفت هذه الدراسة إلى مدى فعالية اقتصاد الدفع الالكتروني كآلية للتقليل من ظاهرة اكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، أمام إفرازات انهيار أسعار النفط، وقد خلصت إلى أن اقتصاد الدفع الالكتروني في الجزائر يشهد بداية متواضعة ولا يزال محدودا، وذلك راجع لقلة موزعات الأوراق النقدية، ونهائيات نقاط البيع، وغياب الإمكانيات التقنية التي تحتاج إلى تطوير وتفعيل أكثر لتسهيل المبادلات الالكترونية، هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي اتخذتها البلاد في سنة 2016 حول التداول النقدي خارج البنوك ما جعل الأفراد يقدمون على سحب أموالهم بعد بروز جو عام يميل إلى التشاؤم أكثر منه إلى التفاؤل.

4- دراسة آمنة زربوط (2019)، بعنوان **دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر**، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد 01، العدد01، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أهمية وسائل الدفع الالكتروني في تنشيط التجارة الالكترونية مع تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالدفع الالكتروني وإجراءاته الآمنة، كما عمدت إلى الوقوف على واقع تطبيقه في الجزائر والإنجازات المحققة في هذا المجال، وخلصت الدراسة إلى أن تطور التجارة الالكترونية يرتبط بتطوير وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في تسوية المعاملات الالكترونية، كما أن هذه الوسائل التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة خلقت هي الأخرى مشاكل وعيوب من نوع جديد يصعب محاربتها، أما موقع الجزائر من هذه التطورات فهو محتشم نوعا ما، حيث أنها تشهد مشاكل في تطبيق وسائل الدفع الالكترونية وتحسين خدماتها، كما تشهد بعض الدول المتقدمة صعوبات في تطبيقها.

5- دراسة بصيري محفوظ (2019)، بعنوان **نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 11، العدد 4، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مواكبة الجزائر للتطورات التقنية الحاصلة في مجال العمل المصرفي وإبراز دور نظام الدفع الالكتروني في تطوير وسائل الدفع الجديدة، وأثر ذلك على النظام المالي والمصرفي الجزائري، حيث تم دراسة تطور نشاط نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نظام الدفع الالكتروني في الجزائر مازال في مراحله الأولى ولم يرق إلى مصاف الدول المتطورة، حيث أن وسائل الدفع المستعملة مازالت تقليدية في أغلبها كما أن استعمال وسائل الدفع الجديدة تبقى محدودة بدورها أيضا، لذا ينبغي على الدولة أن تقوم بتبني استراتيجية تحفيزية لاستعمال التكنولوجيا الحديثة وتعميمها على مختلف الأعوان.

6- دراسة عماد الدين بركات وطيبي حورية (2019)، بعنوان **وسائل الدفع الالكتروني ودورها في تفعيل التجارة الالكترونية**، مجلة القانون والتنمية المحلية، مخبر القانون والتنمية المحلية، أدرار، الجزائر، المجلد 01، العدد 02، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وسائل الدفع المستعملة لتسوية معاملات التجارة الالكترونية، ومدى فعاليتها في تفعيل التجارة الالكترونية، خلصت هذه الدراسة إلى أنه رغم تفوق الجزائر في تحديث أنظمة الدفع، إلا أن عدم امتلاكها لليد المؤهلة لخلق وتشغيل الأعمال والتجارة الالكترونية جعلها تتخلف عن الركب، لذا لابد من مواجهة التحديات التي تعيق انتشار وتطور وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر.

7- دراسة شفيقة ضويفي (2021)، **بعنوان دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2016-2021**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 01، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في معالجة أزمة السيولة في الجزائر وقد تم الوقوف على أزمة السيولة وأهم الأسباب المؤدية لها، دراسة واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر ومدى تطورها وانتشار ثقافة التعامل بها، بالإضافة إلى تحديد دور وسائل الدفع الإلكتروني في معالجة أزمة السيولة في

الجزائر معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدفع الإلكتروني لازال بعيدا كل البعد عن الأهداف المسطرة والمرجوة من قيل السلطات النقدية والتي تطمح إلى الوصول به إلى المستويات العالمية، وهذا ما جعل أزمة السيولة تستمر وتشتد ليكون معدل تداول النقد الورقي أحد أبرز الأسباب المساهمة فيها.

8- دراسة أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس (2021) **الدفع الإلكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02،هدفت هذه الدراسة إلى مدى أهمية الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا، وقد تم تسليط الضوء على أزمة السيولة النقدية التي تشهدها الوكالات البنكية والمكاتب البريدية في الجزائر، وإبراز دور وأهمية الدفع الإلكتروني في التخفيف من هذه الأزمة معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أن التأخر في تعميم الدفع الإلكتروني وزيادة الطلب على النقود الملموسة يعدان من أهم العوامل المسببة لأزمة السيولة النقدية التي تشهدها الجزائر، كما أن الدفع الإلكتروني يعتبر حلا للتقليل من هذه الأزمة لأنه يساهم في التقليل من الطلب على السيولة، لأن عمليات الدفع تتم إلكترونيا دون الحاجة للنقود.

9- دراسة روشو عبد القادر (2021) بعنوان **ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 2010-2020 في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020**،مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03،حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية استعمال وسائل الدفع الكتابية في الاقتصاد الجزائري وعلاقة ذلك بأزمة السيولة لصائفة 2020 مع التطرق لأسباب ومظاهر الأزمة والإجراءات المتخذة للتخفيف من حدتها، وخلصت إلى ضرورة مباشرة إصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي في الجزائر، إضافة إلى تعزيز دور بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته الرقابية والتنظيمية لمستوى الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

10- دراسة رابح شيلق (2021) بعنوان **وسائل الدفع الالكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية ،مجلد07عدد(01)، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الاقتصاد الوطني وإبراز دورها في معالجة أزمة السيولة في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الالكترونية والوقوف على واقع توسعها في الجزائر وتشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة السيولة، وخلصت الدراسة إلى أن النهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من هذه الأزمة التي طالت وأثرت على الاقتصاد من كل الجوانب لا يمكن أن يحدث إلا من خلال التكيف مع التطورات التكنولوجية الحاصلة، والاعتماد على وسائل الدفع الالكترونية في القيام بمختلف العمليات كالتجارة الالكترونية، كما خلصت الدراسة إلى أن التطورات في مجال استخدام وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر محتشم نوعا ما وتشهد بطئ كبير في توسع استخدامها.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

1- دراسة علي عبد الله شاهين (2010) بعنوان **نظم الدفع الالكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها دراسة تطبيقية على بنك فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد 1، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأنواع أدوات الدفع الالكترونية المطبقة في بنك فلسطين ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها، وتم التوصل إلى أن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الالكتروني أدت إلى الضغط على المصارف لإيجاد آليات متطورة في استخدام وتنويع الخدمات المصرفية الالكترونية وضرورة وجود ضوابط رقابية وتوفير بنية أساسية من سياسات وتشريعات.

2- دراسة يزن غسان حواط (2013) بعنوان **إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية**، مذكرة ماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم منهج نظري متكامل لإدارة الأزمات المصرفية، والأسباب الحقيقية لأزمات المصرفية بنوعيها الداخلي والخارجي، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بشكل مباشر على أرصدة الموجودات الأجنبية وبنيتها والتي كانت المصارف السورية تحتفظ بها خارج وداخل النظام المصرفي السوري.

3- دراسة محمد طاهر عبد الله (2015) بعنوان **التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم الدفع المصرفي الالكتروني باختلاف تسمياته ومصطلحاته، والوقوف على نظم الدفع الالكتروني عالميا وعربيا ومحليا، وكيف يمكن للأجهزة المصرفية المركزية التي كانت رائدة في هذا الميدان إلغاء أو تخفيف أثار عمليات الدفع المصرفي الالكتروني على فعالية سياستها النقدية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن النقد الالكتروني يؤثر في كافة متغيرات الكتلة النقدية ويتأثر بها.

4- دراسة عبد الله شامية (2016) بعنوان **أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، وخلصت إلى ضرورة الاستخدام المكثف لوسائل الإعلام لتثقيف الأفراد وطمأنتهم وحثهم على إيداع أموالهم بالمصارف، وذلك للتوسع في استخدام وسائل الدفع الحديثة بدلا من النقود.

5- دراسة خلف محمد حمد (2017)، بعنوان **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية للفترة ما بين 2008-2013 لستة من المصارف العراقية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة المصرفية وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة.

6- دراسة عمر عبيد الله يونس(2021)، بعنوان **دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة أنظمة الدفع الإلكتروني في تخفيف ومعالجة أزمة السيولة النقدية ببعض المصارف السودانية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن أنظمة الدفع الإلكتروني لها دور في معالجة أزمة السيولة النقدية للجهاز المصرفي وتعمل على جذب السيولة له، وأن مشكلة السيولة النقدية بالمصارف السودانية ترجع بالأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني مقارنة بقدم الجهاز المصرفي السوداني.

المطلب الثالث: واقع الدراسة من الدراسات السابقة

تم التطرق من خلال هذا المطلب لواقع الدراسة المتعلقة بوسائل الدفع الالكتروني ودورها في الحد من أزمات السيولة في الجزائر، من الدراسات السابقة المتناولة لهذا الموضوع، سواء تعلق الأمر بمتغير واحد (أزمات السيولة) أو (وسائل الدفع الالكتروني)، أو بدراسة المتغيرين معا (أزمات السيولة ووسائل الدفع الالكتروني) المحلية منها والعربية؛

حيث ركزت معظم هذه الدراسات على معرفة وسائل الدفع الالكتروني، استخداماتها، وأثرها على الأداء المالي للبنوك، وفي تفعيل التجارة الالكترونية، ومنها من ركز على الأزمات المالية، أو أزمات السيولة، مظاهرها، أسبابها وأثرها على ربحية المصارف المحلية أو العربية، وحتى العالمية، كما هدفت بعض الدراسات الأخرى إلى معرفة مدى أهمية ودور وسائل الدفع الالكتروني في التقليل أو الحد من أزمات السيولة؛

تختلف أيضا الدراسات السابقة من حيث الفترة، فلكل دراسة فترة محددة ومعينة، كما لكل دراسة منهج وطريقة معينة متبعة حسب طبيعة الموضوع وعينة الدراسة، سواء كانت في الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي على مستوى مؤسسة معينة؛

وقد ركزت هذه الدراسة على متغيرين هما (وسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة)، ودور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من أزمات السيولة، وهذا بعد التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بوسائل الدفع الالكتروني وأزمات السيولة، وكذا عرض العلاقة بين وسائل الدفع الالكتروني بأزمات السيولة؛

ما يميزها عن الدراسات السابقة هو دراسة واقع ودور وسائل الدفع الالكتروني بالجزائر في الحد من أزمات السيولة، بالتطرق لتطور عمليات الدفع الالكتروني إلى غاية أفريل 2022، وكذا وسائل الدفع الالكتروني المستخدمة في الجزائر، مع تقديم مثال عن وسيلة من وسائل الدفع الالكتروني (البطاقة الذهبية نموذجا)، وكيفية استعمالها في تسديد أو دفع فاتورة الكهرباء والغاز، وأيضا دراسة وضعية السيولة في الجزائر من 2011 إلى سبتمبر 2021 على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي في مختلف المؤسسات المالية والمصرفية (المصارف التجارية، بريد الجزائر، الخزينة العمومية)، مع إبراز دور وسائل الدفع الالكتروني في التقليل من أزمات السيولة في الجزائر، بالاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تم عرض مفاهيم عامة حول وسائل الدفع الإلكتروني وأزمات السيولة، وذلك من خلال تسليط الضوء على مفهوم وسائل الدفع الالكتروني، أنواعها، خصائصها، وأهم العوامل التي ساعدت على ظهورها، بالإضافة إلى ذكر بعض مزايا وعيوب هذه الوسائل بالنسبة لمختلف المتعاملين الاقتصاديين، ومعرفة أزمات السيولة، بالتطرق لمفهومها، خصائصها، أنواعها، أسبابها، وطرق الحد منها، والعلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين (الدفع الالكتروني وأزمات السيولة)، حيث نجد أن الدفع الإلكتروني يعتبر من بين الحلول الناجعة في الحد من أزمات السيولة في أي دولة في العالم داخليا أو خارجيا، لأنه يساهم في التقليل من الطلب عليها، نظرا لكون أن مختلف المعاملات الاقتصادية تتم إلكترونيا عبر شبكة الانترنيت، بدلا من التعامل بالنقود الورقية أو العملات المعدنية التقليدية مما يؤدي إلى نقص الحاجة إلى الإصدار النقدي؛

فما هو واقع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل أزمات السيولة التي عاشها الاقتصاد الجزائري؟ وما هي مساهمة هذه الوسائل في الحد من أزمات السيولة في الجزائر؟

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية لدور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة

تمهيد:

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة أزمة سيولة حادة، لكن هذه الأزمة لم تكن وليدة اللحظة بل لأكثر من عشر سنوات، بالرغم من أنها كانت ظرفية ولم تستمر على مدار السنة، حيث كانت تزداد مع اقتراب المناسبات الاجتماعية كالعطل الصيفية والدخول المدرسي، أو المناسبات الدينية كشهر رمضان، واقتراب عيد الأضحى وما تتطلبه هذه المناسبة من استعمال أوفر للسيولة، وسرعان ما تزول هذه الأزمة مع نقص الطلب على السيولة وعودة الاستقرار مجددا، أما ما عاشته الجزائر خلال سنة 2020 وتزامنا مع انتشار فيروس كورونا وما ترتب عنه من تعطل للنشاط الاقتصادي، وظهور أزمة سيولة نقدية حادة على مستوى الوكالات البنكية ومراكز البريد، واستمرت على عكس المألوف فأصبح تحويل الودائع إلى نقود ورقية أو سحب الراتب يتطلب الوقوف طويلا في طوابير الانتظار ولعدة أيام لسحب رواتبهم أو حتى جزء منها، لكن انتشار وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر قد تقلل من حدة أزمات السيولة، وعليه فتم التطرق من خلال الفصل إلى وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر، واقعها، تطور عملياتها، وسائل الدفع المستخدمة في الجزائر، وكيفية استخدامها، بالإضافة إلى دراسة دور هذه الوسائل الحديثة في الحد من أزمات السيولة في الجزائر، بدراسة أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها، أسبابها ومظاهرها، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر**
- **المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني كحل للحد من أزمات السيولة في الجزائر**

المبحث الأول: وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

في السنوات الأخيرة كثر الحديث عن عصرنة القطاع المالي والبنكي، بمعنى إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال على الأنشطة المالية والبنكية، أي عصرنة أنظمة الدفع والسحب والتحويلات المالية،فالجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال، خاصة في التقنيات الحديثة للدفع، وعليه فقد تم التطرق في هذا المبحث إلى وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، وتم تقسيمه إلى أربعة مطالب، المطلب الأول كان حول واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر، أما المطلب الثاني فكان حول تطور عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر، المطلب الثالث خصّ بطاقات الدفع الإلكتروني المستخدمة في الجزائر، والمطلب الرابع كان حول كيفية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وأخذت البطاقة الذهبية لبريد الجزائر كنموذج.

المطلب الأول: واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر

أهم المحطات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني:

- **إطلاق أول بطاقة بنكية:** تم إطلاق التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1989، حيث طرح بنك القرض الشعبي البلدي الجزائري أول بطاقة سحب من الموزعات الآلية للنقود، وتلته فيما بعد بقية البنوك العمومية الأخرى[1]، ولكنها لم تعرف النجاح لعدة عوامل أهمها:

* غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، ويفضل التعامل نقدا؛

* ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني نظرا لعدم الثقة والجهل بهذه التقنيات؛

* تعدد المخاطر المرتبطة بعمليات الدفع الإلكتروني، وكذا عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم العمليات الإلكترونية؛

* ارتفاع تكاليف تركيب وصيانة الآلات والتجهيزات الإلكترونية بالنسبة للبنوك.[2]

- **إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك SATIM*:** تم إنشاء هذه الشركة سنة 1995، من طرف جمعية البنوك والمؤسسات المالية بمبادرة ثمانية بنوك جزائرية وهي CNEP،CPA، BNA، BEA ، BDL،BADR، ALBARAKA، CNMA مهمتها الرئيسية إنشاء وتطوير وتوسيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني،تقوم بعملية إصدار وتشخيص البيانات المتعلقة بالشبكات والبطاقات البنكية، وكذا ضمان مواكبة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية.[3]

- **إنشاء شبكة النقد الآلي ونظام النقد الآلي ما بين البنوك:** تم إنشاء شبكة النقد الآلي سنة 1997، فيما تم إطلاق تشغيل نظام النقد الآلي ما بين البنوك في سنة 2002، وتقوم شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك

---

[1] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 198.

[2] أسماء كرغلي، عبد الله ، بلوناس، **الدفع الإلكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، 2021، ص123.

* Société algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique.

[3] محفوظ بصيري ، **نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة**، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 11، عدد 04، أكتوبر 2011، ص 62.

بتأمين وظيفة ما بين البنوك l'interbancarité، التي تعني التعاون بين البنوك الذي يسمح بضمان قبول وسائل الدفع الصادرة من قبلها وتبادل هذه الوسائل في أحسن الظروف الخاصة بالأمان، السرعة وأقل التكاليف، وذلك لكل التعاملات الخاصة بعمليات السحب أو الدفع التي تتم على شبكة النقد الآلي،[1]وبالنسبة لكافة حاملي البطاقات البنكية للبنوك المنخرطة في هذه الشبكة، والتي تسمى بطاقات ما بين البنوك CIB، حيث تسمح شبكة النقد الآلي بتسوية عمليات السحب والدفع الإلكتروني ما بين البنوك المنتمين لهذه الشبكة، من خلال مختلف الأجهزة التكنولوجية والمتمثلة في الخادم le serveur، الموزعات الآلية للنقود DAB، الشبابيك الآلية للبنوك GAB، وكذا نهائيات خدمة الدفع الإلكتروني TPE المتواجدة على مستوى البنوك، المؤسسات المالية والمحلات التجارية.[2]

- **إنشاء نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل والمقاصة الإلكترونية:** تم إنشاء هذين النظامين سنة 2006 في إطار تحديث أنظمة الدفع في الجزائر، ويعتبران نظامين آمنين وفعالين وشفافين للدفع بين البنوك يستجيبان للمعايير العالمية المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع.

- **إنشاء مجمع الفائدة الاقتصادية للصيرفة الإلكترونية الجزائر GIE monétique dz*:**تم إنشاء هذا المجمع سنة 2014، بمهمة رئيسية هي إنشاء نظام دفع إلكتروني وطني ما بين البنوك التجارية مع إشراك بريد الجزائر، وكذا تنمية الصيرفة الإلكترونية وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر.

- **إطلاق نظام الدفع عبر الأنترنيت:** بدأ نظام الدفع عبر الأنترنيت في الجزائررسميا في أكتوبر 2016، ويمكن هذا النظام حاملي البطاقات ما بين البنوك CIB وكذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر (التي تم اطلاقها فيما بعد) من دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات عبر الأنترنيت على المواقع الإلكترونية المعتمدة.[3]

- **إطلاق البطاقة الذهبية لبريد الجزائر:** تم إطلاق البطاقة الذهبية لبريد الجزائر في ديسمبر 2016، وهي بطاقة تمكن من إجراء عمليات السحب والدفع الإلكتروني، كما نشير أيضا إلى الجهود التي بذلها بريد الجزائر في مجال الدفع الإلكتروني، حيث عرف إصلاحات عميقة في هذا المجال، كما قام بطرح عدة خدمات إلكترونية، لاسيما خدمة بريدي نات baridinet، وهو عبارة عن مكتب بريدي افتراضي عبر موقع مؤسسة الجزائر، الذي يتيح جملة من الخدمات أهمها الدفع عبر الأنترنيت، التحويل الإلكتروني من حساب لحساب آخر عبر خدمة بريدي واب baridiweb، وكذا الاطلاع على الرصيد عبر تطبيق بريدي موب baridimob.[4]

---

[1] أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] محمد شايب، **أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الحديثة والمقاصة الآلية كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي إلكتروني بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2016-2017، ص ص 294 -319.

* Groupement d'intérêt économique de monétique dz

[3] https://www.giemonetique.dz/activité-paiement-sur-internet ، تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2022/05/27، على الساعة 18:30.

[4] فتيحة كبيري، أحمد سماحي، **تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الوطني الرقمي**، مجلة les cahiers du mecas، العدد 14، جوان 2017، ص 193.

المطلب الثاني: تطور عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر

لقد سعت السلطات النقدية إلى توسيع عمليات الدفع الإلكتروني وتعميمها على كل القطاعات في جميع ربوع الوطن، حيث قامت بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية بمختلف أنواعها، فقد تم توزيع أجهزة الصراف الآلي على الأماكن العمومية الأكثر حركة ونشاطا وصولا إلى المناطق الأقل حركة، وبعدها تم وضع نهائيات الدفع لتقليل التعامل بالنقد الورقي، بالإضافة إلى تفعيل خدمة الدفع عبر الأنترنيت في مجموعة من القطاعات.

الفرع الأول: تطور عدد الصراف الآلي وعمليات السحب منه

يعتبر الصراف الآلي شكل من أشكال وسائط الدفع الالكتروني، حيث يمكن للمتعامل من سحب أمواله في أي وقت ومن أي مكان[1]، وفيما يلي جدول يوضح تطور عدد الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021.

الجدول رقم (01): تطور عدد أجهزة الصراف الآلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إلى أفريل 2022
عدد الصراف الآلي حيز الخدمة	1370	1443	1441	1621	3030	3053	3191

المصدر: https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-atm/ بتاريخ: 2022/06/01 على الساعة: 21:05

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01)

من خلال الجدول (01) والشكل (01) أعلاه، يتبين أن هناك زيادة مستمرة في عدد أجهزة الصراف الآلي حيز الخدمة، حيث قدر سنة 2016 ب 1370 صراف، ليصل سنة 2017 إلى 1443 صراف آلي، بينما في سنة 2018 كان هناك تراجع طفيف قدر بـ 1441 صراف، وهذا راجع لنقص توزيعه في المراكز الخدماتية والتجارية الكبرى، أما سنة 2019 فقدت شهدت ارتفاعا في عدد أجهزة الصراف الآلي حيث قدر بـ 1621، أما

[1] شفيقة ضويفي، **دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2016 2021**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 01، 2022، ص ص 12-13.

سنة 2020 فقد شهدت قفزة نوعية في عدد أجهزة الصراف الآلي حيث قدر بـ 3030 صراف، وهذا الارتفاع راجع إلى الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني خاصة في ظل الوضعية الوبائية التي شهدتها البلاد، ثم زيادة طفيفة قدرت بـ3035 صراف سنة 2021، واستمر هذا العدد في الارتفاع ليبلغ 3191 صراف آلي في أفريل 2022 ، وهذا دليل على انتشار ثقافة النقد الآلي واستعمال وسائل الدفع الإلكترونية في جميع المعاملات المصرفية.

وهذا التطور في عدد الأجهزة قابله تطور في عدد عمليات السحب منه والتي بينها الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور عمليات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب 10^4 دج
2016	6 868 031	98 822 524 5
2017	8 310 170	126 398 291 0
2018	8 833 913	136 233 452 0
2019	9 929 652	164 116 233 0
2020	58 428 933	1 073 004 953 0
2021	87 722 789	1 728 937 064 0

المصدر: https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-atm/ بتاريخ 2022/06/01 على الساعة: 21:15

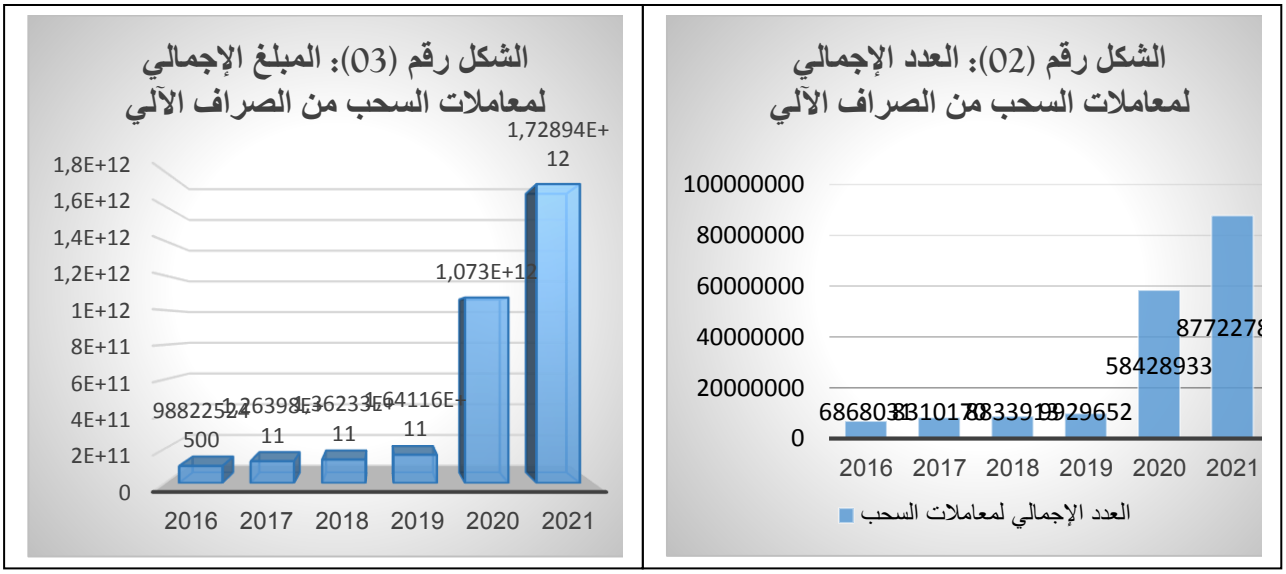

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (02)

من خلال الجدول (02) والشكلين (02) و(03) أعلاه، نلاحظ أن عمليات السحب من الصراف الآلي كانت في تزايد مستمر، حيث بلغ العدد الإجمالي لمعاملات السحب 6868031 عملية سنة 2016بمبلغ سحب قدره حوالي 99 مليار دينار، لتصل إلى 8310170 عملية سحب سنة 2017 بمبلغ سحب قدره حوالي 126

مليار دينار، واستمرت المبالغ الإجمالية لعمليات السحب في الارتفاع لتبلغ 58.42 مليون عملية سنة 2020،مقابل مبلغ قدره 1073 مليار دينار جزائري، وهو ما يدل على بداية انتشار الوعي والثقافة في المجتمع بالتعامل بهذا الجهاز بدلا من طوابير الانتظار في مراكز البريد والبنوك خاصة في ظل جائحة كورونا، ليستمر المبلغ في الارتفاع ليصل العدد الإجمالي لعمليات السحب 87722789 عملية مقابل مبلغ سحب حوالي 1728.94 مليار دينار.

جدول رقم (03): تطور عمليات السحب من الصراف الآلي خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى أفريل 2022

السنة 2022	العدد الإجمالي لمعاملات السحب	المبلغ الإجمالي لمعاملات السحب
جانفي 2022	8 847 484	165 164 603 000.00دج
فيفري 2022	8 481 494	159 076 057 000.00 دج
مارس 2022	10 040 909	185 207 332 500.00 دج
أفريل 2022	10 538 390	203 054 666 000.00 دج

المصدر: https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-atm/ بتاريخ 2022/06/01 على الساعة 21:30

من خلال ملاحظة الجدول رقم (03) نجد أن عمليات السحب من الصراف الآلي من جانفي إلى غاية أفريل 2022 تراجعت مقارنة بالسنوات الماضية (2021,2020), حيث قدر العدد الإجمالي لمعاملات السحب 10 538 390 في أفريل 2022 مقابل مبلغ قدره حوالي 203 مليار دولار، ويفسر هذا الانخفاض لغياب ثقافة الدفع الالكتروني في الجزائر، حيث سنة 2020 كان الدفع الالكتروني واستخدام وسائل الدفع الالكتروني حتمي على المواطن الجزائري، خاصة في ظل الوضعية الوبائية التي تعيشها البلاد وتطبيقه لإجراءات الوضع الصحي، ومع تحسن الحالة الصحية في البلاد عاد المواطن الجزائري إلى طريقته التقليدية في الدفع.

الفرع الثاني: تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر

يعتبر نهائي الدفع الالكتروني شكل من أشكال وسائط الدفع الالكترونية إذ يمكن للمتعامل الذي يستعمله من تسديد مبالغ المشتريات من السلع والخدمات[1]، والجدول المقابل يوضح تطور عدد نهائيات الدفع الالكتروني حيز الخدمة في الجزائر من سنة2016 إلى غاية أفريل 2021.

[1] شفيقة ضويفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

جدول رقم (04): تطور عدد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إلى أفريل 2022
عدد أجهزة الدفعTPE	5 049	11 985	15 397	23 762	33 945	37 561	38 771

المصدر: الرابط https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ بتاريخ 2022/06/01 على الساعة 22:10

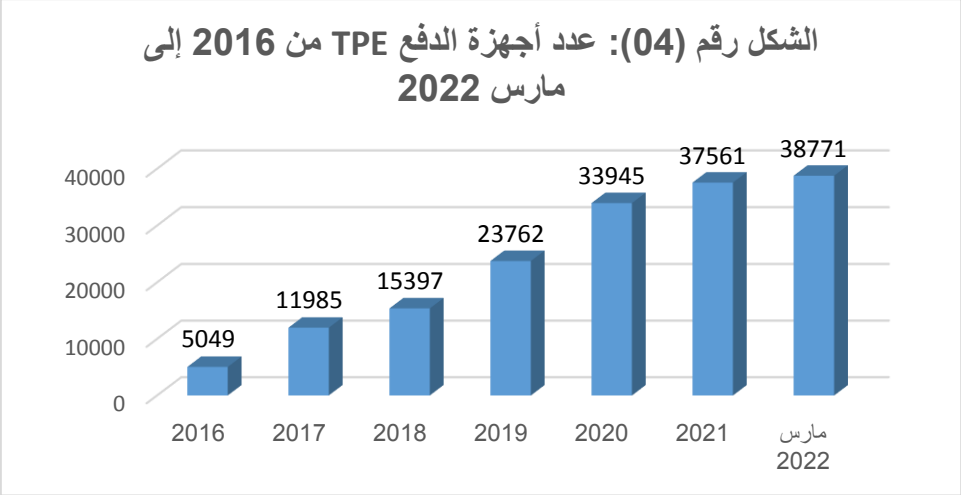

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الجدول رقم (04) والشكل رقم (04)، يتضح أن عدد نهائيات الدفع (TPE) أخذت منحى تصاعدي منذ سنة 2016 حيث بلغ 5049- نهائي دفع سنة 2016،واستمر هذا العدد في الارتفاع لكن بنسبة ضئيلة مقارنة بالسنوات الموالية، إذ بلغ 23762 نهائي دفع سنة 2019، لتزيد بـ 10183 سنة 2020 وتبلغ بذلك 33945 نهائي دفع، حيث أن هذه السنة أهم ما يميزها هو انتشار وباء كوفيد 19 إذ اعتبرت النقود مصدرا لانتقاله، حيث سعت الدولة جاهدة على نشر ثقافة التعامل بالنقد الآلي واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية عند القيام بالمعاملات المصرفية، واستمرت نهائيات الدفع في الارتفاع لتصل إلى 38771 سنة 2022، حيث نلاحظ أن هذه الزيادة كانت في إطار استكمال للمجهودات المبذولة لتعميم هذه الخدمة عبر كامل التراب الوطني.

ويوضح الجدول الموالي واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الألكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى سنة 2021.

جدول رقم (05): تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني (جهازTPE) في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021

السنة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	65 501	444 508 902.40دج
2017	122 694	861 775 368.90دج
2018	190 898	1 335 334 130.76دج
2019	274 624	1 916 994 721.11دج
2020	711 777	4 733 820 043.01دج
2021	2 150 529	15 113 249 499.92دج

المصدر: الرابط https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ بتاريخ 2022/06/01 على الساعة 22:30

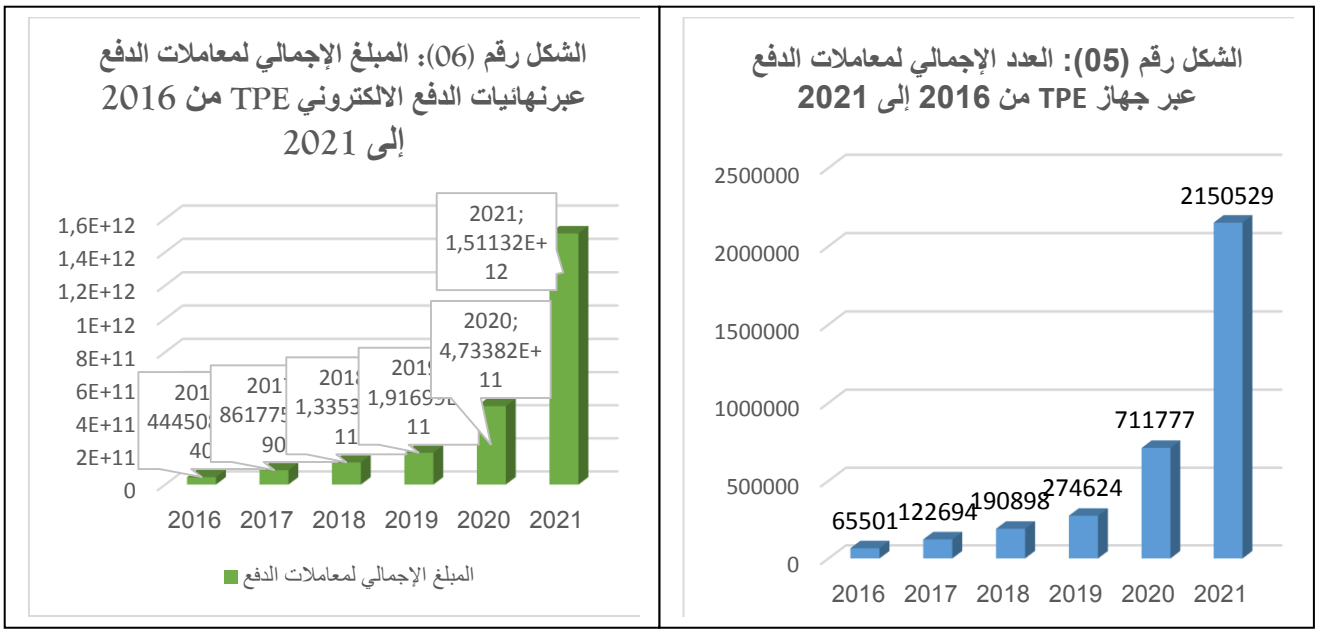

المصدر: من انجاز الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (05)

من خلال الجدول رقم (05) أعلاه والشكلين (05) و(06) ، نلاحظ أن عمليات الدفع الإلكتروني عرفت إقبالا محتشما منذ سنة 2016، حيث بلغت 65501 عملية سنة 2016، واستمر هذا العدد في الارتفاع في السنوات الموالية بوتيرة متوسطة إلى أن وصلت حوالي 274624سنة 2019، أما سنة 2020 فقد شهدت قفزة نوعية في عدد العمليات المنجزة حيث بلغ 711777 عملية، وهذا راجع للوضعية الوبائية التي شهدتها البلاد مع تطبيق إجراءات الحجر الصحي، واستمرت في الارتفاع حيث بلغت 2150529 عملية سنة 2021.

كذلك عرف المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ حوالي 444 مليون دينار سنة 2016، واستمر في الارتفاع إلى أن وصل حوالي 4.7 مليار دينار سنة 2020،

وهذا راجع للوضعية الوبائية التي شهدتها البلاد، واستمر المبلغ في الارتفاع حيث بلغ حوالي 15 مليار دينار سنة 2021.

جدول رقم (06): تطور عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى أفريل 2022

السنة 2022	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع	المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع
جانفي	202 992	1 502 034 810.36دج
فيفري	200 670	1 602 074 900.82دج
مارس	230 051	1 795 760 352.79دج
أفريل	235 394	1 725 882 081.55 دج

المصدر: الرابط https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/ بتاريخ 2022/06/01 على الساعة 22:30

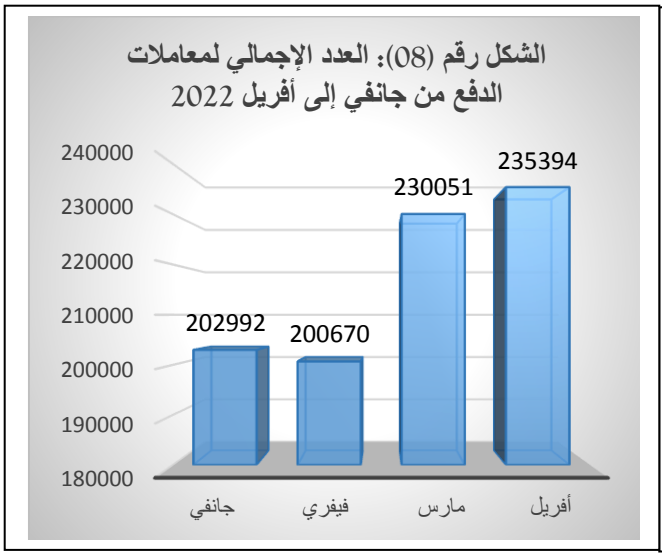

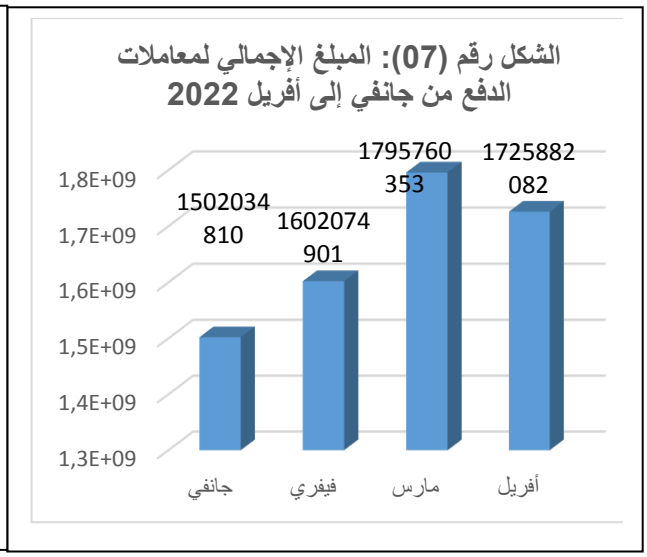

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (06)

من خلال الجدول رقم (06) والشكلين (07) و(08)، يتبين أن هناك تراجع في عدد عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني، حيث بلغ عدد العمليات المنجزة 202992 عملية في شهر جانفي 2022، ثم تراجع طفيف في شهر فيفري 2022 ليبلغ 200670 عملية، ليرتفع مجددا في شهر مارس 2022 بـ 230051 عملية، واستمر في الارتفاع ليصل إلى 235394 عملية شهر أفريل 2022، أما في خصوص المبالغ الإجمالية كانت في تزايد مستمر، حيث بلغت في جانفي 2022 حوالي 1.5 مليار دينار لتستمر في الارتفاع لتبلغ في أفريل 2022 حوالي 1.72 مليار دينار، لكن عند مقارنة سنة 2022 بالسنوات الماضية (2020، 2021)، نلاحظ أن هناك تراجع في عدد عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني، وهذا ما يفسر غياب ثقافة الدفع الإلكتروني لدى المواطن الجزائري، وإذا لجأ إليه فحتما كانت إجبارية عليه خاصة في فترة الوباء (كوفيد 19).

الفرع الثالث: تطور عمليات الدفع عبر الانترنيت في الجزائر

حاليا يوجد 184 تاجر منخرط في نظام الدفع الإلكتروني، منذ انطلاق الدفع على الأنترنت نتج عنه حوالي 370 766 14 معاملة موزعة وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (07): تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنيت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
هاتف/ اتصالات	6 536	87 286	138 495	141 552	4 210 284	6 993 135
نقل	388	5 677	871	6 292	11 350	72 164
تأمين	51	2 467	6 439	8 342	4 845	8 372
كهرباء/ماء	391	12 414	29 722	38 806	85 676	120 841
خدمة إدارية	0	0	1 455	2 432	86 395	155 640
خدمات	0	0	0	5 056	213 175	457 726
بيع البضائع	0	0	0	0	235	13 486
العدد الإجمالي للمعاملات	**7366**	**107 844**	**176 982**	**202 480**	**4 593 960**	**7 821 346**
المبلغ الإجمالي (دج)	**15009842.02**	**267993423.40**	**332592583.28**	**503870361.61**	**5423727074.80**	**11176475535.68**

المصدر: الرابط https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-internet/ بتاريخ 2022/06/01 على الساعة 22:32

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن عمليات الدفع عبر الانترنيت تتزايد من سنة إلى أخرى، حيث عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016، حيث بلغ عدد العمليات 7366 عملية سنة 2016، ليستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202480 عملية سنة 2019، حيث عرفت عمليات الدفع من سنة 2016 إلى غاية 2019 إقبالا محتشما، بينما عرف عدد العمليات في سنة 2020 قفزة نوعية وبلغ ما يقارب 46 مليون عملية، أي بزيادة تفوق 21 مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وهذا راجع لإجراءات الحجر الصحي التي تم فرضها،أين اتخذ المواطن الجزائري الدفع عن طريق الانترنيت وسيلة بديلة للنقد الورقي تفاديا للاختلاط والاحتكاك لتجنب العدوى بفيروس كورونا، واستمرت العمليات في الارتفاع لتبلغ سنة 2021 ما يقارب 78 مليون عملية، واحتل قطاع الاتصالات الحصة الأكبر من حيث عدد المعاملات يليه قطاع الكهرباء، ليتفوق عليه قطاع الخدمات سنة 2021؛

كما عرف المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر الانترنيت في الجزائر هو أيضا ارتفاعا مستمرا منذ دخول هذه العمليات حيز الخدمة سنة 2016، حيث بلغ أكثر من 15 مليون دينار جزائري في تلك السنة، واستمر في الارتفاع في السنوات الموالية ليبلغ ما يقارب 504 مليون دينار جزائري سنة 2019، ليعرف بعدها قفزة نوعية ويبلغ حوالي 542 مليار دينار جزائري سنة 2020 وهذا راجع لإجراءات الحجر الصحي التي فرضتها الدولة، ليستمر في الارتفاع ويبلغ حوالي 1118 مليار دينار جزائري سنة 2021.

جدول رقم(08): تطور عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنيت في الجزائر خلال (جانفي، فيفري، مارس، أفريل 2022)

السنة 2022	اتصالات	نقل	تأمين	كهرباء/ ماء	خدمة إدارية	خدمات أخرى	بيع البضائع	مجموع العمليات	المبلغ الإجمالي (دج)
جانفي	569 264	9 680	1807	11 123	370	32 174	1 208	**625626**	**1118251079.58**
فيفري	483 764	10 225	962	16 398	322	36 987	1 904	**550562**	**1027661384.39**
مارس	591 426	14 190	981	27 019	431	44 353	1 804	**680204**	**1358789240.84**
أفريل	625 450	16 695	2353	21 120	302	39 016	2 366	**707302**	**1406518438.82**

المصدر: الرابط https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-internet/ بتاريخ 2022/06/01 على الساعة 22:35

ومن خلال الجدول رقم (08) يتبين أن عمليات الدفع الإلكتروني عبر الانترنيت عرفت ارتفاعا مستمرا، حيث بلغ العدد الإجمالي للمعاملات 625626 عملية خلال شهر جانفي 2022 بمبلغ إجمالي قدره 1118 مليار دينار، ثم انخفضت عمليات الدفع في شهر فيفري 2022 حيث قدر العدد الإجمالي للمعاملات بـ 550562 عملية قابله انخفاض في المبلغ الإجمالي حيث قدر حوالي 1027 مليار دينار، في حين ارتفع في شهر مارس 2022 بـ 680204عملية وارتفع المبلغ إلى 1358 مليار دينار، لتستمر عمليات الدفع في الارتفاع حيث بلغت 707302 عملية شهر أفريل 2022 قابلها ارتفاع في المبلغ الإجمالي ليصل إلى حوالي 1406 مليار دينار.

المطلب الثالث: بطاقات الدفع الإلكتروني المستخدمة في الجزائر

ساهمت التجارة الإلكترونية على انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، مما أدى إلى تنوع بطاقات الدفع الإلكتروني، وظهور العديد من الأنواع التي سهلت عمليات الدفع الإلكتروني، فالبنوك الجزائرية إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر تصدر بطاقات دفع إلكترونية وفق الشروط المتعامل بها وهي كالتالي:

الفرع الأول: بطاقات الدفع لمؤسسة بريد الجزائر

أطلقت مؤسسة بريد الجزائر بطاقات الدفع الإلكتروني، حيث كانت في البداية تقوم بوظيفة سحب الأموال فقط، ثم قامت بتطويرها من خلال إصدار بطاقة إلكترونية تقوم بوظيفة سحب ودفع الأموال معا، وقد

منحت مؤسسة بريد الجزائر أولى بطاقاتها للعملاء الأوائل الذين تقدموا بطلبات شخصية للحصول عليها، حيث تم توزيع أكثر من 2.5 مليون بطاقة في سنة 2005، كما دعمت ب 200 شباك آلي لتوزيع النقود في نفس السنة، وتنقسم بطاقات الدفع لبريد الجزائر إلى:

- **بطاقة السحب:** وهي البطاقة التي يمكن لكل من يملك حساب بريدي الحصول عليها، كانت باللون الأصفر ثم غيرت إلى اللون الأزرق، تمكن صاحبها من سحب مبالغ مالية حتى 20000دج، وهذا النوع من البطاقات تم سحبها من التداول من طرف مؤسسة بريد الجزائر.

-**البطاقة الذهبية:** تعتبر بطاقة الدفع الإلكتروني الذهبية ملكية حصرية لبريد الجزائر، حيث يمنحها لزبائنه الذين يملكون حسابات بريدية جارية بعد تقديمهم طلبا للحصول عليها، وتمنح البطاقة للزبون إذا ما قبل بريد الجزائر الطلب المقدم إليه ووافق عليه[1]، (تم التطرق بالتفصيل للبطاقة الذهبية في المطلب الرابع).

الفرع الثاني: البطاقات البنكية المحلية والدولية في الجزائر

قامت شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) بمساهمة 08 بنوك جزائرية، بتحديث التقنيات البنكية وتطويرها وكذا تسيير النقد ما بين البنوك، حيث تقوم الشركة بإصدار البطاقات البنكية سواء المحلية أو الدولية بإجراء عقد مع البنك حسب المقاييس المعمول بها.

-**البطاقة ما بين البنوك CIB*(محلية):** هي بطاقة إلكترونية ذات استعمال شخصي مستندة إلى حساب بنكي، صادرة عن أحد البنوك المعتمدة في الجزائر عمومية أو خاصة، وهي بطاقة محلية ولا تستخدم في الخارج، تسمح بسحب ودفع، تحويل وتلقي الأموال، يمنح البنك هذه البطاقة مجانا لكل شخص لديه حساب بنكي، حسب العقد النموذجي المبرم بين البنك وحامل البطاقة، هناك نوعان من بطاقات الدفع ضمن البطاقة البنكية **CIB**، البطاقة الكلاسيكية والبطاقة الذهبية، تقدم لزبائن البنوك بناء على معايير يحددها كل بنك على حدة.[2]

[1] الموقع الالكتروني عبر الرابط https://edcarte.poste.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2022/06/03، على الساعة: 17:05.

* CARTE INTERBANCAIRE

[2] صليح بونفلة، **بطاقة الدفع البينكية cib والنظام القانوني للعقود الخاصة بها**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018، ص ص 494 499.

جدول رقم(09): يمثل أنواع بطاقات الدفع ضمن البطاقة البنكية CIB على مستوى بنك التنمية المحلية BDL

نوع البطاقة	راتب العميل	الحد الأقصى للسحب والدفع
البطاقة الكلاسيكية **LA CARTE CLASSIQUE** 	أكبر من: 10000دج/ شهرا	السحب والدفع: 50000.00 دج في الأسبوع
البطاقة الذهبية **LA CARTE GOLD** 	أكبر أو يساوي: 45000 دج/ شهرا	السحب والدفع: 100000.00 دج في الأسبوع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الرسمي لبنك BDL

من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ وجود صيغتان أو نوعان من البطاقة البنكية CIB البطاقة الكلاسيكية ذات اللون الأزرق، تمنح لفئة عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر من 10000دج، يمكن من خلالها القيام بعمليات الدفع والسحب بمبلغ قدره 50000.00 دج كحد أقصى في الأسبوع، أما البطاقة الذهبية ذات اللون الذهبي، تمنح لفئة معينة من عملاء المصارف الذي يكون دخلهم أكبر أو يساوي45000.00 دج، يمنح هذا النوع من البطاقة خدمات إضافية لحاملها وكذا سقف أعلى للسحب والدفع بمبلغ قدره 100000.00 دج في الأسبوع.

- **البطاقات الدولية:** قامت البنوك الجزائرية بإصدار بطاقات دولية مطابقة للبطاقات المتعامل بها في دول العالم، والتي يمكن استعمالها على المستوى الدولي، بحيث تمنح هذه البطاقات لأصحاب الحسابات بالعملة الصعبة وللحصول على البطاقة ستحتاج إلى فتح الحساب بالأورو، ومن بين البطاقات الأكثر استعمالا نجد:

* **بطاقة فيزا:** وهي الأشهر على الإطلاق والأكثر قبولا في العالم، ولديها أكبر شبكة للبطاقات في العالم، وتستحوذ لوحدها على حوالي 44% من سوق بطاقات الائتمان في الولايات المتحدة الأمريكية.

* **بطاقة ماستركارد:** تحتل المرتبة الثانية في الانتشار بعد بطاقة فيزا ولكنها تفوق عليها بالتقنيات العالمية مثل تقنيةPAYPASS وهي تقنية جديدة تسمح لحامل البطاقة بوضع بطاقتهالمغناطيسية فوق جهاز الشراء ويتم قبول الدفع فورا.[1]

المطلب الرابع: كيفية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني (البطاقة الذهبية كنموذج)

عرف استخدام وسائل الدفع الالكتروني انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة نظرا للظروف الصحية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، والذي ساعد في هذا الانتشار هو والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم، وعليه يتم التطرق في هذا المطلب لبطاقة الدفع والسحب الذهبية كنموذج وكيفية استعمالها.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول البطاقة الذهبية

1- تعريف البطاقة الذهبية: هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر، ومطابقة لمعيار الأمان الدولي EMV (يوروباد، ماستركارد، فيزا)، تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر، ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها، كعملية سحب الأموال، العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية، وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الإلكتروني.

[1] سعاد دعبوز، كريمة فرحي، **واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر**، ديسمبر 2021، ص 81.

2- معلومات حول البطاقة الذهبية

-الرمز السري**PIN***: عبارة عن أربعة رموز عددية متتالية، تسمح بالتأكد من هوية حامل البطاقة الذهبية على مستوى الشبابيك البنكية الآلية، أجهزة إدخال رقم التعريف الشخصي وأيضا نهائيات الدفع الإلكتروني؛

-رمز التحقق من قيمة البطاقة CVV2**: يتمثل في الأرقام الثلاثة الأخيرة من الكتابة المشفرة الظاهرة على الجهة الخلفية للبطاقة، وهو الرمز المستعمل للتأكد من هوية صاحب البطاقة لإجراء عملية الدفع عن بعد (إلكترونيا)؛

-كلمة السر الخاصة بالدفع: هي عبارة عن مجموعة من الرموز المتتالية ذات الاستعمال الأوحد، يرسلها بريد الجزائر عن طريق رسالة نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول الشخصي لصاحب البطاقة، وتسمح كلمة السر هذه بتأكيد هوية صاحب البطاقة أثناء إجراء هذا الأخير لعملية الدفع والتسديد عبر شبكة الانترنيت؛

- وصل الدفع الإلكتروني: هو الوثيقة الإلكترونية التي يتم عرضها مباشرة وبشكل آلي عقب كل عملية دفع منجزة بواسطة البطاقة عبر شبكة الانترنيت، مع إمكانية طبع أو حفظ جملة من المعطيات الخاصة بالعملية المنجزة؛

- مطبوع SFP1***: هو المطبوع الأوحد المتوفر عبر مكاتب البريد والمستعمل في العديد من العمليات المالية؛ (أنظر الملحق رقم 1)

- التذكرة: هي الوثيقة التي يتم تسليمها للزبون بشكل آلي عقب القيام بأي عملية على مستوى الشبابيك البنكية الآلية و/أو عبر نهائيات الدفع الإلكتروني[1]؛

3- الأطراف المتعاملة بالبطاقة الذهبية

- صاحب البطاقة: هو الشخص صاحب الحساب البريدي الجاري ومالك بطاقة الدفع الإلكتروني(الذهبية) المسموح له بإنجاز العمليات والمعاملات عبر الشبابيك البنكية الآلية، أجهزة إدخال رقم التعريف السري، نهائيات الدفع الإلكتروني، وأيضا عمليات الدفع عن بعد، عبر شبكة الانترنيت.

- المشتري عبر شبكة الأنترنيت: هو الشخص الذي يملك بطاقة للدفع الإلكتروني، والذي يستعملها في إنجاز مختلف عمليات الدفع الخاصة بالسلع التي اقتناها أو بالخدمات التي طلبها عبر الأنترنيت.

- التاجر عبر الموقع الإلكتروني: هو تاجر سلع أو خدمات يخضع للقانون الجزائري، يحوز على نهائي دفع إلكتروني، ومنخرط في نظام بريد الجزائر الخاص بخدمة الدفع الإلكتروني عبر شبكة الأنترنيت.

- نهائيات الدفع الإلكتروني TPE****: هو عبارة عن جهاز خاص بعملية الدفع الإلكتروني، يسمح بإنجاز عمليات الدفع بواسطة البطاقة، ويتواجد نهائي الدفع الإلكتروني بمكاتب البريد ولدى التجار.

[1] الموقع الرسمي لبريد الجزائر **http://baridinet.poste.dz** بتاريخ: 2022/05/22 على الساعة 18:00،

* Personal Identification Number
** Card Verification Value
*** Formulaire Opérations Financières Postales
**** Terminal de paiement électronique

-الشباك البنكي الآلي GAB*: هو جهاز إلكتروني يسمح بالقيام وبصفة آلية بمختلف العمليات الاعتيادية التي يتم إجراؤها على مستوى الشبابيك بالبنوك.

-جهاز إدخال رقم التعريف الشخصي: هو الجهاز الإلكتروني المتوفر على مستوى مكاتب البريد والذي يسمح بتحديد هوية الزبون أثناء عمليات السحب التي يتم إجراؤها بواسطة مطبوع سحب الأموال SFP1.

4- كيفية طلب وتجديد البطاقة الذهبية

- يمنح بريد الجزائر بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) لزبائنه الذين يملكون حسابات بريدية جارية بعد تقديمهم طلبا للحصول عليها، وتمنح البطاقة للزبون إذا ما قبل بريد الجزائر الطلب المقدم ووافق عليه؛

- عند استلام مكتب البريد التابع لمحل إقامة الزبون لبطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية)، يتم إعلام الزبون المعني بأن بطاقته جاهزة، وذلك بواسطة إشعار وصول برسالة نصية قصيرة عبر الهاتف النقال إذا كان هذا الزبون منخرطا في خدمة التبليغ عبر الرسائل النصية القصيرة؛

- تعتبر البطاقة الذهبية بطاقة شخصية وعلى صاحبها أن يتفحصها ويطلب تنشيطها على مستوى مكتب البريد التابع لمحل إقامته، مباشرة بعد استلامها؛

- يرسل بريد الجزائر إلى مكتب البريد التابع لمحل الزبون رمزا سريا شخصيا، داخل ظرف مؤمن، يتسلمه بنفسه ويعتبر ضروريا لإجراء مختلف أنواع العمليات عبر الشبابيك الآلية؛

- كما يرسل بريد الجزائر للزبون كلمة سر ذات استعمال أوحد عبر رسالة نصية قصيرة، لإجراء أي عملية دفع إلكتروني عبر شبكة الأنترنيت؛

- للبطاقة مدة صلاحية استعمال، وهي المدة المدونة على البطاقة نفسها؛

- عند اقتراب آجال انتهاء الصلاحية، يتم تجديد هذه الأخيرة بصورة آلية ويتم إرسالها إلى صاحبها؛

- في حالة رفض صاحب البطاقة تجديد هذه الأخيرة، فإنه يجب عليه الإخطار، مسبقا بتسعين 90 يوما، وهذا بواسطة رسالة مع إشعار بالوصول[1].

5- الخدمات التي توفرها البطاقة الذهبية:

تسمح بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) بإجراء المعاملات التالية في كل أرجاء القطر الجزائري:

- سحب الموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الاطلاع على رصيد الحساب؛
- تحويل الأموال؛
- دفع الأموال؛
- تسديد الفواتير؛

[1] الموقع الرسمي لبريد الجزائر http://baridinet.poste.dz، **مرجع سبق ذكره.**

* Guichet automatique bancaire

- تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال؛
- تحديد هوية الزبون لتمكينه من سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- دفع وتسديد قيمة المشتريات والخدمات؛
- طلب إعداد كشف مصغر عن العمليات الـ 10 الأخيرة التي تم إجرائها بواسطة البطاقة، طلب دفتر الصكوك[1].

الفرع الثاني: عمليات، رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية

1- رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية:

يوضح الجدول التالي رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية

جدول رقم (10):رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية

الرسم / السعر	التعريفة المطبقة(دج)
صناعة البطاقة، تجديدها واستبدالها	350.00
إعادة إعداد الرقم السري (PIN)	200.00
الشكاوى غير ثابتة الصحة	100.00
الاعتراض المؤقت أو النهائي عن البطاقة	30.00
تجميد البطاقة	30.00
إشعار برسالة قصيرة	10.00

المصدر: الموقع الرسمي لبريد الجزائر **http://baridinet.poste.dz** بتاريخ 2022/05/22، على الساعة 18:00.

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن رسوم وأسعار مختلف استعمالات البطاقة الذهبية تختلف بين استعمال وآخر فصناعة البطاقة، تجديدها واستبدالها يقدر بـ 350.00دج، بينما إعادة إعداد الرقم السري (PIN) التعريفة المطبقة عليه هي 200.00دج، في حين كل من الاعتراض المؤقت أو النهائي عن البطاقة، وتجميد البطاقة فحدد بـ 30.00دج، أما الإشعار برسالة قصيرة فقدر برسم رمزي قيمته 10.00دج.

2- العمليات المنجزة بواسطة البطاقة الذهبية

يوضح الجدول الموالي رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية

[1] الموقع الرسمي لبريد الجزائر **http://baridinet.poste.dz**، **مرجع سبق ذكره**، بتصرف.

جدول رقم (11):رسوم وأسعار استعمال البطاقة الذهبية

العملية المنجزة	التعريفة المطبقة بـ (دج)
سحب الأموال عبر الشبابيك الآلية لبريد الجزائر	30.00
سحب الأموال عن طريق الشبابيك البنكية الآلية للبنوك	35.00
سحب الأموال عبر جهاز إدخال الرقم السري PINPAD	تسعيرة ثابتة بقيمة 18 دج يضاف إليه: 2دج عن كل 1000دج ما يفوق 18.000 دج، 3 دج عن كل 1000 دج ما يفوق 1000.000 دج، 6 دج عن كل 1000 دج
الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر	مجانا
الدفع عبر شبكة الأنترنيت	مجانا سعر الرسالة النصية القصيرة (SMS)
تعبئة رصيد الهاتف النقال	10.00 + سعر الرسالة النصية القصيرة (SMS)
تحويل الأموال	إضافة 12 دج وحتى 10.000 دج، ما يفوق 10.000 دج، تضاف 3 دج إلى التعريفة الخاصة بـ 10.000 دج
إعداد الكشف الخاص بالعمليات العشرة (10) الأخيرة المنجزة على الحساب	10.00
الاطلاع على الرصيد	10.00
إعداد كشف التعريف البريدي RIP	مجانا
طلب دفتر الصكوك	مجانا

المصدر: الموقع الرسمي لبريد الجزائر **http://baridinet.poste.dz** بتاريخ 2022/05/22، على الساعة 18:05.

يوضح الجدول رقم (11) مختلف العمليات المنجزة بواسطة البطاقة الذهبية من سحب، دفع، تحويل أموال، أو تعبئة رصيد الهاتف النقال، بحيث عملية سحب الأموال عن طريق الشبابيك البنكية تزيد بـ 5.00دج عن سحبها عبر شبابيك البريد المقدرة بـ 30.00دج بينما عمليات الدفع فهي مجانية عبر كل من نهائيات الدفع الالكتروني لبريد الجزائر، أو عبر شبكة الانترنيت؛ و عمليات إعداد كشف التعريف البريدي وطلب دفتر الصكوك RIP فهي تقدم مجانا أيضا، أما فيما يخص العمليات العشرة (10) الأخيرة المنجزة على الحساب وكذا خدمة الاطلاع على الرصيد تقدم بتعريفة رمزية تقدر بـ 10.00دج للخدمة، في حين نجد أن عمليات سحب الأموال عبر جهاز إدخال الرقم السري وعمليات تحويل الأموال فتقدم بأسعار مختلفة تختلف حسب المبلغ المطلوب.

3- الحد من قيمة العمليات المالية المنجزة بواسطة البطاقة الذهبية

يوضح الجدول التالي الحد من قيمة العمليات المالية المنجزة بواسطة البطاقة الذهبية

جدول رقم (12):الحد من قيمة العمليات المالية المنجزة بواسطة البطاقة الذهبية

نوع العملية	التردد
سحب الأموال عبر الشبابيك الآلية لبريد الجزائر	يوميا
سحب الأموال عن طريق الشبابيك البنكية الآلية للبنوك	أسبوعيا
الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر	يوميا
الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني للبنوك	أسبوعيا
الدفع عبر شبكة الأنترنيت	يوميا

المصدر: الموقع الرسمي لبريد الجزائر **http://baridinet.poste.dz** بتاريخ 2022/05/22، على الساعة 18:15.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن كل من عمليات السحب أو الدفع الالكتروني للبنوك تكون بتردد أسبوعي، عكس عمليات الدفع والسحب الالكتروني عبر الشبابيك الآلية لبريد الجزائر،بالإضافة إلى عمليات الدفع عبر شبكة الأنترنيت كذلك فهي تتم بتردد يومي، ولعل السبب في ذلك هو أن هذه البطاقة خاصة ببريد الجزائر.

الفرع الثالث: مثال عن طريقة استخدام البطاقة الذهبية

1- كيفية تسديد فاتورة الكهرباء والغاز: تعاقدت شركة بريد الجزائر مع سونلغاز لإطلاق خدمة خاصة بالدفع عبر الأنترنيت، وذلك من أجل التسهيل على المواطنين تسديد فاتورة الكهرباء والغاز والمياه عن طريق البطاقة الذهبية عبر مراحل بسيطة وهذا من أجل تفادي الذهاب إلى شبابيك الدفع الخاصة بالمؤسسة وتجنب طوابير الانتظار وأيضا ربح الوقت؛ وعليه يمكن شرح مراحل كيفية استخدام البطاقة الذهبية في تسديد فاتورة الكهرباء

والغاز فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:**قبل البدء بأي شيء يلزم أولا تحضير الفاتورة المراد تسديدها، البطاقة الذهبية الخاصة بكم، ورقم الهاتف المربوط ببطاقتك وبعدها يمكنك الدخول إلى الموقع التالي:

https://baridinet.poste.dz/sonelgaz

- عند الدخول إلى الموقع الالكتروني الخاص بتسديد الفواتير ستظهر الواجهة الموالية:

- **المرحلة الثانية:** وتتم عبر عدة خطوات

* ملء المعلومات المطلوبة عن فاتورة الكهرباء والغاز في الخانات بشكل صحيح؛

* في الخانة الأولى N° Facture نقوم بكتابة رقم فاتورة الكهرباء والغاز المتكون من 14 رقم تجدونه داخل فاتورة الكهرباء؛

* بعدها كتابة المرجع Référence/pdl المتكون أيضا من أرقام؛

* كتابة المبلغ (3) Montant (Net à payer) تجدونه في قسم صافي الدفع متضمن جميع الرسوم كما هو مبين في الصورة؛

* القيام بكتابة رمز مفتاح Clé EBP يتكون من ثلاث أرقام؛

* ثم بالتعليم على كود الكابتشا (اختبار CAPTCHA) حتى يتم التأكد من أنك لست برنامج روبوت وبعدها الضغط على زر المتابعة لإكمال تسديد فاتورة الكهرباء والغاز بالبطاقة الذهبية.

- **المرحلة الثالثة:** ويمكن درج أهم خطوات هذه المرحلة فيما يلي:

* ملء المعلومات الخاصة بتسديد فاتورة الكهرباء والغاز بالبطاقة الذهبية وذلك من خلال:

- ❖ كتابة رقم بطاقتك؛
- ❖ تاريخ انتهاء الصلاحية؛
- ❖ كتابة الاسم واللقب؛
- ❖ كود cvv2 تجدونه في ظهر البطاقة يتكون من 3 أرقام؛
- ❖ تأكيد المعاملة؛
- ❖ إدخال الكود المستلم عبر رسالة نصية.

وبإتباع هذه المراحل والخطوات يتم تسديد الفاتورة وفي الأخير ستظهر الصفحة الموالية تحتوي على وصل الدفع وتؤكد نجاح التسديد، كما يمكن تحميلها أو إرسالها إلى الإيميل الخاص بالزبون، وبهذا يتم اقتطاع مبلغ الفاتورة من حساب الزبون، كما يمكنه التأكد من ذلك بالإطلاع على الرصيد بعد مرور 24 ساعة من العملية، وذلك عبر الموقع الرسمي لبريد الجزائر eccp.poste.dz.[1]

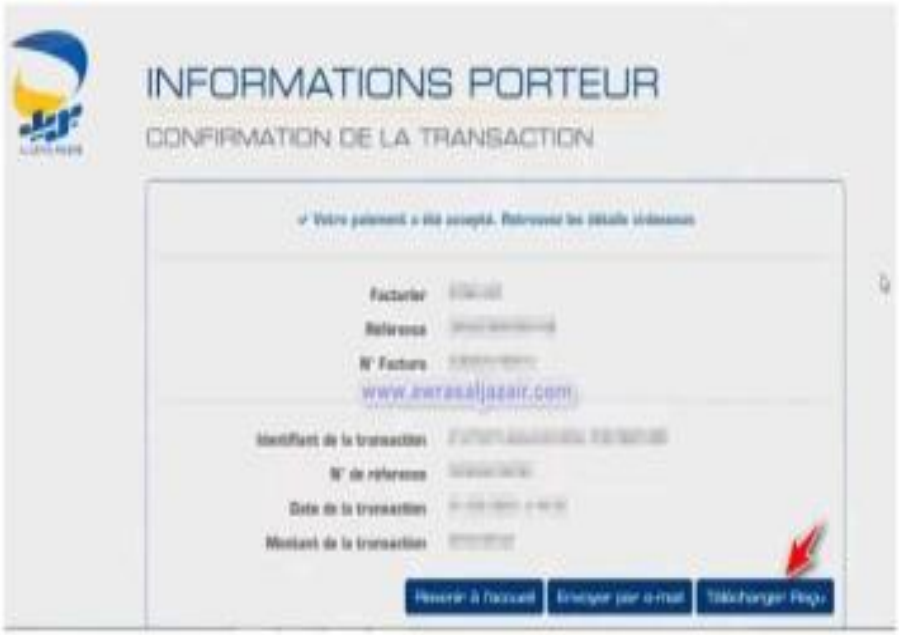

[1] الموقع الالكتروني، http://android-dz.com، بتاريخ 2022/05/30، على الساعة 13.00.

المبحث الثاني: وسائل الدفع الإلكتروني كحل للحد من أزمات السيولة في الجزائر

عاشت الجزائر خلال السنوات الأخيرة نقص حاد في السيولة النقدية لدى مكاتب البريد وعلى مستوى الوكالات البنكية، فهذه الأزمة ليست وليدة اللحظة بل يعود ظهورها منذ شهر أوت 2010، وعليه فقد تم التطرق من خلال هذا المبحث إلى أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها في المطلب الأول، أما المطلب الثاني فكان تحت عنوان أسباب ومظاهر أزمة السيولة في الجزائر، بينما خصص المطلب الثالث لدراسة واقع أزمات السيولة في الجزائر بالتطرق إلى تطور وضعية الكتلة النقدية خلال الفترة 2011-سبتمبر2021، وفي الأخير تناول المطلب الرابع دور وسائل الدفع الالكتروني في التقليل من أزمة السيولة في الجزائر.

المطلب الأول: أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني والآثار المترتبة عن نقصها

تعتبر السيولة شريان الحياة للأنشطة التي تقوم بها مختلف الهيئات والمؤسسات وخاصة البنوك، ونقصها يعتبر من المسائل أو المشاكل المعقدة التي تواجه الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: أهمية السيولة في الاقتصاد الوطني

1- أهمية السيولة بالنسبة للبريد والبنوك التجارية: قد يخسر مركز البريد أو البنك عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، وقد يحتفظ البنك أو المركز البريدي بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، وإن فقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في انعدام ثقة السلطات الرقابية والمودّعين، ولا تمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح، ولهذا فإن السيولة بصفة عامة تمثل عنصر الأمان والحماية، وتبعد عن خطر عدم الدفع، ومن ثم الإفلاس بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، أيضا توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمارات الأفضل، وتعتبر مؤشر إيجابي لدى البنوك، حيث يستطيع الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين وغيرهم من أصحاب الحقوق، وبالتالي تعزيز الثقة في البنك، و تجنبه هو والمؤسسات المالية البحث عن مصادر تمويل عالية الكلفة، وتمكنهم من مواجهة الأزمات عند وقوعها.[1]

2- أهمية السيولة النقدية للأفراد: للسيولة النقدية أهمية كبيرة للأفراد، وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص أهمها أنها وسيلة للتبادل، وأداة لدفع المعاملات العاجلة، وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، ونقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة خاصة أدوات الدفع الإلكتروني والمتمثلة في البطاقات المصرفية وبطاقة البريد.[2]

3- أهمية السيولة النقدية للمتعاملين الاقتصاديين: لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين عنها بالنسبة للأفراد، لأنهم أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد لما تتطلبه طبيعة أنشطتهم في المجتمع، فهم

---

[1] محمد شايب، **الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص 212.

[2] أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

الموكلة إليهم مهمة تحقيق وإنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية للمجتمع على جميع المستويات والقطاعات وفي نفس الوقت هم الفئة الأكثر تعاملا مع البنوك والمؤسسات المالية وهم من يعرف بكبار المودعين الذي يسعى البنك في عدم تضييع العلاقة معهم.[1]

الفرع الثاني: الآثار المترتبة عن نقص السيولة في الاقتصاد الوطني

هناك العديد من الآثار المترتبة على نقص السيولة نذكر منها:

- انخفاض في الحوالات والأنشطة التجارية والاقتصادية، وعدم قدرة السلطة على تحويل رواتب الموظفين؛
- وقف أنشطة الاستيراد والتصدير في معاملات التجارة الخارجية؛
- قيام المودعين بسحب أرصدتهم الجارية، وإجبار بعض البنوك ومؤسسات البريد على إغلاق أبوابها؛[2]
- معاناة وكالات البنوك والبريد من نقص السيولة لديها مع العلم أن غالبية نشاطاتها تتم بالسيولة؛
- عدم توفر السيولة في النظام المالي والمصرفي سيؤدي إلى زيادة الطلب عليها.[3]

المطلب الثاني: أسباب ومظاهر أزمات السيولة في الجزائر

عاشت الجزائر أزمات مالية كثيرة في الآونة الأخيرة، ولعل أكثرها حدة ما شهدته زمن جائحة كورونا، وما نجم عنها من تعطل لمختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك لعدة أسباب ومظاهر جعلتها تتفاقم أكثر.

الفرع الأول: أسباب أزمة السيولة النقدية في الجزائر

لا شك إن وراء كل أزمة أو مشكلة أسباب أدت إلى حدوثها ومظاهر توحي إلى وجودها وبالرجوع إلى أزمة نقص السيولة في الجزائر أكد الكثير من الخبراء أن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى حدوثها نجد:

- ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وبعض المنتجات الأخرى، مما جعل المواطن بين نارين، ارتفاع هذه الأسعار من جهة مما أضر كثيرا بقدرته الشرائية، والنقص الحاد في السيولة النقدية في مكاتب البريد والوكالات البنكية من جهة أخرى، مما جعله غير قادر على الوفاء بمتطلبات أسرته المعيشية، أي بعبارة أخرى أصبح المواطن بين نارين غلاء الأسعار ونقص السيولة النقدية؛ [4]

- من بين أهم أسباب مشكلة شح السيولة في الجزائر في الفترة الراهنة الأزمة الصحية التي شهدها العالم والجزائر منذ مارس 2020، والإجراءات الوقائية التي تم فرضها للحد من انتشار الفيروس، الأمر الذي تسبب في تعليق معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية،[5] نتج عنه تراجع عمليات التحويل المالي من طرف التجار ومسيري المؤسسات الاقتصادية في الحسابات البريدية والبنكية؛

---

[1] أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

[2] رابح شيلق، **وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 07، عدد 01، 2021، ص 448.

[3] محمد شاب،**الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص 212.

[4] سليمان ناصر، **أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول**، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، ص 269.

[5] عبد القادر روشو، **ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر دراسة تحليلية في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، أفريل 2021، ص 284.

- زيادة مستوى الإنفاق لدى المستهلك الجزائري في ظل هذه الجائحة بدافع اللهفة وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي زيادة الطلب على النقود في شكلها السائل، سواء من أجل الإنفاق المباشر أو الاكتناز خوفا من المستقبل، الأمر الذي شكل ضغطا كبيرا وعدم قدرة مراكز البريد على مواجهة الطلب على السيولة.[1]

- من بين الأسباب أيضا نجد التعامل الكبير بالنقود المعدنية والورقية على حساب أدوات الدفع الأخرى، و تحمل بريد الجزائر أكثر من طاقته، بينما يفترض أن تتركز معظم السيولة بالبنوك نظرا لدورها في تمويل الاقتصاد، حيث أن بريد الجزائر يحتاج عمليا إلى مستوى سيولة مرتفع على حساب المؤسسات المصرفية، وذلك بالنظر لعدد زبائنه الذي يتجاوز 22 مليونا، أي ما يمثل 80% من إجمالي زبائن النظام البنكي الجزائري، وهو ما يتسبب في التوزيع غير العقلاني للنقود، كما أن نسبة السيولة إلى إجمالي الكتلة النقدية في الجزائر يمثل حوالي 35%، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الطبيعي في حدود 10%، لذا تبرز المؤشرات الأولى للهلع المالي بمؤسسة بريد الجزائر، مما يدفع بأصحاب الحسابات الجارية إلى سحب أرصدتهم كاملة، وهذا ما يقلل من حصة النقود الائتمانية التي تمثل في الاقتصاديات المتقدمة 95% من مجموع أدوات الدفع؛[2]

- غياب ثقافة الادخار وانتشار ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري، بسبب نقص الثقة في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعد النقص الحاد في السيولة النقدية الذي شهدته هذه المؤسسات في كل مرة، حيث أصبح الجزائريون يفضلون تخزين مبالغ نقدية عوضا عن إيداعها لدى البنوك والمؤسسات المالية، لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم سحبها في الوقت الذي يحتاجونها فيه[3]، حيث أصبحت البنوك تعاني من خروج كبير ومستمر للأموال دون أن تدخل إليه كميات أخرى مماثلة على الأقل، وكان ذلك سببا في تعميق الأزمة؛

- خبراء الاقتصاد والمالية في الجزائر، يقولون إن ما يعادل أكثر من 60 مليار دولار يتم تداولها في الأسواق الموازية، بعيدا عن الأطر البنكية، ما جعل غالبية الاقتصاد المحلي موازيا لا تستفيد منه الخزينة العامة ولا المصالح الجبائية، وهذا الأمر ساهم في إحداث أزمة سيولة في الجزائر.[4]

- بعض أهل الاختصاص أقروا على أن بريد الجزائر ليس مسؤول عن النقص المسجل في السيولة النقدية، لأنها تعتبر قناة لتوزيع السيولة النقدية المتوفرة، وأن بريد الجزائر لا يمكنه إصدار الأوراق النقدية، وبالتالي فإنه يوفر ما هو متاح، فإن المسؤولية لا يمكن أن تقع على عاتقه، فمسؤولية نقص السيولة المالية بمراكز البريد عبر مختلف ولايات الوطن يتحملها البنك المركزي الجزائري الذي عجز عن توفير السيولة المالية المطلوبة.[5]

---

[1] أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

[2] عبد الحكيم حذاقة، **ندرة السيولة في الجزائر هل تتحول إلى أزمة هيكلية؟**، 2020، على الرابط https://www.aljazeera.net بتاريخ 2022/06/04، على الساعة: 20:00.

[3] أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

[4] علاء الدين بونجار، **أزمة السيولة تعكس الأزمة العميقة لسوء التسيير في الجزائر**، 2020، على الرابط https://www.mc-doualiya.com، بتاريخ 2022/06/04، على الساعة 21:00.

[5] محمد شايب، **الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 213 214.

- يمكن القول إن مشكلة نقص السيولة النقدية في النظام المصرفي، ترجع في الأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية والبريدية مقارنة مع الدول الأخرى، فتشغيل مشروع العمل بنظام الدفع بالبطاقات وعبر الأنترنيت والتعامل التجاري بها سيسمح بتقليص الحاجة إلى استخدام السيولة النقدية.

الفرع الثاني: مظاهر أزمة السيولة النقدية في الجزائر

من أهم مظاهر أزمة نقص السيولة التي تعيشها الجزائر في الوضع الراهن نجد:

- تسجيل اكتظاظا كبيرا وطوابير أمام الشبابيك في عدد من ولايات الوطن، ووقوع في كثير من الأحيان مشادات وفوضى على مستوى هذه المكاتب البريدية والبنكية؛

- التذمر الكبير في أوساط زبائن البنوك والمؤسسات المالية، مما تسبب في شل عديد من المراكز البريدية الفرعية؛

- اضطرار الزبائن إلى الاصطفاف منذ الساعة السادسة والنصف صباحا أمام هذه المكاتب ليتمكنوا من استخراج بعض أموالهم من مختلف القطاعات: الصحة، التربية، البريد والمواصلات، المتقاعدين، الجماعات المحلية، التكوين المهني، التعليم...؛

- أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أجور العمال والموظفين لا يستطيعون سحبها وفي أحسن الأحوال يسمح لهم بسحب مبالغ بسيطة؛[1]

- في كثير من الأحيان تكون الموزعات الآلية للنقود معطلة، وفي أحسن الظروف فارغة من الأموال؛

-عدم حصول الكثير من الزبائن على أجورهم في وقتها المحدد بحيث قد يتحصل الكثير من الزبائن على مستحقاتهم النقدية بعد قرابة أسبوع أو أكثر من تاريخ صبها في حسابهم؛

- عدم تمكن الزبائن الممتلكين لبطاقات بنكية والبطاقات الذهبية من سحب أموالهم بسبب عدم توفر السيولة بالموزعات الآلية حتى وإن توفرت فإن المبلغ تم تسقيفه بحيث يجب ألا يتجاوز 30000 دج.[2]

المطلب الثالث: واقع أزمات السيولة في الجزائر

تعتبر السيولة مدى قدرة المؤسسات المالية أو البنكية على تحويل أصل من الأصول إلى نقد بشكل سريع، ودون تكبد أي خسارة مع القدرة على تلبية طلبات السحب في أي وقت، وإلا فإنه ستحدث أزمة سيولة، وعليه يمكن التطرق لأهم التغيرات والعوامل التي يمكن أن تحدد مختلف أزمات السيولة التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تطور الوضعية النقدية خلال الفترة 2011-2021، ونسبة التداول النقدي خارج البنك المركزي، والسيولة النقدية في كل من البنوك، البريد والخزينة العمومية.

[1] محمد شايب، **الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مرجع سبق ذكره**، ص 213.

[2] رابح شيلق، **مرجع سبق ذكره**، ص448.

الفرع الأول: تطور وضعية الكتلة النقدية من 2011 إلى 2021 في الجزائر

تتكون الكتلة النقدية من النقود القانونية وشبه النقود والتي تتمثل في مختلف الودائع لأجل التي يمكنها التحول إلى نقد بشكل سريع، وبأقل تكلفة ممكنة، مع العلم أن النقود هي مجموع حجم التداول النقدي خارج البنك المركزي، حجم ودائع الاطلاع لدى البنوك، حجم ودائع الخزينة العمومية بالإضافة إلى حجم الودائع لدى الحساب الجاري البريدي.

جدول رقم(13): تطور وضعية الكتلة النقدية للفترة 2011-2020 بالجزائر

الوحدة: ملايير الدينارات-نهاية الفترة

السنوات	النقود (الكتلة النقدية M1)	التداول النقدي خارج ب.م	ودائع للاطلاع	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى الحساب البريدي الجاري	شبه النقود	الكتلة النقدية M2 النقود وشبه النقود
2011	**7141.7**	2571.5	3536.2	518.7	515.3	**2787.5**	**9929.2**
2012	**7681.5**	2952.3	3536.2	758.7	590.3	**3333.6**	**11015.1**
2013	**8249.8**	3204.0	3564.5	860.2	621.1	**3691.7**	**11941.5**
2014	**9603.0**	3658.9	4460.8	788.8	694.5	**4083.7**	**13686.8**
2015	**9261.1**	4108.1	3908.5	537.2	707.4	**4443.4**	**13704.5**
2016	**9407.0**	4497.2	3745.4	405.0	759.4	**4409.3**	**13816.3**
2017	**10266.1**	4716.9	4513.3	261.3	774.5	**4708.5**	**14974.6**
2018	**11404.1**	4926.8	5371.8	241.9	863.6	**5232.6**	**16636.7**
2019	**10975.2**	5437.6	4351.2	273.3	913.1	**5531.4**	**16506.6**
2020	**11901.8**	6138.3	4210.0	340.0	1213.2	**5757.8**	**17659.6**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، ص 11 أنظر الملحق رقم: (03) و(05).

جدول رقم(14): تطور وضعية الكتلة النقدية للفترة من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021 بالجزائر

الوحدة: ملايير الدينارات-نهاية الفترة

الأشهر	النقود (الكتلة النقدية M1)	التداول النقدي خارج ب.م	ودائع للاطلاع	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى الحساب البريدي الجاري	شبه النقود	الكتلة النقدية M2 النقود وشبه النقود
جانفي	**11994.8**	6190.2	4329.1	340.3	1135.2	**5719.1**	**17713.9**
فيفري	**12460.8**	6226.1	4337.7	340.3	1159.9	**5791.9**	**18252.7**
مارس	**12663.0**	6278.0	4500.1	737.2	1147.8	**5778.8**	**18441.9**
أفريل	**12745.6**	6397.5	4452.7	737.2	1158.3	**5873.7**	**18619.3**
ماي	**12937.6**	6474.4	4586.0	737.2	1140.0	**5985.3**	**18922.8**
جوان	**13022.7**	6519.7	4587.9	737.2	1177.9	**5934.6**	**18957.3**
جويلية	**13363.6**	6701.2	4745.9	737.2	1179.4	**6040.7**	**19404.7**
أوث	**13433.5**	6743.3	4787.3	737.2	1165.7	**6049.2**	**19482.7**
سبتمبر	**13598.2**	6746.6	49224	737.2	1192.0	**6035.2**	**19633.5**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، ص 11 أنظر الملحق رقم: (05).

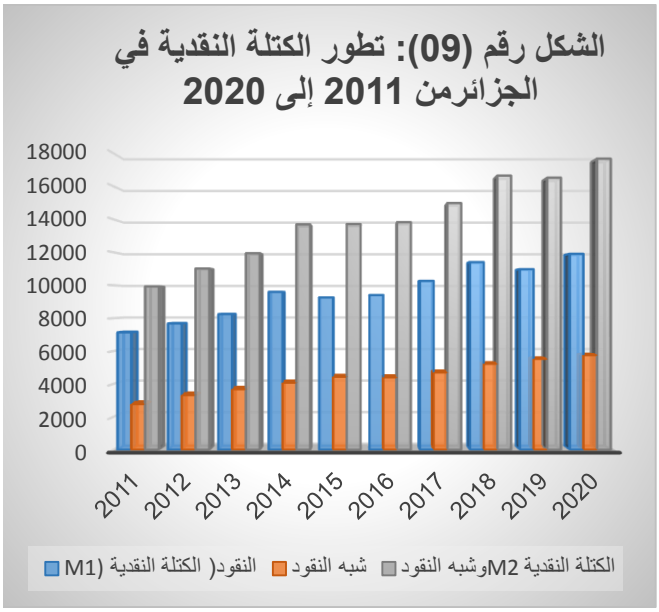

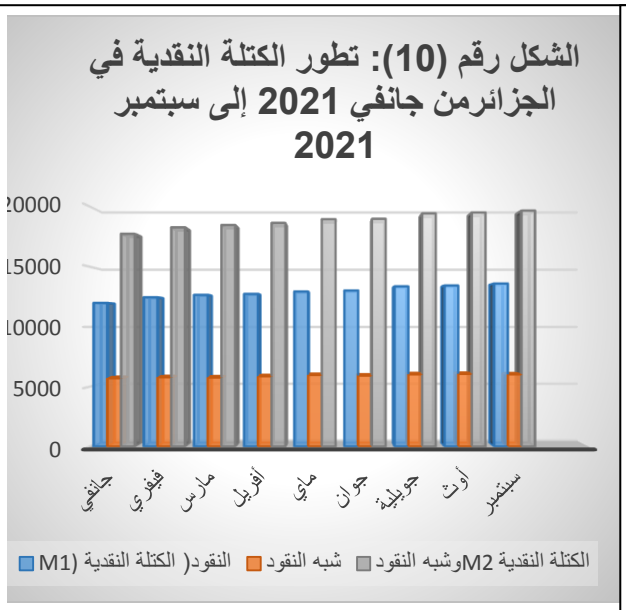

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين 13 و14.

يلاحظ من الجدولين (13) و(14) والشكلين (09) و(10) أعلاه أن تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2011- سبتمبر 2021 في تزايد مستمر، حيث سجلت 9929.2 مليار دينار سنة 2011 وارتفعت إلى 19633.5 مليار دينار في سبتمبر 2021، إلا أن نسبة الكتلة النقدية M1 تمثل أعلى نسبة من الكتلة النقدية M2مقارنة بشبه النقود (الكمبيالات، سندات الخزينة، ...)، وهذا ما يفسر أهمية هذه النقود بالنسبة للكتلة النقدية M2، حيث سجلت الكتلة النقدية M2 7141.7 مليار دينار سنة 2011 مع تسجيل ودائع الاطلاع (لدى البنوك) 3536.2 مليار دينار كأعلى نسبة من هذه النقود (الكتلة النقدية M1) بالمقارنة مع التداول النقدي خارج البنك المركزي، ودائع الخزينة ، وودائع الحساب الجاري البريدي، لكن خلال الفترة 2015 - 2017 فقد انخفض حجم الودائع للاطلاع مقارنة بالتداول النقدي خارج البنوك، حيث قدر حجم ودائع للاطلاع سنة 2016 بـ 3745.4 مليار دينار، بينما حجم التداول النقدي فقدر بـ 4497.2 مليار دينار، ليعود في لارتفاع من جديد سنة 2018 إلى 5371.8 مليار دينار مقابل 4926.8 مليار دينار بالنسبة لحجم التداول النقدي خارج البنوك، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا ليعود في الانخفاض من جديد سنتي 2019 و2020 واستمر هذا الوضع حتى سبتمبر 2021 حيث سجل حجم التداول النقدي أنداك 6746.6 مليار دينار في حين قدر حجم الودائع للاطلاع 49224 مليار دينار؛

في المقابل سجل حجم الودائع لدى الخزينة ارتفاع محسوس من سنة 2011 إلى غاية 2013 حيث قدر بـ 860 مليار دينار كأعلى نسبة خلال هذه الفترة، ثم استمر في الانخفاض من سنة 2015 إلى غاية 2019 حيث سجل 273.3 مليار دينار ليعود في الارتفاع من جديد خلال سنة 2021 إلى أن وصل 737.2 مليار دينار، وهذا

التذبذب في ودائع الخزينة راجع لتدني إيداعات المؤسسات العمومية بدء من سنة 2015، كما أن هذه الودائع تمثل أقل نسبة بالنسبة للكتلة النقدية؛

أما عن ودائع الحساب البريدي الجاري فسجلت 515.3 مليار دينار سنة 2011، وهي في زيادة مستمرة إلى غاية سبتمبر 2021، حيث وصلت 1192.0 مليار دينار، كأعلى حجم بالنسبة لهذه الودائع، وهذا راجع لانتشار الواسع لشبكة مكاتب البريد عبر التراب الوطني؛

وبإضافة الودائع لأجل (شبه النقود) للكتلة النقدية M1 نجد الكتلة النقدية M2(M2= M1 + شبه النقود)، بالرغم من أن هذه النقود في ارتفاع مستمر، حيث سجلت 2787.5 مليار دينار سنة 2011، ووصلت سبتمبر 2021 إلى 6035.2 مليار دينار، إلا أن هذا النوع من النقود لا يمثل نسبة كبيرة من الكتلة النقدية M2، ولا يعتبر مرتفعا جدا نظرا لكونه مرتبط بمستوى الدخل المنخفض للفرد الجزائري، وأيضا العائق العقائدي فيما يخص معدل الفائدة (الربا) المطبق على هذه الودائع.

الفرع الثاني: حساب نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021

تحسب نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021، بحساب النسبة المئوية للفرق بين السنة اللاحقة والسنة السابقة.

مثال: حساب نسبة تغير M2 للسنة 2012

(11015.1-9929.2)x100/9929.2=10.9%

جدول رقم (15): نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-2020 بالجزائر.

السنوات	الكتلة النقدية M2 (النقود وشبه النقود)	تغير (%)M2
2011	**9929.2**	**-**
2012	**11015.1**	**10.9**
2013	**11941.5**	**8.41**
2014	**13686.8**	**14.62**
2015	**13704.5**	**0.13**
2016	**13816.3**	**0.82**
2017	**14974.6**	**8.38**
2018	**16636.7**	**11.33**
2019	**16506.6**	**-0.78**
2020	**17659.6**	**6.99**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (13)

جدول رقم (16): نسبة تغير الكتلة النقدية M2 خلال الفترة جانفي 2021-سبتمبر 2021 بالجزائر.

الأشهر	الكتلة النقدية M2 (النقود وشبه النقود)	تغير M2(%)
جانفي	17713.9	-
فيفري	18252.7	3.04
مارس	18441.9	1.03
أفريل	18619.3	0.96
ماي	18922.8	1.63
جوان	18957.3	0.18
جويلية	19404.7	2.36
أوث	19482.7	0.40
سبتمبر	19633.5	0.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (14)

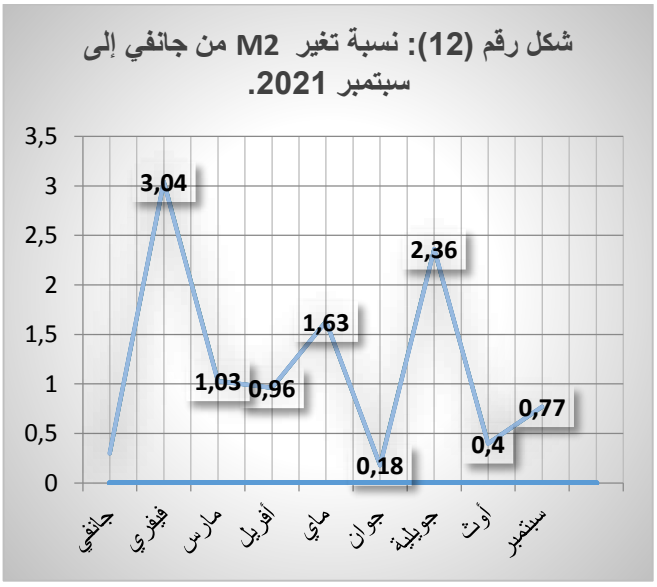

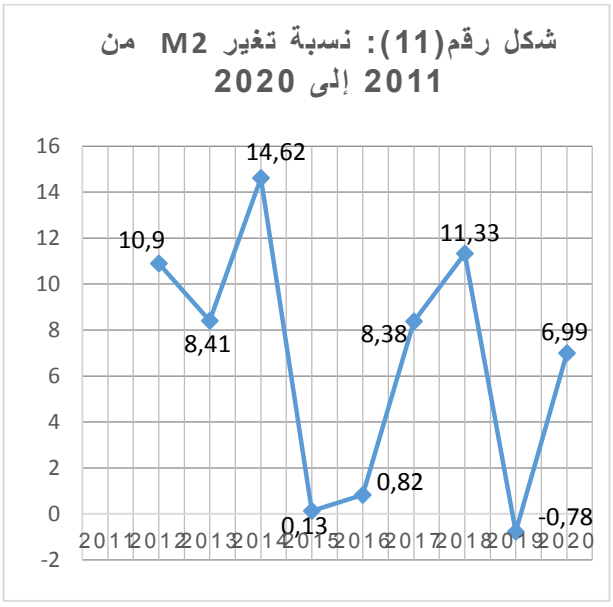

المصدر: من إنجاز الطالبتين بالاعتماد على الجدولين (15) و(16).

من خلال الجدولين (15) و(16) والمنحنين البيانيين (11) و(12) أعلاه نلاحظ أن نسبة تغير M2 ارتفعت في سنة 2012 بنسبة 10.9% عنها في سنة2011، لكن في سنة 2013 فقد تراجعت نسبة الارتفاع بما يقارب 2%، بينما في سنة 2014 فقد عرفت نسبة الزيادة قفزة نوعية قدرت بـ 14.62%، أما في سنتي 2015

و2016 فقد سجلتا زيادة منخفضة جدا لا تتجاوز 1%، وعادت لارتفاع في سنة 2017 بزيادة معتبرة وصلت إلى 8.38%، وواصلت الارتفاع إلى غاية عام 2019 الذي عرف تراجع أو نقصان في الكتلة النقدية بـ 1% تقريبا، لتعود من جديد للارتفاع سنة 2020 بزيادة قدرها 7% تقريبا، أما خلال سنة 2021 فقد عرفت تراجع في نسبة الزيادة تراوحت تقريبا بين 1% و3%، وهذا راجع للوضع الصحي الذي عاشته الجزائر خلال هذه الفترة وتراجع النشاط الاقتصادي ومرور الجزائر بأزمة سيولة خانقة مست كل القطاعات.

الفرع الثالث: حساب نسبة التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة للكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021 بالجزائر

تحسب نسبة التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة للكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021 بالجزائر بحساب النسبة المئوية لحجم التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة لحجم الكتلة النقدية M2، وتعطى بالعلاقة التالية:

نسبة التداول النقدي= (حجم التداول النقدي خارج البنوك x 100) / الكتلة النقدية M2

مثال:

حساب نسبة التداول لسنة 2011:

(2571.5x100)/9929.2=25.90%

جدول رقم (17): نسبة التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة للكتلة النقدية M2 خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021 بالجزائر

السنوات	الكتلة النقدية M2 النقود وشبه النقود	التداول النقدي خارج ب.م	نسبة التداول النقدي بالنسبة للكتلة النقدية (%)
2011	**9929.2**	2571.5	**25.90**
2012	**11015.1**	2952.3	**26.80**
2013	**11941.5**	3204.0	**26.83**
2014	**13686.8**	3658.9	**26.73**
2015	**13704.5**	4108.1	**30.00**
2016	**13816.3**	4497.2	**32.55**
2017	**14974.6**	4716.9	**31.50**
2018	**16636.7**	4926.8	**29.61**
2019	**16506.6**	5437.6	**32.94**
2020	**17659.6**	6138.3	**34.75**
سبتمبر 2021	**19633.5**	6746.6	**34.36**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين 13 و14

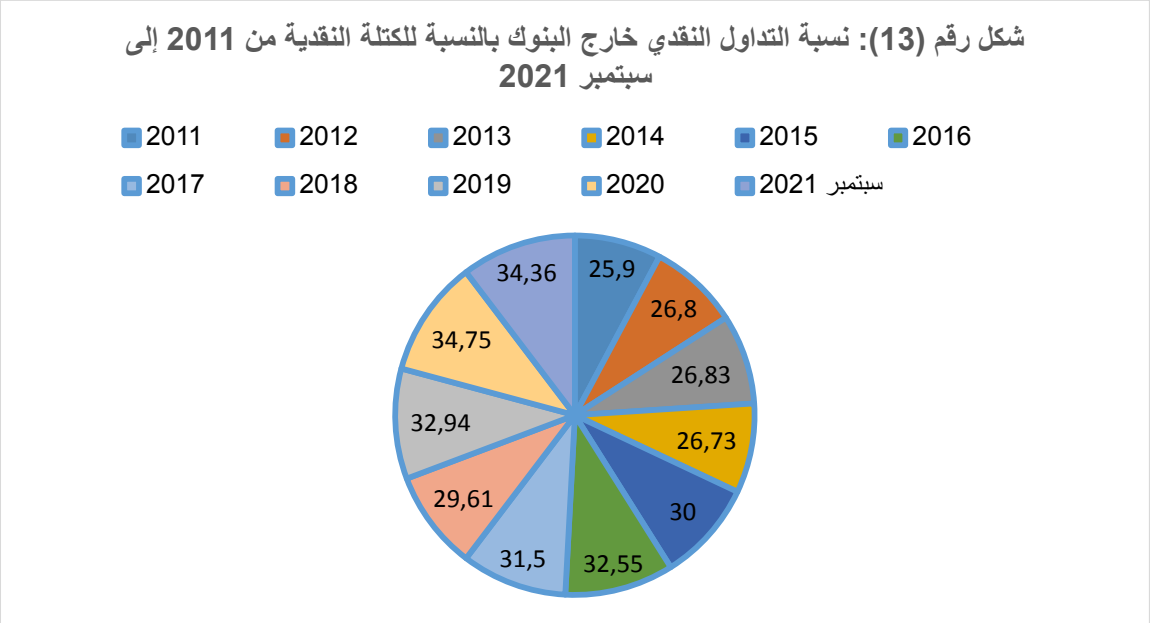

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 17.

من خلال الجدول رقم (17) والتمثيل البياني رقم (13) أعلاه ، نلاحظ أن نسبة التداول النقدي خارج البنوك بالنسبة للكتلة النقدية M2 سنة 2011 قدرت بـ 25.90%، وارتفعت سنة 2012 تقريبا بـ 1% مع ثبوتها إلى غاية سنة 2014 بنسبة 26 % تقريبا، بينما سنة 2015 فقد عرفت نسبة التداول النقدي قفزة نوعية بمعدل ارتفاع 4% تقريبا عن السنوات الماضية، وواصلت الارتفاع إلى غاية 2013، حيث وصلت النسبة إلى 32.55%، لتعود في الانخفاض حيث قدرت سنة 2018 بما يقارب 30% وهذا راجع لانتشار الوعي المصرفي لدى الأفراد، لكن مع حلول سنة 2019 فعادت في الارتفاع من جديد إلى أن صلت في سبتمبر 2021 إلى ما يقارب 35%، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل الطبيعي في حدود 10%.

الفرع الرابع: حجم تطور السيولة النقدية والمصرفية، لدى كل من بريد الجزائر والخزينة العمومية وبنك الجزائر خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021

تطورت السيولة في الجزائر بغض النظر عنها ما إذا كانت سيولة مصرفية، أو سيولة حساب البريد الجاري، أو سيولة الخزينة العمومية متأثرة بعدة عوامل ومتغيرات نقدية كانت أو اجتماعية قد تؤدي إلى عدم تحقق الأهداف المسطرة وفيما يلي شرح لتطور هذه السيولة والعوامل المؤثرة في هذا التطور.

جدول رقم (18): تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

الوحدة: ملايير الدينارات-نهاية الفترة

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السيولة المصرفية في ب ج	487.1	688.2	863.1	912.3	1019.9	820.9	1380.6	179.6	1085.9	632.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، ص 7، انظر الملحق رقم (02) و(04).

جدول رقم (19): تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021

الوحدة: ملايير الدينارات-نهاية الفترة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوث	سبتمبر
السيولة المصرفية في ب ج	664.1	538.3	600.4	509.6	597.7	551.3	1059.0	809.9	1217.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على **تقارير بنك الجزائر**، انظر الملحق رقم (04).

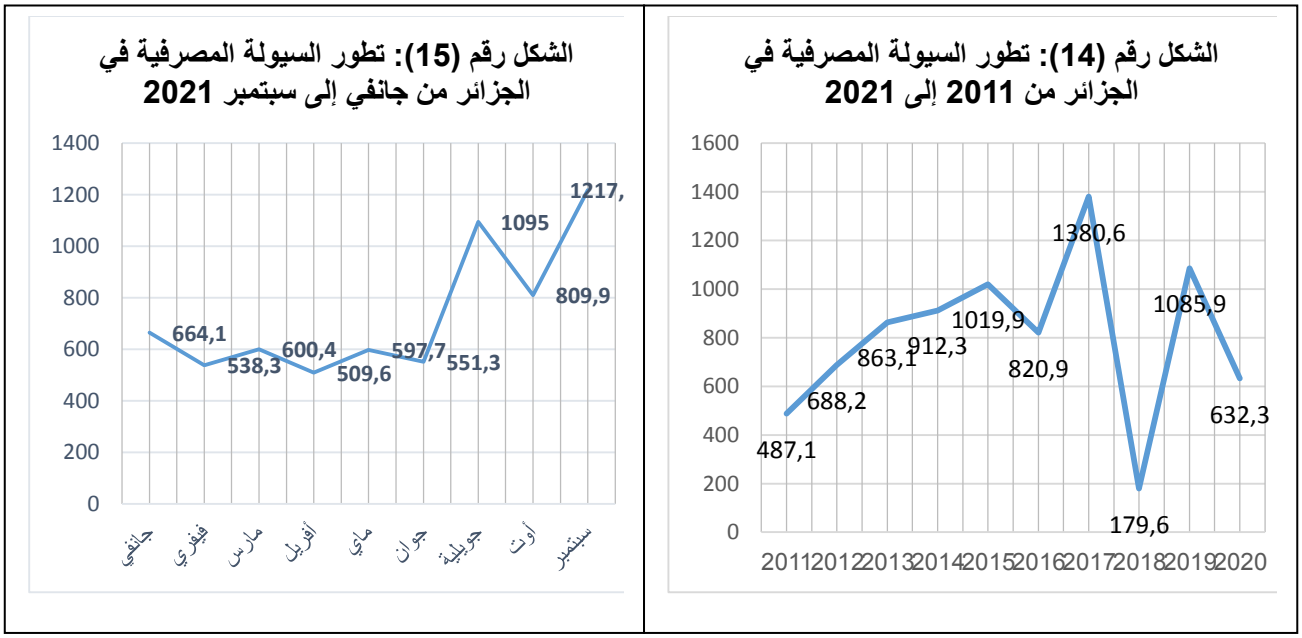

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم: (18) و(19).

من خلال ملاحظة الجدولين رقم (18) و(19) ومنحنى تطور السيولة المصرفية في الجزائر، يتبين أنها عرفت تذبذبا ملحوظا من 2011 إلى سبتمبر 2021، حيث قدرت عام 2011 بـ 487.1 مليار دينار، واستمرت في الارتفاع إلى غاية سنة 2015 حيث قدرت بـ 1019.9 مليار دينار، وتراجعت إلى 820.9 في سنة 2016، لتعود في الارتفاع من جديد بكمية معتبرة قدرت بـ 1380.6 مليار دينار، لكن هذا الارتفاع لم يستمر طويلا ففي عام 2018 عرفت تطورا ملحوظا بـ 1201 مليار دينار، أما سنة 2019 فقد وصلت إلى 1085.9 مليار دينار لتعود في الانخفاض من جديد إلى أن وصلت إلى 632.3 مليار دينار سنة 2020، واستمرت في هذا الانخفاض خلال سنة 2021 إلى غاية جويلية 2021 حيث وصلت إلى 1059 مليار دينار لتعود في الانخفاض من جديد في شهر أوث 2021 إلى 809.9 مليار دينار لكن في شهر سبتمبر 2021 وصلت إلى 1217.7 مليار دينار، وهذا ما يدل على بداية تلاشي أزمة السيولة وعودة ثقة الزبائن في البنوك وانتشار ثقافة استخدام الدفع الإلكتروني.

جدول رقم (20): تطور السيولة لدى الخزينة العمومية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

الوحدة: ملايير الدينارات-نهاية الفترة

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السيولة لدى الخزينة العمومية	5461.4	5713.5	5643.2	4488.2	2151.6	864.2	512.8	1964.4	1774.4	54.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر انظر الملاحق رقم (02) و(04).

جدول رقم(21): تطور السيولة لدى الخزينة العمومية في الجزائر من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021

الوحدة: ملايير الدينارات-نهاية الفترة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوث	سبتمبر
السيولة لدى الخزينة العمومية	95.5	129.5	139.0	316.5	472.9	666.1	391.3	712.3	575.8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر انظر الملحق رقم: (04).

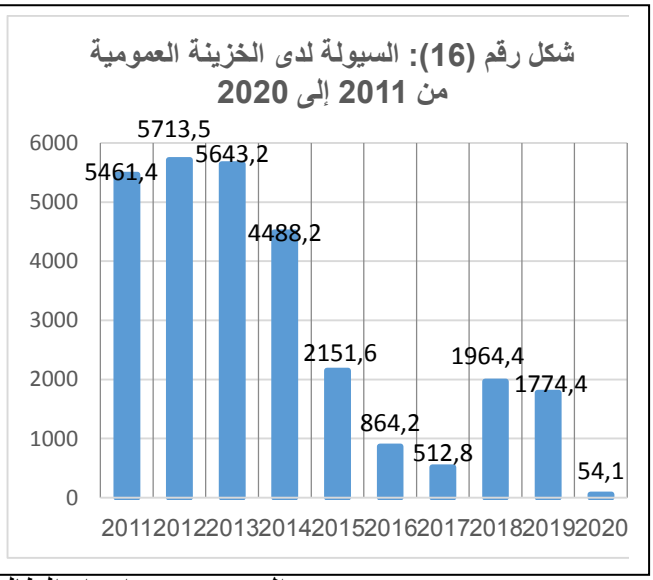

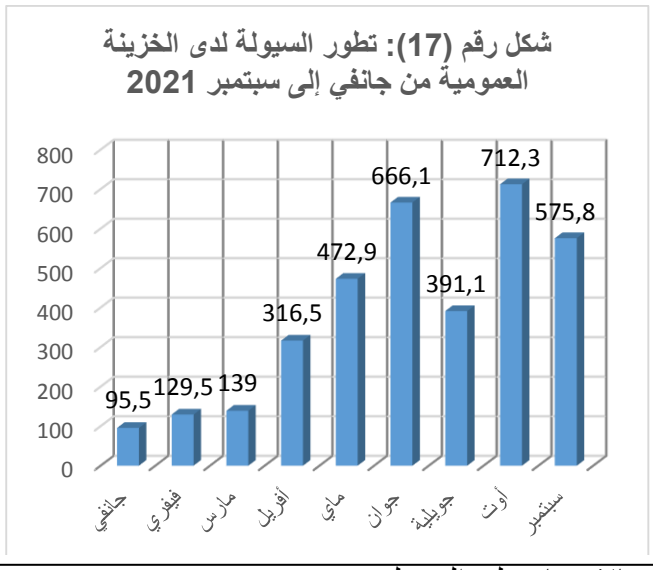

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين 20 و21.

من خلال الجدولين رقم (20) و(21) والتمثيليين البيانيين أعلاه يتبين أن تطور السيولة لدى الخزينة العمومية للدولة في الجزائر من 2011 إلى سبتمبر 2021، حيث قدرت سنة 2011 بـ 5461.4 مليار دينار، وارتفعت سنة 2012 بـ 252.3 مليار دينار، لتنخفض إلى 5643.2 مليار دينار سنة 2013، واستمرت في الانخفاض إلى غاية سنة 2017 حيث قدرت بـ 512.8 مليار دينار، لتعود في الارتفاع من جديد خلال سنة

2018 إلى 1964.4 مليار دينار، لكن هذا الارتفاع لم يدم طويلا، حيث وصلت سنة 2020 إلى 54.1 مليار دينار كأدنى قيمة لها خلال هذه الفترة، وهذا راجع لعدم قدرة الدولة على تحصيل إيراداتها نظرا للوضع الصحي الذي عاشته البلاد سنة2020، مع انتشار فيروس كورونا، ومرور الجزائر بأزمة سيولة خانقة أثرت على جل القطاعات، ومع حلول عام 2021 ارتفعت نسبة السيولة لدى الخزينة العمومية لكن بنسبة ضئيلة لم تتجاوز قيمتها 712.3 مليار دينار في أوث 2021.

جدول رقم(22): تطور السيولة لدى بريد الجزائر خلال الفترة 2011-2021

الوحدة: ملايير الدينارات-نهاية الفترة

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السيولة لدى بريد الجزائر (ح ج ب)	6.8	7.9	4.0	1.4	1.5	1.7	3.0	2.6	3.3	4.0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر انظر الملحق رقم: (02) و(04).

جدول رقم (23): تطور السيولة لدى بريد الجزائر خلال الفترة من جانفي 2021 إلى سبتمبر 2021.

الوحدة: ملايير الدينارات- نهاية الفترة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوث	سبتمبر
السيولة لدى بريد الجزائر (ح ج ب)	4.0	4.0	4.0	1.1	1.2	1.2	1.2	1.2	1.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر انظر الملحق رقم: (04).

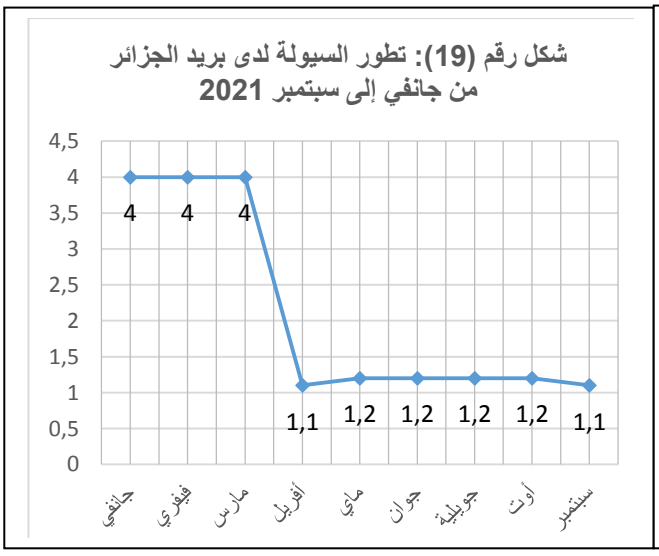

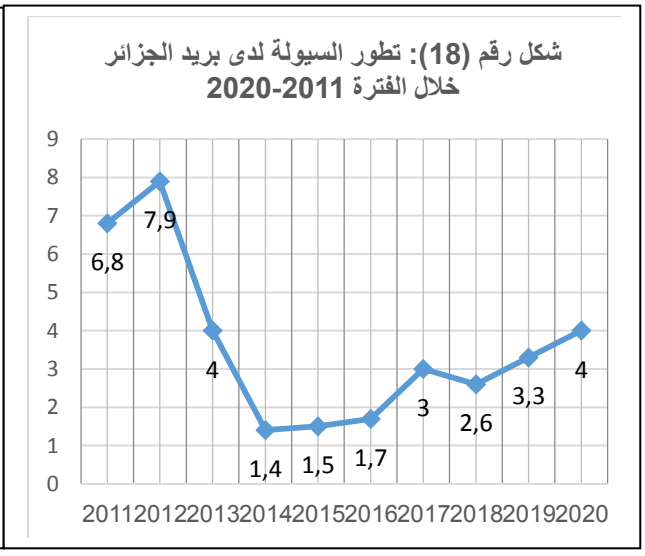

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدولين رقم (22) و(23)

يتبين من الجدولين رقم (22) و(23) والمنحنيين البيانيين رقم (18) و(19) أعلاه أن تطور السيولة النقدية لدى بريد الجزائر من 2011 إلى سبتمبر 2021، عرف تذبذبا ملحوظا خلال هذه الفترة، حيث قدرت سنة

2011 بـ 6.8 مليار دينار لترتفع سنة 2012 إلى 7.9 مليار دينار، وعادت في الانخفاض إلى 4 مليار دينار سنة 2013، واستمرت في الانخفاض حتى سنة 2016 حيث وصلت إلى 1.7 مليار دينار، ثم عادت في الارتفاع من جديد إلى أن وصلت 4 مليار دولار سنة 2020، وحافظت على هذه القيمة خلال الثلاثي الأول من عام 2021، وهذا دليل على عدم قدرة الزبائن على سحب أموالهم المتواجدة بالبريد وتفشي أزمة السيولة النقدية ببريد الجزائر، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلا فمع حلول أفريل 2021 وصلت السيولة لدى بريد الجزائر إلى 1.1 مليار دينار وبقيت على نفس الوتيرة تقريا إلى غاية سبتمبر 2021، لكن هذا لا يعني أن الأزمة انتهت كليا.

المطلب الرابع: وسائل الدفع الالكتروني كآلية للتقليل من أزمة السيولة في الجزائر

مع التطور التكنولوجي الحاصل في شتى الميادين وخاصة القطاع المصرفي، أضحىلوسائل الدفع الإلكتروني أهمية بالغة خاصة في هذا القطاع، وفي ظل أزمات السيولة النقدية التي تصيب اقتصاديات الدول، لابد من تفعيل الدفع الإلكتروني لما له من دور فعال في التخفيف من هذه الأزمات.

الفرع الأول: الإجراءات والحلول المتبعة من طرف الدولة الجزائرية للتقليل من أزمات السيولة

منذ بداية ظهور أزمة السيولة في الجزائر قامت السلطات النقدية باتخاذ إجراءات عديدة في سبيل إيجاد حل أو بالأحرى الحد من هذه الأزمة على مستوى مراكز البريد والوكالات البنكية ومن بين هذه الحلول نجد:

-ضخ السيولة النقدية من خلال طرح العملة الورقية الجديدة من فئة ألفي دينار للتداول منذ 19 مارس 2021؛

-استحداث لجنة مراقبة مشتركة للحد من هذه الأزمة، وتلبية احتياجات كل المراكز البريدية؛

-غلق الحسابات والسجلات التجارية ومنع فتحها لدى مؤسسة بريد الجزائر، وجعلها من اختصاص البنوك بهدف تسوية مشكلة السيولة التي تمتصها المعاملات التجارية؛

-قرر بنك الجزائر تخفيض معدل الاحتياطات الإلزامية من 6% إلى 3%، وكذا تفعيل العمليات الرئيسية لإعادة التمويل لشهر واحد، وهذا ما سيسمح بتحرير سيولة إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني؛[1]

-تسقيف المبالغ المالية التي يمكن سحبها يوميا من طرف الأفراد والمؤسسات على مستوى مراكز بريد الجزائر، وحتى البنوك؛

-حثت وزارة المالية المواطنين والمؤسسات إلى التوجه نحو التعاملات الالكترونية للتخفيف من أزمة السيولة؛

-حثت وزارة التجارة المؤسسات على توفير خدمة الدفع الإلكتروني لزبائنها، مع ضرورة تشجيع المواطنين على التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني؛

[1] نذير بوسهوة، محمد ملوح، **الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر**، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2022، ص 6.

-حتمية الاعتماد على الدفع الإلكتروني، وفرضه إجباريا عن طريق القانون على المؤسسات والمتعاملين؛[1]

-الإسراع في تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني وتعميمه، ونشر ثقافة استعماله بين أفراد المجتمع الجزائري، وجعله إجباريا؛

- تعميم استخدام البطاقة البيبنكية والبريدية، حيث إن عمليات الاكتناز في الاقتصاد الجزائري مازالت مستمرة خلال هذه السنوات وبوتيرة متزايدة، ما يتسبب في تراجع سرعة تداول النقود في السوق المالي والنقدي، ويبقى الحل هنا ضرورة تبني أنظمة دفع إلكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البيبنكية في الدفع الإلكتروني وذلك من خلال:

- زيادة عدد الموزعات الآلية؛

- زيادة عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في المحلات التجارية؛

- زيادة عدد البطاقات البريدية والبنكية، ليكون هناك توافق بين عدد البطاقات والعملاء وعدد المكاتب البريدية؛

-فيما يخص تعميم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني تم التوزيع المجاني لنهائيات الدفع الإلكتروني TPE، مع توفير خدمة المرافقة والصيانة المقدمة للتجار المصرح لهم بمزاولة أنشطتهم خلال فترة الحجر الصحي، وقد عرفت خاصية الدفع عبر الأنترنيت عبر منصة بريد الجزائر زيادة من حيث عدد العمليات، حيث تم تسجيل ارتفاع كبير في عدد العمليات المنفذة خلال سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، كذلك ارتفاع في عدد العمليات المنفذة على أجهزة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر؛[2]

الفرع الثاني: مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمات السيولة

إن تفاقم أزمة السيولة في الجزائر وزيادة حدتها على غير المألوف جعل السلطات الجزائرية تتخذ بعض الإجراءات والحلول للحد من هذه الأزمة التي أصبحت هاجسا يؤرق كل فرد في المجتمع خاصة والاقتصاد الوطني عامة، إلا أن هذه الإجراءات وبالرغم من أنها خففت ولو بالقليل من أزمة السيولة لكنها لا تعتبر حلولا جذرية ونهائية لها، ودليل على ذلك استمراريتها إلى حد الآن، وكحل لهذه الأزمة والحد منها بصورة نهائية يرى الكثير من الخبراء الماليين في الجزائر أنه لابد من الإسراع في استخدام آليات الدفع الإلكتروني واجباريته في المؤسسات العمومية مثل سونلغاز، اتصالات الجزائر، سوناطراك، ونفطال والمحلات التجارية الخاصة، بالإضافة إلى سداد فواتير الكهرباء والماء والهاتف والانترنيت، وشراء تذاكر الطيران والدفع لدى الفنادق وغيرها من العمليات والخدمات المالية الأخرى، وهذا بالموازاة مع توزيع أجهزة القارئ الآلي أو ما يعرف بـ TPE على أكبر عدد من التجار، لأنه عندما يكون هناك استعمال للبطاقة البنكية أو البريدية إجباريا في كثير

[1] سليمان ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 271.

[2] جمانة تحريشي، **فعالية وسائل الدفع الإلكتروني في ظل أزمة السيولة جراء جائحة كوفيد 19**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 06، عدد 01، جوان 2022، ص 463.

من الأماكن يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال، وبالتالي ستعود السيولة تلقائيا إلى البريد والبنوك من جديد، حيث أكد خبراء اقتصاديون أن الأزمة سببها سوء التسيير وضعف الرقمنة واستمرار الفرد الجزائري على التعامل بالنقود الورقية والمعدنية، وهذا ما يؤدي إلى التقليل من تداول هذه العملات وبالتالي تقليص الحاجة إلى طباعة الأوراق المالية.[1]

وليس هذا فحسب فإن استخدام وسائل الدفع الالكتروني من شأنه القضاء على أزمة السيولة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، ففي كل مناسبة اجتماعية تجد البنوك ومؤسسات البريد التي تخدم الملايين من الزبائن عاجزة عن تلبية طلباتهم، بالإضافة إلى القضاء على مشكلة الطوابير الطويلة التي تشهدها مؤسسات البريد لدفع مختلف الفواتير من كهرباء، غاز، ماء وهاتف وغيرها، كما أن تفعيل الدفع الالكتروني سيساهم في القضاء على مشكلة الأوراق المالية المزورة، وحماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين خاصة عند التعامل مع مبالغ كبيرة، والذي من شأنه أن يكلف بعض الشركات خسائر كبيرة، إلى جانب حماية الزبائن من عمليات السرقة، كما أن استخدام نظام الدفع الالكتروني سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنقطة أو نقطتين على أقل تقدير.[2]

مما سبق يمكن القول أن لوسائل الدفع الإلكتروني دور كبير وأهمية بالغة في التقليل من أزمة السيولة،وذلك لأنه سيساعد في الحد من تداول السيولة النقدية وتخفيض الطلب على النقود، حيث تسوى المعاملات إلكترونيا دون الحاجة للنقود الملموسة باستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، فلا يضطر العميل التوجه إلى المراكز البريدية أو الوكالات البنكية للقيام بجميع معاملاته المصرفية، حيث أن الاقتطاع يتم إلكترونيا مما يخفف من أزمة السيولة النقدية.[3]

[1] رابح شيلق، **مرجع سبق ذكره**، ص 454.
[2] محمد شايب، **الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري**، **مرجع سبق ذكره**، ص 221.
[3] أسماء كرغلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 128.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى معرفة واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر من خلال دراسة تطور عدد الصراف الآلي وتطور مختلف عمليات السحب والدفع منه، بالإضافة إلى تطور عمليات الدفع عبر شبكة الانترنيت، حيث عرف هذا التطور تزايد ملحوظ خلال الفترة 2016 إلى غاية أفريل 2022، لكن عمليات الدفع الالكتروني عرفت تزايدا محتشما مقارنة بعمليات السحب، وذلك راجع لنقص ثقافة الدفع لدى الفرد الجزائري، وأن من بين وسائل الدفع الالكتروني الأكثر رواجا في الجزائر هي البطاقة الذهبية فهي تعتبر بطاقة سحب ودفع في آن واحد صادرة عن بريد الجزائر، ويمكن استعمالها أيضا عبر الشبابيك البنكية، فهي تستعمل بطريقة سهلة جدا لتسديد مختلف الفواتير من كهرباء أو غاز وحتى فواتير المشتريات وتعبئة رصيد الهاتف النقال؛

وبما أن للسيولة النقدية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني بالنسبة لمختلف الأعوان الاقتصاديين ونقصها يترتب عنه آثار وخيمة تعود على الأفراد ومختلف الهيئات والمؤسسات المالية، قد يؤدي إلى حدوث أزمات سيولة خانقة يصعب الخروج منها، خاصة وأن المجتمع الجزائري يغلب عليه طابع الاحتفاظ بالنقود خارج البنوك، والتعامل أكثر بالنقود التقليدية في صورتها الورقية أو المعدنية الملموسة خوفا من المجهول، بالرغم من انتشار وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر؛

وعليه فيمكن القول أن لوسائل الدفع الالكتروني أهمية بالغة ودور مهم في التقليل أو الحد من أزمات السيولة في الجزائر كغيرها من دول العالم، فاستخدام وسائل الدفع الالكتروني في تنفيذ مختلف المعاملات والعمليات الاقتصادية الكترونيا عبر شبكة الانترنيت من شأنه أن يقلل من الطلب على السيولة، وبالتالي نقص التداول النقدي خارج البنوك أي التقليل من أزمات السيولة إلى حد ما، لكن هذا الأمر يتطلب نظام مصرفي فعال يشجع الأفراد على الاحتفاظ بمدخراتهم لدى البنوك وتعزيز ثقتهم في المنظومة المصرفية بالجزائر.

الخاتمة

الخاتمـــــــــــة

عرف العالم تطورات مختلفة مست كل المجالات والميادين الاقتصادية، التكنولوجيا، الاجتماعية... لكن بالرغم من هذه التطورات صاحبتها أزمات مالية واقتصادية أثرت بشكل ملحوظ عليها، وخاصة أزمات السيولة التي شهدها العالم في الآونة الأخيرة تزامنا مع انتشار جائحة كورونا وما ترتب عنها من تعطيل لمختلف الأنشطة الاقتصادية، التجارية، الصناعية وحتى الاجتماعية، سواء كان ذلك داخل حدود الدولة الواحدة أو على المستوى العالمي.

فلعبت وسائل الدفع الالكتروني الحديثة دورا مهما في امتصاص هذه الأزمات من خلال القيام بمختلف العمليات والمعاملات التجارية الكترونيا عبر شبكة الانترنيت دون الحاجة للتنقل أو استعمال النقود التقليدية (الورقية أو المعدنية)، وبالتالي التقليل من الحاجة لهذه النقود لتحل محلها النقود الالكترونية الافتراضية.

فمن خلال هذا البحث تم التطرق إلى إبراز دور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من أزمات السيولة بالإشارة إلى حالة الجزائر.

- ✓ **اختبـــــار الفـــرضيـــــــــات**

- أثبتت الدراسة **صحة** الفرضية الأولى فيما يخص أن **لوسائل الدفع الالكتروني دور مهم في التقليل من أزمات السيولة،** وذلك لأن وسائل الدفع الالكتروني المستعملة عبر شبكة الانترنيت تقلل من الحاجة إلى الطلب على السيولة النقدية وتحد من نسبة التداول النقدي خارج البنوك، وبالتالي فإنها ستساهم إلى حد ما في التقليل من أزمات السيولة والأثار المترتبة عنها؛

- أثبتت الدراسة **صحة** الفرضية الثانية المتعلقة بأن زيادة **حدة أزمات السيولة في الجزائر راجع إلى عدم وجود نظام دفع الكتروني فعال،** وذلك لأن بالرغم من زيادة عدد وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر إلا أنه مازال استعمالها محتشما نوعا ما لضعف هذا النظام في الجزائر وهذا ما أدى بدوره إلى تفاقم أزمات السيولة بها؛

- أثبتت الدراسة أيضا **صحة** الفرضية الثالثة **النظام الالكتروني الفعال يحتاج إلى منظومة مصرفية متطورة،** وذلك لأن ضعف المنظومة المصرفية وعدم قدرتها على رقابة وإدارة النظام الالكتروني يؤدي إلى فشل هذا النظام ويفقد ثقة الزبائن فيه؛

- أما بالنسبة للفرضية الرابعة **استطاعت وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر أن تحل محل الوسائل التقليدية،** فقد أثبتت الدراسة **نفيها** وذلك لأن الفرد الجزائري يفضل التعامل بالملموس عن طريق استخدام وسائل الدفع التقليدية الورقية منها أو المعدنية، ويخاف من المجهول من خلال استخدام وسائل الدفع الالكتروني لأنها تعتبر عالم افتراضي.

✓ **النتائـــــــــــج**

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

- وسائل الدفع الالكتروني هي وسائل دفع حديثة تستعمل في تسوية المعاملات المالية والتجارية بين الأعوان الاقتصاديين الكترونيا عبر شبكة الانترنيت دون الحاجة إلى استعمال النقود التقليدية؛

- تحدث أزمات السيولة عندما لا تستطيع المؤسسات المالية أو البنكية بمختلف أنواعها تلبية طلبات السحب المتوقعة أو غير المتوقعة من طرف الزبائن في الوقت اللازم؛

- توجد علاقة وطيدة بين أزمات السيولة ووسائل الدفع الالكتروني، حيث أن هذه الأخيرة يمكنها أن تقلل أو تساهم نوعا ما في الحد من أزمات السيولة في أي دولة، لأنه باستعمال هذه الوسائل الحديثة من شأنه أن يقلل من الطلب على النقود التقليدية،

- أظهرت الإحصائيات أن عدد العمليات المنجزة بواسطة وسائل الدفع الإلكتروني في فترة جائحة كورونا كان كبيرا مقارنة بفترات سابقة، وهذا راجع لنقص السيولة وظهور الأزمة في البلاد، حيث ليس هناك بديل آخر سوى اللجوء إلى هذه الوسائل الحديثة؛

- أثبتت إحصائيات تطور السيولة في الجزائر خلال الفترة 2011-سبتمبر 2021 وجود تزايد في نسبة التداول النقدي خارج البنوك في الجزائر حيث وصلت في سبتمبر 2021 إلى ما يقارب 35% وهذه نسبة مرتفعة مقارنة مع المعدل الطبيعي، هذا دليل على عدم ثقة الزبائن في المنظومة المصرفية؛

إن ظهور وسائل الدفع الالكتروني ساهم بشكل كبير في التقليل من المشاكل كمشكل نقص السيولة التي تعاني منه الجزائر؛

-لوسائل الدفع الإلكتروني دور فعال في التقليل من أزمة السيولة، حيث يقل الإصدار النقدي وتداول النقد الورقي خارج البنوك والمساهمة في الحد من التضخم بالإضافة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي؛

- لم ترقى وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر إلى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في دعمها، ولعل ذلك راجع إلى ما يلي:

- ❖ غياب ثقافة الدفع الإلكتروني في المجتمع الجزائري، حيث يفضلون الدفع التقليدي على الدفع الإلكتروني؛
- ❖ ضعف ثقة العملاء في البنوك ومؤسسات بريد الجزائر، حيث يفضل العملاء ادخار أموالهم في المنازل خوفا من المستقبل؛
- ❖ عدم فعالية وسائل الدفع الإلكتروني في القضاء على أزمات السيولة راجع لضعف المنظومة المصرفية الجزائرية؛

- ✓ **التوصيـــــــــات والاقتـــــراحـــــات**

بالرغم من سعي الجزائر إلى إصلاح جهازها المصرفي وتحديث وتطوير أنظمة الدفع منذ سنوات وتعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة على كامل التراب الوطني، فقد أبرزت أزمة السيولة النقدية التي عاشتها الجزائر في فترة جائحة كورونا، أنها تعاني من عدة نقائص في مجال الدفع الإلكتروني فعلى السلطات الجزائرية اتخاذ بعض الإجراءات والحلول للنهوض بمنظومتها المصرفية والنقدية وذلك من خلال:

- تطوير نظامها المصرفي وخاصة في المجال الالكتروني وتعمم استعمال وسائل الدفع الالكتروني، وتجعل استخدامها إجباريا خاصة في بعض المعاملات؛

- مواصلة جهودها في نشر ثقافة التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني والتخلي عن الدفع التقليدي، وذلك من خلال تنظيم حملات توعوية وتحسيسية إعلامية تحث على كيفية استخدام وسائل الدفع الالكتروني بطريقة مشوقة ومحفزة تجعل الفرد يقبل على التعامل بها؛

- تشجيع الأفراد على استعمال وسائل الدفع الالكتروني وذلك من خلال خفض أو إلغاء بعض الرسوم والأسعار المطبقة على بعض العمليات والمعاملات المالية؛

- تعزيز ثقة الأفراد في المنظومة المصرفية، من خلال تحديث وتطوير هذا النظام وجعله يرقى للمستوى المطلوب، وذلك من أجل محاربة ظاهرة اكتناز الأموال؛

- على الجزائر أن تأخذ بتجارب الدول المتقدمة وتستفيد منها من أجل التفوق والاستمرار في تحديث وعصرنة نظام الدفع وذلك للحد من أزمات السيولة التي تعاني منها الجزائر كل مرة.

المراجع

قائمـــــــــــــــة المراجع

✓ **الكتب**

1- شحاتة حسين، أزمة السيولة والعلاج الإسلامي، موسوعة الفكر الاقتصادي الإسلامي.
2- شيخ العشرة بسام، ملكية حنان، التجارة الإلكترونية، الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية 2018.
3- مصطفى يوسف، اقتصاديات الأعمال الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع.
4- المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، الطبعة الرابعة، بيروت، 2013.

✓ **الاطروحات والمذكرات**

أ- الأطروحات

1- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.
2- بريكة السعيد، واقع عمليات الصيرفة الالكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010 - 2011.
3- حوالف عبد الصمد، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2014 - 2015.
4- زيدان محمد، دور التسويق في القطاع المصرفي، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
5- شايب محمد، أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الحديثة والمقاصة الآلية كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي إلكتروني بالجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف1، 2016 - 2017.
6- عبد الله محمد طاهر، التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2014 - 2015.
7- ماطي مريم، البنك المركزي وإدارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016 - 2017.

✓ **المذكرات**

1- الأسدي عبد الحسين جاسم محمد، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، دراسة تطبيقية في المصارف الحكومية العراقية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، كربلاء، 2005.

2- بوحفص رواني، دحو سليمان، المالية الدولية، مطبوعة مقدمة لطلبة مالية المؤسسة والتجارة الدولية، جامعة غرداية، 2019-2020.
3- حواط يزن غسان، إدارة الأزمات المصرفية وتأثير الأزمة المالية الحالية على المصارف السورية، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، 2013.
4- زواش زهير، دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، مذكرة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2010-2011.
5- صراع كريمة، واقع وآفاق التجارة الإلكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2013 - 2014.
6- عمر عبيد الله يونس، دور أنظمة الدفع الالكتروني في تخفيف حدة أزمة السيولة ببعض المصارف السودانية، مذكرة ماجستير، جامعة السودان، 2021.
7- لوصيف عمار، استراتيجيات نظام المدفوعات القرن الحادي والعشرين مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008 - 2009.
8- المحجان فهد محمد سعد، تحليل العلاقة بين خصوصية السيولة والربحية والمديونية السابقة وبين المزيج التمويلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2012.

✓ **المجلات والدوريات**

1- بركات عماد الدين، طيبي حورية، وسائل الدفع الإلكترونية ودورها في تفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة القانون والتنمية المحلية، المجلد 1، العدد 02، جوان 2019.
2- بصيري محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، مجلة دراسات وأبحاث، مجلد 11، عدد 04، أكتوبر 2011.
3- بورايو هاجر أميرة، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 18، جوان 2018.
4- بوسهوة نذير، ملوح محمد، الدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقال ودوره في الحد من أزمة السيولة النقدية بالجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 13، العدد 01، 2022.
5- بونفلة صليح، بطاقة الدفع البيبنكية cib والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2018.
6- تحريشي جمانة، فعالية وسائل الدفع الإلكتروني في ظل أزمة السيولة جراء جائحة كوفيد 19، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 06، عدد 01، جوان 2022.

7- خلف محمد حمد، ناجي أحمد فريد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة تكريت، العدد الثاني والخمسون، 2017.

8- خليلي احمد، لخذاري المعتز بالله، واقع وسائل الدفع الإلكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية حالة القرض الشعبي الجزائري CPA، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية 36(02).

9- دعبوز سعاد، فرحي كريمة، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021.

10- روشو عبد القادر، ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر دراسة تحليلية في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03، أفريل 2021.

11- زايد محمد، البطاقات البنكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، مجلة ضياء القانونية، المجلد 03، العدد 02

12- زربوط آمنة، دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الاشارة لتجربة الجزائر، مجلة اراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، سنة 2019.

13- شامية عبد الله محمد، أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، العدد 06، 2016.

14- شاهين علي عبد الله، نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها، دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2010، المجلد12، العدد 01.

15- شايب محمد، الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 2017.

16- شايب محمد، آليات الحماية من الغش في وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد الفرنسي 2002 - 2016 حالة البطاقة المصرفية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 02، ديسمبر 2017.

17- شيلق رابح، وسائل الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة الراهنة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد 7، العدد 01، 2021.

18- ضويفي شفيقة، دور وسائل الدفع الإلكترونية في معالجة أزمة السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2016 - 2021، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد 01، 2022.

19- عبابسة سمية، وسائل الدفع الإلكتروني في النظام البنكي الجزائري الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06، ديسمبر 2016.

20- غربي ناصر صلاح الدين، بوغرارة بومدين، واقع استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر دراسة مسحية على مستوى ولاية تلمسان، جامعة تلمسان، مجلة الاقتصاد الجديد، 2017.

21- كبيري فتيحة، سماحي أحمد، تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الوطني الرقمي، مجلة les cahiers du mecas، العدد 14، جوان 2017.
22- كرغلي أسماء، بلوناس عبد الله، الدفع الإلكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، 2021.
23- مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جانفي 2010.
24- منصوري الزين، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكترونية عوامل الانتشار وشروط النجاح، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 00، ديسمبر 2009.
25- ناصر سليمان، أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب وحلول، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

✓ **الملتقيات**

أ- الملتقيات الوطنية

1- بن عمارة نوال، وسائل الدفع الإلكترونية آفاق وتحديات، مداخلة في إطار الملتقى الدولي للتجارة الإلكترونية، مارس 2004.
2- حسين رحيم، معراج هواري، الصيرفة الإلكترونية كمدخل لعصرنة المصارف الجزائرية، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية واقع وتحديات، المركز الجامعي برج بوعريريج، جامعة الأغواط.
3- صالح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر عرض تجارب دولية، المركز الجامعي بخميس مليانة.

✓ **التقارير**

1- تقارير بنك الجزائر، النشرة الثلاثية رقم 33، مارس 2016.
2- تقارير بنك الجزائر، النشرة الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021.

✓ **النصوص القانونية**

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة بتاريخ 10 ماي سنة 2018.
2- القانون التجاري الجزائري، فصل خاص ببطاقات الدفع والسحب.

✓ **المواقع الإلكترونية**

1- https://www.giemonetique.dz/activité-paiement-sur-internet

2- بونجار علاء الدين، أزمة السيولة تعكس الأزمة العميقة لسوء التسيير في الجزائر https://www.mc-doualiya.com

3- حذافة عبد الحكيم ، ندرة السيولة في الجزائر هل تتحول إلى أزمة هيكلية؟ https://www.aljazeera.net

4- موقع آراء ومشاركات أكواليد، أزمة السيولة تجبر الشركات على اكتشاف طرق جديدة للعمل، المكتب الاقليمي الرياض 2008، http://www.ocolid.com

5- الموقع الالكتروني، http://android-dz.com

6- الموقع الالكترونيhttps://edcarte.poste.dz

7- موقع الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-atm/

8- موقع الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/

9- موقع الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-internet/

10- الموقع الرسمي لبريد الجزائر http://baridinet.poste.dz

11- الموقع الرسمي لبريد الجزائر http://www.poste.dz

12- الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية www.bdl.dz

13- موقع المعرفة، أزمة السيولة، https:// m.marefa.Org

14- موقع بوابة أحمر عالم المال والاقتصاد والإدارة، https://a7mar.blogspot.com

15- موقع دليل التجارة العالمية، https://ar.earnmoneyfromhometoday.com

16- موقع ويكيبيديا، أزمة السيولة، https://ar.m wikipedia.org

17- نظم الدفع الإلكتروني وتأثيرها على الاقتصاد القومي https://www.vapulus.com

الملاحق

الملحق رقم (01): مطبوع SFP01

SFP 01

Opérations financières postales — **العمليات المالية البريدية**

ALGÉRIE POSTE

Numéro d'émission du mandat / رقم إصدار الحوالة

(1) Compte n° / حساب رقم

Clé / المفتاح

(2)

- ☐ Retrait / سحب
- ☐ Virement de compte à compte / التحويل من حساب إلى حساب آخر
- ☐ Versement CCP / دفع في حساب جاري
- ☐ Emission Mandat / إصدار حوالة
- ☐ Demande R.I.P (relevé d'identité postale) / طلب كشف الهوية البريدية
- ☐ Demande de solde / طلب الرصيد
- ☐ Commande de carnet / طلب دفتر الصكوك
- ☐ Relevé des opérations / كشف العمليات
  du .../.../... au .../.../... / من .../.../... إلى .../.../...
- ☐ Demande code confidentiel CCP / طلب الرمز السري للحساب

Montant (1) (en chiffres) — **المبلغ** (بالأرقام)

en lettres : ..... بالحروف

.....

.....

.....

(3) **Expéditeur / Donneur d'ordre** — **المرسل / الآمر بالدفع**

Nom : ..... اللقب :

Prénom(s) : ..... الإسم :

Adresse : ..... العنوان :

Numéro de portable : ..... رقم الهاتف المحمول :

Adresse e-mail : ..... البريد الإلكتروني :

Bénéficiaire (3) **المستفيد** — Compte N° / حساب رقم — Clé / المفتاح

Nom : ..... اللقب :

Prénom(s) : ..... الإسم :

Adresse : ..... العنوان :

Numéro de portable : ..... رقم الهاتف المحمول

(3) **Motif / Correspondance** — **الموضوع / المراسلة**

Signature (1) **الإمضاء**

Date **التاريخ**

/ /

Cadre réservé à l'établissement postal — **إطار مخصص للمؤسسة البريدية**

Description pièce d'identité — **بيانات بطاقة الهوية**

P.I : N°:

Délivré(e) le : ..... صدرت بتاريخ :

Par : ..... عن :

T.A.D / **ختم التاريخ**

Visa de l'agent payeur / **تأشيرة العون المكلف بالدفع**

(1) Obligatoire إجباري — (2) Cocher la ou les cases إشطب الخانة أو الخانات — (3) Obligatoire dans le cas d'un versement إجباري في حالة الدفع

Reçu de l'opération — **وصل العملية**

ALGÉRIE POSTE

المصدر: الموقع الرسمي لبريد الجزائر، https://www.poste.dz، بتاريخ: 2022-06-20 على الساعة 17:30

الملحق رقم (02): الوضعية المفصلة لبنك الجزائر مارس 2016

بنك الجزائر

2.1 الوضعية المفصلة لبنك الجزائر
(القيم بملايير الدينارات - نهاية الفترة)

1.الأصول

		مجموع الأصول	وضعية الإحتياطات في صندوق النقد الدولي	الذهب	إتفاقيات الدفع الدولية	الأصول الخارجية		مستحقات على الدولة			ذمم على البنوك الخاضعة للنقود و م ب ا ***	ذمم أخرى	بنود أخرى
						الأصول في الخارج	حقوق السحب الخاصة	تسبيقات الخزينة	ودائع ح.ب.ج**	أخرى			
2011		14 266,9	45,6	1,1	0,3	13 759,9	125,4	0,0	6,8	0,0	0,0	1,8	326,0
2012		16 578,6	49,7	1,1	0,3	14 805,5	129,0	0,0	7,9	0,0	0,0	2,0	1 583,1
2013		15 582,0	54,7	1,1	0,3	15 083,3	129,4	0,0	4,0	0,0	0,0	1,8	307,4
2014		16 056,8	59,7	1,1	0,3	15 628,2	136,9	0,0	1,6	1,2	0,0	1,7	226,1
2015	جانفي	15 982,0	61,4	1,1	0,4	15 423,6	140,8	0,0	1,4	0,9	0,0	1,7	350,7
	فيفري	16 134,1	62,6	1,1	0,4	15 577,0	143,6	0,0	1,2	1,0	0,0	1,7	345,5
	مارس	16 142,8	52,9	1,1	0,4	15 483,6	144,6	0,0	1,0	0,5	0,0	1,7	457,1
	أفريل	16 322,8	53,7	1,1	0,4	15 611,4	146,9	0,0	3,8	0,0	0,0	1,7	503,8
	ماي	16 481,1	54,4	1,1	0,4	15 755,9	148,8	0,0	5,4	0,0	0,0	1,7	513,3
	جوان	16 445,7	54,7	1,1	0,4	15 659,0	149,7	0,0	3,0	0,1	0,0	1,6	576,1
	جويلية	16 308,5	54,5	1,1	0,4	15 431,8	149,2	0,0	2,9	0,0	0,0	1,7	666,7
	أوت	16 293,2	58,5	1,1	0,4	16 331,0	160,1	0,0	2,7	0,1	0,0	1,7	737,7
	سبتمبر	17 082,5	58,5	1,1	0,4	16 071,7	160,0	0,0	2,2	0,0	0,0	1,6	787,0
	أكتوبر	16 959,5	58,6	1,1	0,4	15 855,0	160,3	0,0	1,9	0,2	0,0	1,6	880,4
	نوفمبر	16 884,2	58,4	1,1	0,4	15 629,5	159,9	0,0	1,7	0,0	0,0	1,7	1 031,4
	ديسمبر	15 773,0	58,3	1,1	0,4	15 305,4	159,6	0,0	1,5	0,0	0,0	1,7	245,0

2. الخصوم

		مجموع الخصوم	القاعدة النقدية			الإلتزامات الخارجية		ودائع الدولة			بنود أخرى
			نقود و أوراق في التداول	ودائع البنوك التجارية في ب ج	ودائع المؤسسات المالية الأخرى	إتفاقيات الدفع الدولية	إلتزامات قصيرة المدى	الخزينة العمومية	الوزارت	ودائع الدولة أخرى	
2011		14 266,9	2 610,5	487,1	40,4	1,0	50,7	5 461,4	1,9	1,9	5 612,0
2012		16 317,4	2 997,2	688,2	23,8	0,8	52,1	5 713,5	2,7	4,0	6 835,2
2013		15 582,0	3 247,6	863,1	27,1	1,0	0,6	5 643,2	5,6	1,8	5 791,8
2014		16 056,8	3 734,6	912,3	26,1	1,3	0,4	4 488,2	1,5	1,1	6 891,4
2015	جانفي	15 982,0	3 810,4	1 144,7	33,7	1,2	0,4	4 114,8	1,4	1,7	6 873,6
	فيفري	16 134,1	3 823,3	933,2	27,3	1,4	0,4	4 040,2	1,4	1,2	7 305,6
	مارس	16 142,8	3 853,0	1 062,2	23,5	1,2	0,4	3 916,5	1,4	6,0	7 278,6
	أفريل	16 322,8	3 853,4	996,0	20,0	1,3	0,4	3 797,6	1,4	14,2	7 638,5
	ماي	16 481,1	3 878,7	1 147,0	18,3	1,3	0,4	3 671,4	2,8	5,6	7 755,7
	جوان	16 445,7	3 925,5	1 108,1	20,5	1,5	0,5	3 521,0	1,3	3,8	7 863,6
	جويلية	16 308,5	4 043,4	1 103,9	21,9	1,3	0,4	3 280,6	1,4	3,5	7 852,1
	أوت	17 293,2	4 100,6	1 195,4	27,0	1,3	0,7	3 086,3	1,3	9,8	8 870,8
	سبتمبر	17 082,5	4 196,1	966,3	28,0	1,8	0,7	2 913,3	1,1	5,2	8 970,0
	أكتوبر	16 959,5	4 228,4	1 008,7	47,4	1,8	0,7	2 652,2	1,1	3,6	9 015,7
	نوفمبر	16 884,2	4 192,0	1 002,3	22,9	1,3	0,7	2 395,3	5,1	3,9	9 260,6
	ديسمبر	15 773,0	4 183,8	1 019,9	16,8	1,6	0,7	2 151,6	1,1	5,1	8 392,4

(**) الحساب البريدي الجاري

(***) المؤسسات البنكية و شركات التأمين الأخرى ابتداءا من جانفي 2007

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرة الثلاثية رقم 33، مارس 2016، ص 7.

ملحق رقم (03): الوضعية النقدية للبنك مارس 2016

بنك الجزائر

1.3 الوضعية النقدية (تابع)
(القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

		الكتلة النقدية	النقود	التداول النقدي خارج ب.م	ودائع للإطلاع	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى حساب البريد الجاري	شبه النقود	ودائع للتسبيق على الواردات	أموال الدولة المخصصة للإقراض	إلتزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل	صافي البنود الأخرى
2011		9 929,2	7 141,7	2 571,5	3 536,2	518,7	515,3	2 787,5	309,7	17,3	5,2	3 980,9
2012		11 015,1	7 681,5	2 952,3	3 536,2	758,7	590,3	3 333,6	325,2	24,4	3,8	4 525,1
2013		11 941,5	8 249,8	3 204,0	3 564,5	860,2	621,1	3 691,7	366,7	25,2	3,7	4 809,0
2014		13 686,8	9 603,0	3 658,9	4 460,8	788,8	694,5	4 083,7	391,6	27,1	3,6	6 137,7
2015	جانفي	13 765,0	9 625,5	3 722,9	4 415,7	786,8	700,1	4 139,6	365,2	26,6	3,5	6 336,3
	فيفري	13 472,7	9 282,7	3 751,0	4 100,5	703,5	727,6	4 190,0	369,4	26,5	3,5	6 834,7
	مارس	13 543,4	9 325,8	3 770,7	4 050,0	753,3	751,8	4 217,6	375,7	26,0	3,4	7 007,9
	أفريل	13 580,7	9 339,5	3 789,7	4 024,3	773,2	752,2	4 241,2	409,3	25,4	3,4	7 243,5
	ماي	13 639,7	9 398,4	3 797,0	4 072,2	773,2	755,9	4 241,3	467,6	26,4	3,6	7 541,1
	جوان	13 669,0	9 362,3	3 851,9	4 007,6	747,2	755,6	4 306,7	462,4	26,5	3,7	7 683,3
	جويلية	13 782,6	9 444,4	3 974,1	4 017,3	690,6	762,3	4 338,2	495,1	26,1	3,6	7 636,6
	أوت	13 762,4	9 384,5	4 015,3	3 938,2	681,4	749,6	4 377,9	557,4	25,7	3,9	8 777,9
	سبتمبر	13 797,9	9 418,6	4 126,5	3 927,5	612,4	752,1	4 379,4	546,3	25,3	3,8	8 680,1
	أكتوبر	13 796,8	9 381,7	4 139,0	3 942,0	554,1	746,6	4 415,1	602,2	24,1	3,7	8 731,9
	نوفمبر	13 824,8	9 421,2	4 117,1	4 031,3	521,9	750,9	4 403,6	638,9	24,6	3,6	8 733,8
	ديسمبر	13 704,5	9 261,1	4 108,1	3 908,5	537,2	707,4	4 443,4	627,5	25,1	3,7	8 859,4

التمثيل البياني1.3 الموشرات النقدية

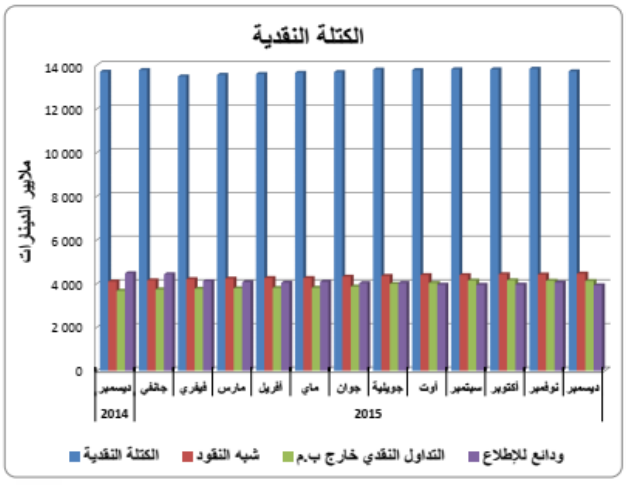

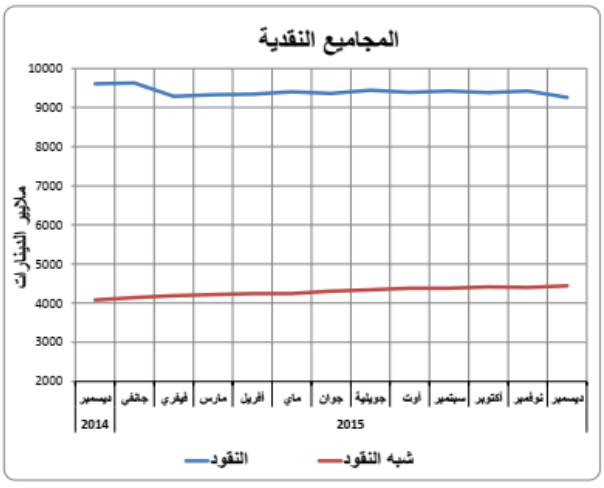

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرة الثلاثية رقم 33، مارس 2016، ص 11.

الملحق رقم (04): الوضعية المفصلة لبنك الجزائر ديسمبر 2021

2.1 الوضعية المفصلة لبنك الجزائر
(القيم بملايير الدينارات - نهاية الفترة)

1.الأصول

		مجموع الأصول	الأصول الخارجية				مستحقات على الدولة			ذمم على البنوك الخاضعة للنقود و م ب أ ***	ذمم أخرى	بنود أخرى
			وضعية الإحتياطات في صندوق النقد الدولي	الذهب	إتفاقيات الدفع الدولية	حقوق السحب الخاصة	الأصول في الخارج	تسبيقات الخزينة	ودائع خ.ب.ج**	أخرى		
2015		15 773,0	58,3	1,1	0,4	159,6	15 305,4	0,0	1,5	0,0	0,0	245,0
2016		13 492,5	27,9	1,1	0,4	133,5	12 533,4	0,0	1,7	0,4	2,1	359,2
2017		14 185,3	32,4	1,1	0,4	147,0	11 142,0	0,0	3,0	0,3	2 487,2	371,9
2018		15 528,3	40,8	1,1	0,5	147,5	9 384,8	0,0	2,6	0,0	5 558,5	392,5
2019		14 769,7	64,7	1,1	0,5	147,8	7 426,5	0,0	3,3	0,0	6 558,4	407,4
2020	أكتوبر	14 064,0	86,7	1,1	0,5	164,1	6 381,4	0,0	4,7	0,4	6 558,4	632,5
	نوفمبر	14 089,2	87,8	1,1	0,5	166,1	6 316,9	0,0	4,0	0,0	6 558,3	648,3
	ديسمبر	13 830,8	94,9	1,1	0,5	171,4	6 310,6	0,0	4,0	0,0	6 558,3	484,2
2021	جانفي	14 020,4	95,4	1,1	0,5	172,2	6 172,4	335,0	4,0	0,6	6 558,3	514,5
	فيفري	14 004,1	95,1	1,1	0,5	171,8	5 997,8	335,0	4,0	0,7	6 808,3	539,7
	مارس	14 132,2	98,4	1,1	0,5	170,9	5 899,5	335,0	4,0	0,0	7 078,5	544,3
	أفريل	14 462,5	99,4	1,1	0,5	172,6	5 887,0	635,0	1,1	0,7	7 078,4	586,4
	ماي	14 826,3	99,9	1,1	0,5	173,4	5 939,6	935,0	1,2	0,3	7 078,4	596,8
	جوان	14 126,0	99,4	1,1	0,5	176,3	5 825,1	335,0	1,2	0,1	7 078,5	608,8
	جويلية	14 576,6	99,6	1,1	0,5	176,5	5 880,3	335,0	1,2	0,7	7 078,5	607,1
	أوت	15 054,7	99,7	1,1	0,5	538,5	5 873,4	0,0	1,2	0,0	7 078,8	621,6
	سبتمبر	15 383,0	100,1	1,1	0,5	540,5	5 768,3	0,0	1,1	0,3	7 078,8	632,3

2. الخصوم

		مجموع الخصوم	القاعدة النقدية			الإلتزامات الخارجية		ودائع الدولة			بنود أخرى
			نقود و أوراق في التداول	ودائع البنوك التجارية في ب ج	ودائع المؤسسات المالية الأخرى	إلتزامات قصيرة المدى	إتفاقيات الدفع الدولية	الخزينة العمومية	الوزارات	ودائع الدولة أخرى	
2015		15 773,0	4 183,8	1 019,9	16,8	0,7	1,6	2 151,6	1,1	5,1	8 392,4
2016		13 492,5	4 566,9	820,9	13,2	0,7	1,6	864,2	1,0	7,0	7 216,9
2017		14 185,3	4 781,7	1 380,6	14,4	0,6	1,5	512,8	1,3	6,8	7 485,5
2018		15 528,3	4 986,8	1 179,6	39,4	0,7	1,6	1 694,4	1,4	5,1	7 619,2
2019		14 769,7	5 508,9	1 085,9	38,1	0,7	1,3	1 774,4	1,2	1,5	6 357,6
2020	أكتوبر	14 064,0	6 140,9	563,9	39,6	0,7	1,4	616,3	3,9	3,6	6 693,7
	نوفمبر	14 089,2	6 180,3	581,1	60,2	0,9	1,4	460,2	1,1	3,6	6 800,4
	ديسمبر	13 830,8	6 195,7	632,3	50,9	0,9	1,5	54,1	1,0	24,9	6 869,6
2021	جانفي	14 020,4	6 257,9	664,1	33,4	0,8	1,4	95,5	0,8	2,8	6 963,7
	فيفري	14 004,1	6 294,0	538,3	35,1	0,9	1,4	129,5	1,0	2,4	7 001,5
	مارس	14 132,2	6 346,6	600,4	28,4	0,9	1,4	139,0	1,4	17,1	6 997,1
	أفريل	14 462,5	6 463,3	509,6	29,0	0,6	1,4	319,5	1,4	2,3	7 135,2
	ماي	14 826,3	6 551,8	597,7	24,9	0,6	1,4	472,9	0,9	2,3	7 173,7
	جوان	14 126,0	6 594,4	551,3	41,1	0,6	1,4	666,1	1,2	2,1	6 267,9
	جويلية	14 576,6	6 777,8	1 059,0	49,3	0,6	1,3	391,3	0,9	1,5	6 294,7
	أوت	15 054,7	6 826,8	809,9	45,6	0,6	1,2	712,3	0,9	5,0	6 652,6
	سبتمبر	15 383,0	6 821,8	1 217,7	47,7	0,6	1,3	575,8	0,8	1,9	6 715,4

(**) الحساب البريدي الجاري
(***) المؤسسات البنكية و شركات التأمين الأخرى ابتداءا من جانفي 2007

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرة الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021، ص 7.

الملحق رقم (05): الوضعية النقدية للبنك ديسمبر 2021

1.3 الوضعية النقدية (تابع)
(القيم بملايير الدينارات- نهاية الفترة)

		الكتلة النقدية	النقود	التداول النقدي خارج ب.م	ودائع للإطلاع	ودائع لدى الخزينة	ودائع لدى حساب البريد الجاري	شبه النقود	ودائع للتسبيق على الواردات	أموال الدولة المخصصة للإقراض	التزامات خارجية متوسطة و طويلة الأجل	صافي البنود الأخرى
2015		13 704,5	9 261,1	4 108,1	3 908,5	537,2	707,4	4 443,4	627,5	25,1	3,7	8 859,4
2016		13 816,3	9 407,0	4 497,2	3 745,4	405,0	759,4	4 409,3	719,6	20,6	3,5	8 628,1
2017		14 974,6	10 266,1	4 716,9	4 513,3	261,3	774,5	4 708,5	811,1	16,0	3,8	8 993,9
2018		16 636,7	11 404,1	4 926,8	5 371,8	241,9	863,6	5 232,6	582,0	19,6	3,7	8 545,6
2019		16 506,6	10 975,2	5 437,6	4 351,2	273,3	913,1	5 531,4	559,8	13,3	3,6	8 195,5
2020	أكتوبر	17 351,5	11 659,8	6 076,1	4 002,5	429,4	1 151,9	5 691,7	655,3	13,0	4,1	8 325,0
	نوفمبر	17 514,9	11 838,1	6 107,5	4 164,2	419,5	1 146,9	5 676,8	616,9	13,1	4,1	8 290,7
	ديسمبر	17 659,6	11 901,8	6 138,3	4 210,0	340,3	1 213,2	5 757,8	597,9	13,3	4,3	8 550,5
2021	جانفي	17 713,9	11 994,8	6 190,2	4 329,1	340,3	1 135,2	5 719,1	549,7	13,2	4,3	8 537,5
	فيفري	18 252,7	12 460,8	6 226,1	4 337,7	737,2	1 159,9	5 791,9	575,7	13,1	4,3	8 670,5
	مارس	18 441,9	12 663,0	6 278,0	4 500,1	737,2	1 147,8	5 778,8	601,3	42,7	4,2	8 675,1
	أفريل	18 619,3	12 745,6	6 397,5	4 452,7	737,2	1 158,3	5 873,7	612,4	13,1	4,3	8 803,1
	ماي	18 922,8	12 937,6	6 474,4	4 586,0	737,2	1 140,0	5 985,3	586,8	13,1	4,3	8 757,4
	جوان	18 957,3	13 022,7	6 519,7	4 587,9	737,2	1 177,9	5 934,6	563,5	13,1	4,3	7 963,2
	جويلية	19 404,2	13 363,6	6 701,2	4 745,9	737,2	1 179,4	6 040,7	579,9	13,3	4,2	8 234,0
	أوت	19 482,7	13 433,5	6 743,3	4 787,3	737,2	1 165,7	6 049,2	629,4	13,1	4,2	8 165,7
	سبتمبر	19 633,5	13 598,2	6 746,6	4 922,4	737,2	1 192,0	6 035,2	631,6	13,0	4,3	7 978,4

2021 وضعية مؤقتة

التمثيل البياني1.3 المؤشرات النقدية

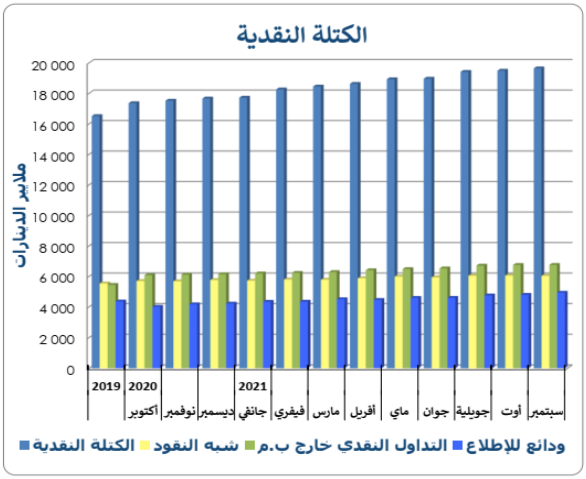

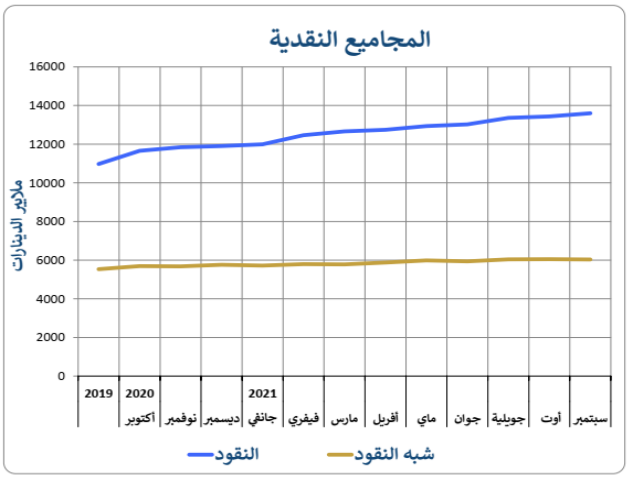

المصدر: تقارير بنك الجزائر، النشرة الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021، ص 11.